

لوردت وزارة المعارف تهديسه في الصنوف الثانية والثالثة المتوسطة

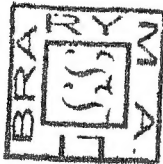
الواجبات الأخلاقية والوطنية



تأليف

البركفور عبد المجيد عباسي ، شاكر ناصر ميرزا ، احمد عبد الباقي

طبعة ثالثة منقحة



حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة المعارف
وكل نسخة ليست مختومة بختمها تعد مسروقة

١٩٥١

مطبعة الغاني - بغداد

قررت وزارة المعارف تدريسه في الصفوف الثانية والثالثة المتوسطة

الواجبات الأخلاقية والوطنية

تأليف

الدكتور هادي المجير عباسي ، بشاكر ناصر مهدي ، أحمد عبد الباقي

طبعة ثالثة منقحة

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة المعارف

وكل نسخة ليست مختومة بختمها تعدّ مزورة

مطبعة الغاني - بغداد

١٩٥١

MA LIBRARY AMU



VR1087

1.82

المقدمة

هذا الكتاب هو الثالث والاخير من سلسلة الكتب المدرسية الدروس الواجبات الوطنية والاخلاقية ، وقد وضعناه حسب المنهج الجديد للدراسة المتوسطة وبذلنا في اخراجه الى حيز الوجود جهداً غير يسير . واسترشدنا في وضعه بأراء الكثيرين من المشتغلين في حقل التعليم المدرسي . ومع اعترافنا بما اسداه اليينا أولئك الاصدقاء الافاضل فاننا نعتبر انفسنا مسؤولين وحدنا عن هذا المجهود في شكله النهائي ، كما أننا نشعر بأن عملاً من هذا النوع يندر أن يكون لأول مرة سالماً من كل عيب أو نقص ، ولذلك فنحن نرجوا من كل من يعنيه الاصر أن يتعاون معنا على تجويد المنتج واتقانه ونرحب بكل نقد نزيه وارشاد جدي لكي تتلافى في المستقبل ما قد يظهر من النقص .

وغني عن البيان اننا نعلق أهمية كبرى على تدريس دروس المواطنة في مدارسنا واننا نعتقد مخلصين بأن كثيراً من تقدمنا الاجتماعي ونضوجنا السياسي يتأتى عن هذا الطريق الذي يؤدي بالانسان الى معرفة حقوقه وواجباته بصفته فرداً في مجتمع وعضواً في دولة ، ولسنا مبتدعين في نظرنا هذه وانما نحن لانريد إلا مجاراة سائر الامم الراقية التي تميز هذا الدرس اهتماماً شديداً خاصاً وتحرص على أن تعد له الكتب المتنوعة وتمهيد بتدريسه الى انشط المدرسين وأكثرهم كفاية .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا أيضاً الى اعتمادنا في استقاء المعلومات اللازمة لهذا الكتاب على نظمنا الاجتماعية وأحوالنا الخاصة مع مراعاة كافة التطورات والاتجاهات العالمية التي أصبحت ذات تأثير محسوس على حياتنا .

وليس من الصعب أن يدرك القارئ أن تدريس المواطنة لا يقتصر على درس واحد معين لأنه بطبيعته شديد الاتصال بكل ما يتعلمه الطالب ولا سيما بالعلوم الاجتماعية كما أنه ذو علاقة وثيقة بنوع الحياة التي يحياها الطالب في المدرسة ، ولذا فنحن نهيب بالمعلمين أن يجعلوا جهودهم المختلفة وسلوكهم في المدرسة والمجتمع ممززة لهذا الدرس وأن ينظروا اليه نظرة إيجابية متوخين في ذلك غرس الثقة في نفوس الناشئة وتشجيعهم على التغلب على كثير من المشاكل الحالية الظاهرة عندما يتقدم المجتمع العراقي كله في المعرفة والادراك .

وأخيراً نختتم نقصد أن الكتاب على ماله من الأهمية التي لا تنكر ليس إلا وسيلة صالحة في يد المعلم ، والمعلم القدير يستطيع أن يستفيد فائدة عظيمة من هذه الوسيلة اذا ما اخذ عمله بالحزم والجد ، وجل ما نرجوه قد سهلنا عليه السبيل لياوغ هذه الغاية والله ولي التوفيق .

الدكتور نوري

الطالب والمدرسة

١ - لماذا أُنسنت المراسن ولماذا يأتي الطالب الى المدرسة

من البديهي ان الانسان يولد ويميش في المجتمع بين الكثيرين من أبناء جنسه ، ولا بد له في معيشته هذه من أن يعرف كثيراً من العلاقات والقواعد الاجتماعية التي تعين حقوقه وواجباته تجاه الآخرين . كما عليه ان يلم بمقدار من المعلومات التي تؤهله الى اتقان مهنة او ممارسة عمل يخدم به المجتمع من جهة ، ويضمن رزقه وأسباب معيشته من جهة اخرى على ان الطفل عند ولادته وبمدها بمدة سنوات لا يعرف شيئاً عما توصل اليه ابناؤه جنسه على مر الدهور من أنواع المعرفة وأساليب الحياة . فهو يجهل نظام المجتمع ومؤسساته وأنواع العلاقات بين أفرادها . وبكلمة أوضح انه لا يعرف شيئاً عن الحضارة التي عليه أن يميش في وسطها ، تلك الحضارة التي تتمثل بما يسود الامة من المؤسسات المادية والمعنوية والمثل الاخلاقية . فبانيها وزراعتها وصناعتها وجيوشها وغيرها من المؤسسات المادية ، ثم علومها واخلاقها وعاداتها وتقاليدها وقوانينها ونظمها ، وكذلك جمعياتها واحزابها ونوادبها المختلفة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية كلها تكون حضارتها التي تتميز بها عن غيرها من الامم .

والحضارة ليست تتاج عصر او جيل واحد وانما هي ثمرة مجهودات

أجيال عديدة ، فكأنها سلسلة متصلة الحلقات تعتمد كل منها على سابقتها . وكذلك هي ليست نتاج أمة معينة ، بل هي نتيجة أمم متعددة متصلة ببعضها بصورة مباشرة او غير مباشرة . وفي الواقع ان حضارة أية أمة ما هي إلا جزء متمم لحضارة الانسانية جمعاء ، وهذا الجزء يتأثر بمجموع تلك الحضارة كما يؤثر فيها . وان درجة تأثيره فيها ، أو تأثره بها تختلف باختلاف اتصاله بها ونوع ذلك الاتصال . فليست الحضارة الانسانية على هذا الاساس من صنع أمة معينة ، وإنما هي ملك البشرية جمعاء ، تعاونت في تكوينها كافة الامم لاجيال طويلة ، وتناقلتها بعضها عن بعض ، وأضاف اليها كل منها ما أستطاع من المظاهر والاسس التي تتجت بتأثير بيئتها وحياتها الخاصة وتطورها التاريخي .

فغاية المدرسة اذن لا تقتصر على فهم مجتمعه وآثار حضارته فقط وإنما هي اوسع من ذلك بكثير ، حيث انما تعينه على فهم الحضارة الانسانية واتجاهاتها ومبلغ مساهمة امته في ذلك ، وتوجيهه للعمل على توسيع حصة امته من هذا التراث الانساني .

ان حضارة الامة تنتقل من جيل الى آخر . وتنمو وتنتشر بواسطة ما نسميه (التعليم) ، والغاية الاساسية من التعليم هي السعي لفهم الحضارة التي يستلمها المتعلم ثم توجيهه الى العمل في سبيل توسيع نطاقها وتنويع مشتملاتها ، وبذل الجهود في ضمان استمرارها وتقدمها . وقد كانت المائلة في أول الامر هي التي تقوم بتلقين ابنائها أساليب الحياة وارشادهم

الى الطريق التي تساعد على معرفة الوسط الذي يعيشون فيه ، وكيف يصبحون جزءاً متمماً له . ولكن بعد ان تقدم المجتمع وتعددت مؤسساته وتمعدت العلاقات المختلفة بين أبنائه ، ظهر ان العائلة لا تستطيع القيام بهذا العمل الجسيم وحدها ، إذ ظهرت هناك أعمال تتطلب بعض المعلومات التي لا تعرف العائلة عنها شيئاً . أضف الى ذلك ان عاطفة الحب والشفقة كثيراً ما تتدخل في تعليم الاطفال فتجعل العائلة تتهاون في كثير من الامور التي لا يصح التهاون فيها . فظهرت الحاجة الى انشاء معاهد خاصة هي (المدارس) يوكل اليها تعليم أطفال الامة واحداً وتلقينهم ما يساعدهم على النشوء الصحيح .

ولما كانت امة لها صفاتها وتقاليدها واخلاقيها الخاصة بها ، ولها حضارتها وثقافتها التي تتميز بها عن غيرها ، فقد أصبح واجب المدرسة نقل ذلك التراث الى الأبناء وتربيتهم حسب ما يتلائم مع خصائص امتهم وحاجاتهم وأمانها . على ان مهمة المدرسة لا تقتصر على القيام بعملية النقل الاجتماعي فحسب ، وانما عليها الى جانب ذلك ان تكتشف مواهب أبناء الامة وقابلياتهم الخاصة وتحوّل ميولهم الطبيعية ، ثم توجه ذلك لمصلحة المجموع .

وقد ازدادت مسؤولية المدرسة بتقديم الحضارة وتعقد الحياة الاجتماعية فاستلزم ذلك وجود طائفة من ابناء المجتمع جعلوا مهنتهم التعليم في المدارس ووقفوا حياتهم على هذا العمل وأعدوا أنفسهم للتعليم به

الاعداداً خاصاً في المدارس العالية ودور المعلمين. فالطالب يأتي الى المدرسة اليوم لكي يتمكن من أن ينمو نمواً صحيحاً من جميع النواحي، ولكي يتعلم فيها حقوقه وواجباته بنجاح غيره، كما يتفهم الروابط الكثيرة التي تربطه بهم ويكتسب المعلومات والمهارات المفيدة التي تجعله أهلاً للتعاون مع غيره في المشاريع والاعمال النافعة. فالمدرسة اذن ليست داراً يلحق فيها الطالب معلومات تؤهله لان يكون موظفاً في الدولة لحسب وإنما هي مؤسسة لتربية أبناء الامة.

وليس المقصود بالتربية تلقين الطالب المعلومات، وتعليمه المراحل التي قطعها الحضارة وكيف تطورت فقط، وإنما يقصد بالاضافة الى ذلك توجيهه بموجب خطة معينة وأهداف موضوعة تحقق للامة التي ينتمي اليها ما تصبو اليه من الرفاه والخير الذي يجب أن يعم المجموع، فيضمن بذلك تقدم الامة في مختلف نواحي حياتها. فالغاية من المدارس تصبح والحالة هذه، اعداد جيل قوي الجسم والعقل، ابي النفس يشعر بكرامته، مخلص لوطنه وأمته الى درجة التفاني، مؤمن بنفسه وبحق أمته في الحياة. على اننا لو فكرنا في الموضوع قليلا لظهر لنا بجلاء أن هذه التربية لا يمكن للمدرسة أن تقوم بها وحدها، بل ان اللابوين قسماً منها أيضاً، وقد سبق ان أشرنا الى ذلك في أول بحثنا. ولكن هذا لا يقلل من واجب المدرسة بل انه مما يزيد في أهميتها، إذ عليها يتوقف نمو قابليات الافراد وتوجيه مواهبهم الخاصة وتكوين ميولهم

الطبيعية ، وتهذيب اخلاقهم وتنمية أجسامهم وعقولهم نمواً متزاناً .
 ولا شك في أن نجاح المدرسة في اداء واجبها الذي أشرنا اليه ،
 يتوقف على درجة رغبة الطالب ومعاونته في ذلك الى حد بعيد . إذ أن
 وظيفة المدرسة أو الابوين ماهي الا الارشاد والتوجيه والمساعدة ، وعلى
 الطالب أن يبذل جهوده الشخصية ويستفيد من هذه الفرصة - فرصة
 الدراسة - التي تتيح له الارشاد والمعونة .

والمدرسة بما يسودها من النظم عبارة عن مجتمع صغير يخلق لانهاء
 محيطاً تظهر فيه مواهبهم واستعدادهم ، ويمارسون فيه نوعاً من الحياة التي
 تكفل لهم الاتصال والتعاون مع بعضهم لتحقيق الاهداف التي يبتغيها
 المدرسة ، فيتعودون من وراء ذلك على بعض العادات الصالحة كالتعاون
 والتآلف والصدق والصراحة . كما تنمي فيهم روح الجماعة ولزوم خدمة
 المصلحة العامة والتضحية في سبيل المجموع ، حيث يشمر كل منهم بأن
 مصالحه رهينة بمصالح اخوانه الآخرين وأن لاضمان لمصالحه الخاصة الا
 اذا ضمنت مصالحهم جميعاً . وتلك هي الاسس القويمة التي تتطلبها في بناء
 المجتمع الصحيح .

٢ - واجبات الطالب المدرسية

رأينا في الفصل السابق أن المدارس لم توجد الا لسد حاجة مهمة
 والقيام بخدمة حيوية عظيمة للمجتمع ، ولذلك فان الامم الراقية تتكبد
 النفقات الطائلة وتبذل الجهود الكبيرة في تأسيسها وتسهيل السبل لجميع

الناشئين من ابناءها لدخولها لارتشاف رحيق العلم والتهديب من مناهلها
المذبة .

ولما كانت فترة الدراسة في حياة الفرد هي الفرصة التي يتربى فيها
ليكون مواطناً صالحاً يستطيع أن يشغل مكانه في المجتمع بجدارة واستحقاق
ولما كانت المدرسة هي التي تعمل في تهذيب اخلاقه وتنمية ميوله وتقوية
جسمه وعقله وزيادة معلوماته واختباراته ، كانت عليه واجبات خطيرة
تجاه هذا . فهو لا يستطيع الحصول على ما ذكرناه ليصبح عضواً نافعاً
في امته إلا اذا قام بهذه الواجبات المطلوبة منه بشكل يؤمن الحصول
على الاستفادة من هذه الفترة من حياته ، وعدم السماح لنفسه بان تشتط
في ذلك فتضيع عليه الفرصة الوحيدة التي يتوقف على ما يكسبه منها
مستقبله ومستقبل امته . وفيما يلي أهم هذه الواجبات :

١ — الدوام المنتظم : على الطلاب الذين اتاحت لهم فرصة الدراسة

ان لا يخيبوا آمال امتهم ويضيعوا جهودها ، بل يجب عليهم أن يواظبوا
بانتظام ويتجنبوا التغيب والانقطاع . ولا شك في ان الدوام المنتظم
ضروري جداً للحصول على الفوائد المتوخاة من المدرسة ، وبالأضافة
الى فائدته المدرسية فهو يعود الطالب المحافظة على المواعيد التي يقطعها
لغيره ، واعطاء قيمة للوقت في مختلف شؤون حياته . وفي الحقيقة ان
الشعور بقيمة الوقت عامل مهم في تنظيم حياة الإنسان وفي توجيهها
وجهة صحيحة مجدية ، وهو من الاركان المهمة التي يقوم عليها نجاح

الفرد في حياته . وخير ما يتجلى فيه هذا الشعور إنما هو دوام الطالب المنتظم وقيامه بجميع واجباته المدرسية في الوقت المعين من دون تأخر أو تسويف . فعلى الطالب ان يداوم في المدرسة بانتظام ولا يتغيب عنها إلا بعذر قسري لا قدرة له على مقاومته ، لأن تغيبه لا يحرمه من الفائدة العامة والتربوية فقط ، بل يعود على التماهل أيضاً ، وانه في سبيل تبرير غيابه يضطر الى الكذب والأختلاق ، فيعود العادات والصفات التي تحاربها المدرسة وترمي الى القضاء عليها . ثم ان غيابه عن المدرسة يفسح المجال امامه للعبث واللهو اذ ان الفراغ الذي يحصل عليه من وراء غيابه يقوده حتماً الى ما يضره ، والى معاشرة اصدقاء السوء في سبيل قضاء الوقت معهم .

ولا ريب في ان الذين يكثرون التغيب عن المدرسة يفقدون بنسبة تغيبهم فرصة التعلم ، ويحرمون انفسهم من كثير من المعلومات التي قد لا تواتيهم الظروف لادراكها بعد ذلك . فيتركون المدرسة وهم جهلاء او أشباه الجهلاء ، ويكونون في أغلب الاحيان غير قادرين على أن يسلكوا في المجتمع سلوكاً محموداً ، أو أن يكسبوا معاشهم بحدارة وأمانة ، فيلجأون الى الطرق الملتوية ، والأساليب الممقوتة لتمشية أمورهم وقد يلجأ بعضهم الى ارتكاب الجرائم والمخالفات ، فيوقعون الضرر بالناس الآخرين كما يعرضون انفسهم للعقاب والمصير للعاسة والشقاء . ولا يقتصر معنى الدوام المنتظم على الحضور الى المدرسة يومياً

فقط ، بل يشمل أيضاً مراعاة أوقات المدرسة فيما يتعلق بالاجتماعات والحفلات المدرسية ، وأوقات الدروس والفرص ، فيحافظ على تلك المواعيد جهده ويدخل الصف أو يتركه في الوقت المين فلا يتباطأ في دخوله او خروجه لان ذلك مما يعوده على التهاون وإضاعة الوقت سدى .

٢ — الخضوع للانظمة المدرسية : لاجدال في ان كل فرد يرتبط بغيره من أبناء مجتمعه بمصالح مشتركة تجعله يشعر بانه جزء منهم . وهذا الارتباط يحدد نوع العلاقات بينه وبينهم . ولذلك فهو مضطر الى معرفة تلك العلاقات وحدودها لكي يضمن لنفسه حياة هادئة متزنة مع الآخرين والذي ينظم هذه العلاقات انما هي القوانين والانظمة التي تضمها كل جماعة لنفسها بدافع حاجتها اليها ، تلك الحاجة التي تنشأ عن ظروفها الخاصة وبيئتها . ومن الطبيعي ان هذه النظم والقواعد تختلف باختلاف الفرض الذي توضع لأجله ولذلك يصبح من الضروري لكل فرد معرفتها والتقيدها .

وقد سبق ان نوهنا بان الغاية الأساسية من النظم والقوانين انما هي تحقيق الخير العام وضمان مصالح المجموع على أحسن وجه بكفل تقدم الامة ورقيا ، وذلك بتنظيم علاقات الأفراد المختلفة ببعضهم ، ولاشك ان هذا التنظيم مما يكفل لكل فرد حريته ومصالحه باعتباره جزءاً من الشعب وروح هذه النظم على اختلاف انواعها ، قانونية كانت او اخلاقية او مجرد عادات

وتقاليد ، فانها بمجموعها تكون الاسس المنظمة للمجتمع ولا بد لكل فرد أن يراعيها ويحترمها . على ان هذه النظم تتغير بحسب الظروف ، كما انها لا تطبق كلها في كل اجزاء المجتمع ، وانما تختلف تطبيقها باختلاف هذه الاجزاء . فالنظم التي تسود في العائلة لا تشابه تماماً تلك التي تسود في دائرة الحكومة أو في الاسواق . غير ان الامر الذي يهمنا هو أن نعلم أنه لا يوجد جزء من المجتمع دون ان تكون له بعض النظم والقواعد التي أشرنا اليها . ولما كانت المدرسة قسماً من المجتمع فلا بد لها من بعض النظم الملائمة لتحقيق غاياتها ولادامة الخدمة التي وجدت من اجلها . وفي الواقع ان المدرسة مجتمع صغير ، ولكي يسير هذا المجتمع سيراً حسناً يؤدي به الى تحقيق اهدافه من تربية أبناء الأمة وتوجيههم فان هناك حدوداً للعلاقات بين افراده ، على كل منهم واجبات معينة وتقابلها حقوق معينة . وعلى هذا فان القائمين بشؤون المدارس والاشراف على التدريس فيها يضعون من القواعد ما يكفل اتباع أحسن الطرق لتعليم الطلاب ولجعل المدرسة محيطاً جذاباً يشعر فيه الطالب بلذة الدرس وسعادة الحياة .

ولما كانت هذه الانظمة موضوعة لمصلحة المدرسة بمجموعها ، وفي ذلك مصلحة الطالب أيضاً ، كانت اطاعتها من قبل الطالب رعاية لمصلحته ومصالح اخوانه . وتقاس اليوم درجة الحضارة في أية أمة من الامم بالطاعة افرادها لقوانينها وانظمتها ، فالامم المتأخرة تسودها الفوضى وتعتبر الخروج على النظام نوعاً من البطولة . ولكننا لو تدبرنا الأمر لرأينا ذلك

نوعاً من الحياة ليس غير ، إذ ان خروج الفرد على اتفاق الجماعة على شيء ما ، معناه خيانة لعهده واتفاقه . فعلى الطالب اذن واجب آخر هو اطاعة اوامر المدرسة وأنظمتها ، والتعاون مع أولي الشأن في تنفيذها ، والقيام بها بدقة لا يحدهه الى ذلك الرغبة في الثواب أو الخوف من العقاب ، وإنما شعوره بالمسؤولية والمصلحة المشتركة . كما عليه أن يعلم جيداً بأن نظم المدرسة جزء من نظم المجتمع الأوسع الذي يتفاعل فيه الفرد كلما تقدم في السن والدراسة . وان يعلم ان هذه الأسس هي الضامن الوحيد لحيته بين أبناء مجتمعه . وفي الواقع ان الحرية والنظام امران متلازمان فلا يستطيع أي فرد ان يتمتع بحريته الا في ظل الانظمة التي تحددها وتحميها . وهناك من الفلاسفة من يتطرق في مفهوم الحرية ويعتبرها انها اطاعة النظام فحسب . كما يروى عن ارسطو انه قال : الحرية هي الخضوع للنظام . ان هدف التربية الصحيحة هو اعداد جيل يراعي الانظمة والقوانين في حالة وجود العقاب أو الثواب أو عدم وجودهما ، لأن اطاعة النظام خوفاً من العقاب معناه ضعف في النفس وخور بالمعززة وفقدان الشجاعة بينما يجب ان يكون ذلك ناتجاً عن فهم النظام وغايته ، وعن قوة في الأخلاق وتقدر لمصالح الخير . إذ ان الانظمة والقوانين لم نوضع إلا لفائدة المجموع كما قلنا آنفاً . ونورد الباعث على اطاعة وتنفيذ انظمة المدرسة بصورة ذاتية يجملة موادنا ، لأن ذلك هو الهدف من اطاعة القوانين مجتهداً من المدرس . وهذا ما يدل على ان القوانين من

الطبيعي ان الطالب الذي يقدر النظام ويشعر بأهميته ولا يخرج عليه ، ويتولد فيه الحرص على ان لا يسمح لأحد في اختراقه أيضاً ، وبذلك يكون عضواً فعالاً في مساعدة المدرسة على اداء مهمتها .

٣ — الاجتهاد والسعي اليومي : ان حضور الدرس والاستماع الى ما يلقيه المدرس في الصف ، لا يكفي لفهم الموضوع ما لم يهيء الطالب نفسه لذلك ، بان يبذل جهوده الشخصية في تحضير ذلك الدرس وفهمه . ثبت لدى علماء التربية ان الدرس الذي يحضره الطالب معتمداً على نفسه ومستعيناً بإرشاد مدرسه يكون أرسخ في ذهنه وأوضح في مخيلته من ذلك الدرس الذي يتكل في فهمه على المدرس وحده دون أن يشاركه في ذلك شيء من الجهود . ومن المعتاد ان ما بكسبه الشخص بدون عناء لا يحرص على الاحتفاظ به ، وهذا ما نراه في الحقل الدراسي أيضاً فالطالب الذي لا يتمب نفسه في فهم مادة الدرس ولا يتكلف في تحضيرها ، وإنما يعتمد على القاء المدرس فقط ، فأنها بلا شك معرضة للزوال من ذهنه بعد تركه قاعة الصف لمدة وجيزة .

ويجب أن لا يغرب عن بالنا ان ساعة الدرس لا تكفي لشرح كافة غوامض الموضوع ونقاطه المهمة بحيث لا ينسني للمدرس إلا شرح قسم منها والأشارة الى القسم الآخر . ولذلك فقد يبق منها شيء وعلى الطالب ان يتقهمه بنفسه خارج الصف . ومن الطبيعي ان هذا لا يتيسر له إلا بالاجتهاد والسعي المتواصل .

ان خير طريقة للاجتهد هي طريقة التحضير اليومي ، أي مراجعة الدروس وتحضيرها باوقاتها يوماً فيوماً وفق القاعدة المشهورة : « لا تؤجل عمل اليوم الى الغد » وعدم تركها تتراكم لأن تراكمها يدعو الطالب حينما يضطر الى تحضيرها ، الى انهالك قواه الجسمية والعقلية كما يؤدي الى ارتباك وعدم الثقة بنفسه ، لأنهم من الكثرة بحيث لا يستطيع فحصها وضمها وهذا عكس ما لو كان قد حضر كل جزء منها بوقته . ان هذا ما نلاحظه عند الأكرية المطلقة من طلابنا الذين اعتادوا اللعب واللهو في اثناء السنة ، فيتركون دروسهم وواجباتهم تتراكم ولكنهم عند اقتراب الامتحان نراهم ينتبهون الى انفسهم فيقضون عدة أيام بلياليها لتحضير ما فاتهم من الدروس وفهمها ، فيرون امامهم مشاكل ونقاطاً غامضة لا تفهم . فنريد مشكلتهم ويعظم ارتباكهم . هذا بالاضافة الى انهالك قواهم مما يمرض قسماً منهم الى التمرض . ثم يجب ان لا تنسى تلك الآلام النفسية التي تساورهم من جراء ضغطهم على انفسهم وكثرة عملهم .

يتضح مما تقدم ان الطالب الذي يريد ان يستفيد من المدرسة ويحافظ على الموازنة الطبيعية بين عقله وجسمه ، عليه ان يؤدي واجباته يومياً بصورة منتظمة ولا يتركها تتراكم لان في ذلك ضرراً عظيماً يعود عليه كما رأينا .

٤ — احترام المدرسين : المدرس هو ذلك الشخص الذي يبذل

فصارى جهوده في خلق جيل للامة يكفل لها مستقبلاً زاهراً وبنيناً

تشغل مكانة لا ثقة بها نحت الشمس . وهو لا يألو جهداً في أداء واجبه مضحياً في ذلك براحته وصحته ووقته . والمدرس هو اب الطالب الروحي الذي يتعهد عقله بالتغذية ويطعم نفسه بطابع الفضيلة والاخلاق السامية ويسبغ عليه عصارة ذهنه وخلاصة افكاره وجهوده ، ويساعده خطوة خطوة على النمو والنضوج والنمساكن من الاستفادة من جميع مواهبه وقابلياته وتوجيهها الى تلك الوجهة التي تبثها الأمة ، فيخلق منه رجلاً كاملاً يشعر بكرامته وأهميته في امته كمضو فمال في تقدمها . وفي الواقع أن أهمية المدرس في توجيه الطالب وتربيته لا تقل عن أهمية الابوين ، بل قد تزيد أحياناً . فإذا كان مصير الامة يتوقف على نوع مدارسها ، فإن المدرسة تتوقف بلا شك على مدرسيها ، إذ كيفما يكون المدرس تكون المدرسة .

ولكي تنجح المدرسة في أداء واجبها يجب ان تكون العلاقة بين المدرسين والطلاب قائمة على أساس الاحترام والتعاون . وليس يخاف ان احترام الطلاب لمدرسيهم ضروري لضبط النظام في المدرسة وتأمين الانقياد الى التعاليم والارشادات التي يدلي بها المدرسون ، حتى يتيسر تحقيق الغايات التي وجدت من أجلها المدرسة . كما ان هذا الاحترام دليل على نضوج الطلاب وفهمهم غايات المدرسة وتقديرهم لمنزلتهم فيها وعلاقتهم بمدرسيهم .

ومن الطبيعي لا نرانا بحاجة الى القول بوجوب احترام الطالب

مدرسيه احتراماً منبعثاً من اعماق قلبه وصاذراً عن محض ارادته واختياره من دون ان يكون للخوف او للتملق أي اثر فيه ، وانما مصدره الحب والتقدير . إذ ان المدرس من اولئك الافراد القلائل الذين يعملون في حقل الخدمة الاجتماعية ولا يمكن ان تموض جهوده بمكافأة أو تقدير بشئ لان نتائج اعماله أجل من ان تقاس بالمقاييس المادية المعتادة ، وعلاقته بالطلاب ارفع من ان يفي بها شكر أو تقدير .

٥ — الاعتناء بأناث المدرسة والمحافظة على سمعتها : ليست للمدرسة

ملكاً خاصاً لأحد الافراد ، بل انما هي ملك الامة باجمعها ، وقد علمنا فيما سبق ، انها معهد عام غرضه اتاحة الفرصة للمنتسبين اليه لان يحصلوا على التوجيه الضروري لحياتهم كجزء من مجموع الامة التي يحيون في ظلها . ولذلك يصبح من الحتم على ابناء هذا المعهد ان يحرصوا على صيانتها والعمل على اظهارها بأحسن مظهر يرفع سمعتها ويمجد ذكرها . ومعنى هذا انه لا يحق له العبث بما فيها من أدوات واناث وكتب وحداثق ، وساحات ، بل بالعكس عليه أن يهتم بذلك ويصونه من التلف إذ ان فيه منفعة ومنفعة اخوانه . وان هذا الاهتمام والحرص سيولدان في نفسه الحرص على كل ما هو عام للمجموع فيغار على مصالح امته ووطنه اذا ما تخرج من المدرسة واصبح عضواً عاملاً في المجموع .

ان نظافة المدرسة ومظهرها يدلان بلا شك على من فيها من هيئة الادارة والمدرسين والطلاب ، فعلى الطلاب ان يساهموا في اظهار المدرسة

باحسن ما يمكن من حيث النظام والنظافة والاعتناء بآثارها، حيث إن ذلك سيجعلها محلاً صحيحاً صالحاً للدرس وللحياة الاجتماعية السعيدة، فتكون جذابة تثير الإعجاب في نفوس الناظرين، وتذكي الشوق في قلوب الناشئة للالتقاء اليها والانضواء تحت لوائها. ومن أولى واجبات الطالب في هذا الشأن العناية بكتب مكتبة المدرسة والحرص عليها كما يحرض على كتبه الخاصة لكي يفسح المجال للاستفادة منها بأوسع مدى، وكذلك الاعتناء بأرائك المدرسة ووسائل إيضاها من خرائط ورسوم وغيرها وكذلك الأدوات الرياضية، ثم يجب أن يساهم في نظافتها وذلك بأن لا يرمي الاوساخ إلا في المحلات المخصصة لها. كما عليه الاعتناء بمحديقة المدرسة ان وجدت، والمحافظة على ساحاتها.

وهذه امور يسهل تحقيقها اذا ومنع كل طالب نصب عينيه ان المدرسة ليست له وحده وانما يشاركه فيها كثير من اخوانه واقارانه، وان له لاحق له البتة في ان ينفذ شيئاً من آثاتها أو كتبها ما يؤدي الى تشويه منظرها أو الى الاخلال بالنظافة والحالة الصحيحة فيها. لان في مثل هذه الافعال اعتداء صريحاً على حقوق غيره واساءة شاملة نحوهم جميعاً بالإضافة الى ما في ذلك من جحود لفعل المدرسة وايداعها عليه.

على انه لا يكفي أن يتمتع الطالب عن الاتيان بما يضر المدرسة، بل من واجبه أيضاً أن يمنع غيره من ان يفعل ذلك، لان المدرسة وما فيهاها كما قلنا، ملك الجميع ومن حق كل فرد فيها أن يقف العتدي عند حده

وأن يخبر عنه المراجع المختصة لمعاقبته وردعه ، او اخراجه من حضيرة المدرسة اذا كان ممن لا يستحقون التمتع بنعمتها .

وكما يطلب من الطالب النجيب الاهتمام بمظهر مدرسته ونظافتها وجمال اثنائها ، يطلب اليه أيضاً أن يغار على سمعتها ويعمل جهده لاعلاء شأنها . ولا يخفى ان كل فرد في المجتمع ينتسب الى جماعات وهيئات مختلفة ، ويعامل في كثير من الامور حسب ما يترتب على علاقته بها ، فالشخص العراقي مثلاً قد ينسب الى الدولة العراقية باعتباره احد رعاياها أو قد ينسب الى مهنة معينة اذا كان ممن يحترفونها أو الى مدرسة دون غيرها اذا كان من عداد طلابها . ان هذه العلاقات تؤثر الى حد بعيد على منزلة الفرد بين ابناء امته ونوع معاملته أينما ذهب . كما ان لتصرفاته وسلوكه تأثيراً كبيراً على سمعة جميع الافراد الذين يشتركون وياها في تلك الروابط والعلاقات . ومن الطبيعي ان تكون المدرسة من أهم الهيئات التي يرتبط بها الفرد في أثناء حياته ، حيث يبدأ ارتباطه بها مبكراً في دور حياته ، ويستمر سنين عديدة ينمو خلالها مع نمو الطالب وتدرجه في الدراسة حتى يتمتج الاثنان ويصبح الطالب جزءاً لا يتجزأ من المدرسة ، ويظهر هذا الامتزاج واضحاً للعيان في اوقات المسابقات والمناظرات العامة حيث ينسى الطالب نفسه وتغمره موجة من الحماسة والتلهف لفوز مدرسته وتفوقها على المدارس الأخرى التي تنافسها .

ولا ينتهي هذا الارتباط بين الطالب ومدرسته بتخرجه منها ، بل

يستمر طول حياته ، فكل شخص يتذكر مدرسته عادة ويحن الى عهدها
وايامها ويعتز دائماً بعلاقته بها . وربما اجتمع لقيف من خريجي مدرسة
واحدة فكونوا لا تقسم تنظيميا بل شعثهم ويجمع شملهم بين آن وآخر
فيجدون ما اخلقته يد الايام من اواصر التقارب والصدافة المدرسية
ويشيدون اسس التعاون على حياة مشتركة جديدة ، بل كثيراً ما يصبح
اسم المدرسة في نظر الكثير من الناس دليلاً كافياً على مقدار كفاية
الفرد وعلى نوع اخلاقه ، وذلك لان الناس يحكمون على جميع طلاب
المدرسة بما يعرفونه عن مقدرة بمض طلابها وعن اخلاقهم ومعاملاتهم
ومعاشراتهم خارج المدرسة . فلهذا يجدر بكل طالب أن يعلم بأنه مسئول
عن سمعة مدرسته وليس عن سمعته الخاصة فقط ، ويجب ان يستهدف
في كل ما يفعل رفع اسمها واعلاء سمعتها بين الناس ، وان يحث كل واحد
من اخوانه على أن يفعل مثل ذلك وأن يجعل لهم من نفسه نموذجاً حسناً
وقدوة صالحة وبذلك يخدم نفسه ويخدم المدرسة التي اسعده الحظ بالانتماء
اليها . ومن الطبيعي ان ذلك لا يتم إلا بحسن اخلاق الطالب وتصرفاته
وسلوكة امام الناس . اذ كما تريد من الطالب أن يكون مثالا للاخلاق
العالية داخل المدرسة ، فيعامل اخوانه بلطف ويحترم مدرسيه ويطيع
أوامر ونظم مدرسته ، كذلك يطلب اليه أن يعامل الناس خارج المدرسة
بما يليق به كطالب ، ويحترم غيره ، ولا يخرج على النظم والقوانين
والتقاليد الحسنة فيظهر بذلك للناس الفرق بينه وبين أبناء الازمة

والشوارع ، فيكون بذلك خير داعية للمدرسة .
 هذا من جهة اعتبار الطالب عضواً في مدرسته ، على ان هناك
 واجباً آخر عليه باعتباره عضواً في صفه ، فعليه ان يحاول رفع مستوى
 صفه وسمته بين صفوف المدرسة باجتهاده وسلوكه ونشاطه المدرسي .

٣ - تنظيم منهج يومي لحياة طالب

لا شك في أن العمل المنظم ينتج أكثر من ذلك العمل غير المنظم إذ
 لا اعتبار لكمية العمل فتمتص في إنتاج أي شيء وإنما يجب الاهتمام بنوع
 ذلك العمل وكيفيته أيضاً . ونوع العمل إنما يقوم بلا شك على تنظيمه
 ومن الواضح ان ضياع اوقات طلابنا واهمالهم وعدم قيامهم بواجباتهم
 المدرسية ، يعود الى عدم تنظيم حياتهم اليومية بل تركها للصدف
 فاصبحت فوضى ليس فيها من الفائدة إلا القليل جداً . ان هذا يستدعي
 بلا شك تنظيم الحياة اليومية بأسلوب يكفل عدم ضياع الوقت
 والاستفادة من اوقات الفراغ وتمييز كل جزء من اجزاء النهار لنوع
 من العمل . فيصبح من الضروري لكل طالب ان يعود نفسه على
 نوع من النظام يلزم نفسه بالسير بموجبه في مختلف اعماله اليومية .

ولا شك في ان الشعور بأهمية الوقت والالتباه لمرور الزمن ، هو
 الشرط الاول الأساسي في تنظيم حياة الانسان وتنسيق اعماله المختلفة .
 فمتى ما تحقق هذا الشرط استطاع المرء أن يخطو الخطوة الثانية فيقسم
 وقته بصورة مناسبة على اعماله وفعالياته المتتالية ثم يوظف علمه ، مراعاة

هذا التقسيم والتميز به يوماً بعد يوم . وقد أصبحت الحياة المصرية تتطلب مقداراً أكبر من ذي قبل من التنظيم والترتيب ، ذلك لزيادة تعقدها وتنوع مظاهرها وحالتها الاجتماعية ، بحيث لم يعد من المستبعد ان يشغل الإنسان نفسه طيلة يومه من دون أن ينتج شيئاً ذا فائدة . ولهذا صار لزاماً على من يريد أن يعيش وينتج في مجتمع راق ان يضع لنفسه منهجاً يسير عليه في حياته اليومية ، ويقدر بموجبه نتائج أعماله وطرق اتصاله .

ان هذا المنهج المنظم ضروري في كل أدوار الحياة ولا سيما في دور الدراسة عندما يكون الفرد في طور النشوء والتعلم في مراحله الخطط منظمة ومناهج معلومة فيشعر بضرورة ان انجام أعماله مع تلك المناهج والخطط . ولا ريب في أن الطالب الذي يرتب لنفسه منهجاً يومياً يناسب مرحلة دراسته وظروف معيشته الأخرى ، فيعرف متى يطالع ومتى يستريح ومتى يلعب ومتى ينام ، سيكون حتماً اقرب الى النجاح والتفوق من غيره الذي لا يسير على هذا المنوال . كما أنه يتخلص من برائن التشويش والاضطراب الذي يلقى به ويجرمه لذة الميش ومتعة الراحة .

والمنهج اليومي هو الوسيلة الوحيدة لانتخاب من ذلك الارهاق الممض الذي يمرض له الطالب قبيل الامتحانات ، عندما يحاول عبثاً أن يعوض عن جميع ما فاته من السعي في مدة قصيرة جداً ، ثم لا يلبث أن

يكتشف بعد ذلك بحزن وأسف عميقين ان التضحية الجسيمة لم تكن
المتناسب مع النتيجة التي حصل عليها، ويجب أن لا يغرب عن بالنا أن
على وضع منهج يومي وتطبيقه في مرحلة الدراسة يكون في الفرد عادة
رأسخة تفيده في جميع مراحل حياته وتمهد له سبل النجاح ايما حل
وكيفما اشتغل .

ان أحسن نظام بوسعنا أن نضعه للطلاب فيستفيد من اتباعه ويصل
الى غايته هو كما يلي :

١ — النهوض المبكر والنوم المبكر : لأن ذلك ادعي للنشاط وحصول
الجسم على الراحة الكافية وقد قال الرسول ﷺ : (نومة الصبح ثورث
الفقر)

٢ — تنظيم أوقات الطعام : وهذا له علاقة مهمة جداً بصحة الفرد
اذ كما يقول الرسول العربي : «المعدة بيت الداء» وكما يقول المثل المشهور
« ادخال الطعام على الطعام داء » ان هذا يدعونا الى التمود على تناول
الطعام بين فترات معينة تترك المعدة خلالها فرصة لهضم الطعام .

٣ — تعيين أوقات خاصة للمطالعة وتحضير الواجبات : هذا يتطلب
من الطالب ان لا يترك مطالعته وتحضير واجباته للصدف والظروف ،
وانما عليه أن يتحكم فيها ويعين لها قسماً من وقته ، فيمود بذلك على تهئية
ذهنه في الوقت المخصوص للمطالعة ، ويكسب بذلك فائدة أخرى هي أنه
يرى مجالا لتحضير دروسه وعدم تركها تتجمع ، الامر الذي ينهك قواه

عندما يحاول تحضيرها ، ويجب أن نميز بين نوعين من المطالعة ، الاول
 ونقصه به الدرس والتحضير للواجبات والدروس المدرسية ، والثاني هو
 المطالعة الخارجية وغرضها بالدرجة الاولى المساعدة على فهم المادة الدراسية
 ثم زيادة معلومات الطالب وتنمية ثقافته . ويجب أن لا يفرب عن باننا
 أن الدراسة في المدرسة لا تستهدف الفائدة الآنية التي يحصل عليها الطالب
 من تعلمه مادة جديدة فقط ، بل أعما هي الى جانب ذلك اعدادية لدراسة
 أوسع منها . ولذلك يجب الاهتمام باعتباره اساساً لما سيتعلمه الطالب في
 المستقبل .

وفي الواقع أن دروس المدرسة وحدها لا تكون من الطالب شخصاً
 مثقفاً واسع الاطلاع ، بل هي تذوق الطالب ألواناً من المواضيع لتولديه
 الرغبة في التوسع فيها فيما يطالعه من الكتب والمصادر المختلفة الى جانبها .
 ان هذه المطالعة والرغبة في توسيع المعلومات تؤدي بالطالب الى حب
 البحث والتدقيق كما أنها تساعد على الاطلاع على وجهات نظر متعددة
 للموضوع الواحد ، وذلك مما يدعو الى تحرر فكره من القيود ووجهات
 النظر التي يفرضها الكتاب المدرسي كما أننا يجب أن نعلم أن مطالعة الكتب
 الخارجية تريد في مادة الطالب وثروته العلمية وتوسع دائرة معلوماته
 العامة ولا سيما في هذا العصر الذي تمعدت فيه الحياة الاجتماعية ، وتشعبت
 مظاهر المدنية وأصبح من الضروري لمن يريد أن يساهم مساهمة تامة في
 حياة المجتمع من أن يكون ذا ثقافة عامة واسعة بالاضافة الى ثقافته أو

مهنته الخاصة ، بحيث يصبح قادراً على انتقاد ما يقع تحت عينيه من آراء وافكار على ضوء معلوماته الواسعة .

على أن هذه المطالعة يجب أن تكون من النوع المنظم المفيد ، فلا يصح مثلاً أن يبدد أوقاته بمطالعة الاشياء التافهة ، أو الكتب الخرافية أو المنافية للأخلاق والآداب العامة . والاجدر به في بادئ الامر أن يستشير مدرسيه فيما بطالعه من الكتب حتى ينمو عنده الذوق الصحيح وتقوى فيه ملكة الاختيار .

ان الطلاب في البلاد الغربية لا يكتفون بالكتب المقررة للدرس أو بالملاحظات في المدرسة ، بل يعتمدون ، بالإضافة الى ذلك ، على عدد كبير من الكتب والمجلات . ولا شك ان الطالب الذى يطالع بعض الكتب الأخرى الى جانب الكتب المقررة ، يوسع دائرة معلوماته ويطلع على وجهات نظر متعددة في الموضوع الواحد . فتتولد عنده رغبة في متابعة المطالعة والدراسة ، فيواصل دراسته مثلاً في موضوع لم يأخذ عنه في المدرسة إلا القليل . ولا شك في أن هذا مما يفسر لنا ظهور العلماء المخترعين في الغرب وندرتهم عندنا . فان (بنيامين فرانكلين) العالم الطبيعي المشهور الذى اثبت وجود الكهرباء في الجو واخترع مائة الصواعق لم يكن في أول أمره غير عامل بسيط في طبعة صغيرة ، إلا أنه انصرف الى التتبع والدراسة الشخصية حتى أصبح من النابغين . ومثله (ستيفنسن) مخترع القاطرة البخارية ، فإنه لم يكن سوى عامل بسيط إلا أنه أولم

بالدرس والمطالعة . وكان يعمل ساعات كثيرة في النهار بأعمال منهكة لكي يحصل على أمان الكتب التي يحتاجها ، فأصبح بفضل مطالعته وتبعه من عظماء المخترعين .

ولا شك ان هذا يدعونا الى الاقتداء بطلاب الغرب وعدم الاقتصار على ما تأخذه في الصف أو حفظ ما في الدفتر أو الكتاب فقط . فقد سبق ان أشرنا الى وجوب الاهتمام بمكتبة المدرسة والعناية بها ، والآن نشير الى وجوب الاستمادة منها وتنميتها لتكون أساساً مشجعاً للطلاب على المطالعة التي نحن بصدد البحث فيها .

٤ — تخصيص وقت لترويح النفس وترويض الجسم : لا شك في

أن جسم الانسان يحتاج ، بعد قيامه بالجهود اليومية المختلفة ، الى شيء من الراحة يستريح بها قواه ، ورياضة تريد في نشاطه وتقوى ومن بنائه . ونحن اذا دعونا الى حياة الجد والعمل فان ذلك ليس معناه أن يكون بدرجة ترهق الجسم ، بل يجب أن يكون هناك من الوقت ما يساعد على استجمام الشخص : على أنه يجدر بنا أن نذكر انما لا نقصد بترويح النفس وراحة الجسم الانصراف عن العمل الى بعض الملاهي التي لا تقل في اتمامها للجسم عن العمل نفسه ، وانما نقصد بذلك التمشي والتجول في الهواء الطلق والحدائق الغناء وسماع شيء من الموسيقى وممارسة بعض الالعاب الرياضية الخفيفة .

ثم اننا بو - منّا ان نستفيد من اوقات فراغنا في الحصول على الراحة

واللذة ممّا فلا نضيعها في كسل وخمول ، ان استعمال اوقات الفراغ بصورة صحيحة من اهم المشاكل التي نراها في مجتمعا ، ولذلك يجب ان تكون من الامور التي نستحق العناية والتفكير بها . وفي الواقع ان قسماً كبيراً من اعمارنا يذهب سدى لاننا لانعرف كيف نستعمل اوقات فراغنا ونستفيد منها . فاطفالنا يقضونها في الحارات والشوارع ، وشبابنا وكهولنا يقضونها في المقاهي حيث لا راحة فكرية ولا رياضة بدنية ، وانما هي اوقات تصرف في كلام لا قيمة له او في لعب لا فائدة منه ، ولا يقصد من ذلك سوى قتل الوقت ليس غير .

ولاشك في ان أسباب ذلك ترجع الى عدم وجود اندية وجمعيات فلا نجد مكاناً نرتاض او نجتمع فيه غير المقهى ، ولذلك يصبح من الواجب تأسيس اندية للالعاب الرياضية ، وجمعيات علمية وادبية ومكتبات عامة وحدائق واسعة ، ثم توجيه افراد الأمة الى الاستفادة من هذه المؤسسات في قضاء اوقات الفراغ . ثم هناك بعض الأعمال التي يهواها الفرد ويولع بها ، كأن يكون له ولع خاص او هواية في نوع من انواع العمل اليدوي ويمارسه في اوقات فراغه للترويح عن النفس والاستمتاع فيصرف بعض اوقات فراغه مثلاً في الاشتغال بالبستنة وزرع الأشجار والزهور وتمهدها . أو يصرف بعض الوقت لممارسة التصوير والرسم والتقاط الصور الجيدة للأشخاص والمناظر الجميلة . او يقوم بفعل مجموعة من الطابع او الصور او الحيوانات المخططة

وما شا كلها او بوجه اهتمامه الى تربية بعض الحيوانات والناية بها
كترية الطيور الداجنة والأرانب وغيرها .

ان مثل هذه الوسائل تساعدنا بلا شك على قضاء بعض اوقات
فراغنا فنحصل بواسطتها على الراحة والتسلية معاً .

٤ — المرفقات بين الطرب « التعاون ونكويبه المرافقات »

قلنا ان المدرسة مجتمع صغير ، ولكي يسير هذا المجتمع نحو الناية
التي تستهدفها الامة ، يجب أن تسود روح التعاون والثقة المتبادلة بين
افراده . ولا شك في ان هذا التعاون وليد لنوع من العلاقات القائمة
بين هؤلاء الافراد وكما طلبنا الى الطالب ان تكون علاقته بمدرسيه
علاقة احترام وتقدير ، كذلك نطلب اليه أن تكون علاقته مع بقية
اخوانه الطلاب مبنية على التعاون والاحترام المتقابل ، والشعور بالعمل
المشترك . والإنسان ك مخلوق اجتماعي يميل بطبعه الى التألف والتماثر
مع الآخرين ، بل لم يوجد الإنسان يوماً من الأيام بمفرده ، إذ اننا في
كل أدوار التاريخ لا نجد فرداً إلا وهو جزء من مجموع . وكلما تمكنت
الحياة وازدادت مشاكها كانت الحاجة ادعى الى الاجتماع مع الآخرين
للتعاون معهم في حل المشاكل ومقاومة الصعاب الأخرى . فها كان
الشخص اذن يميل الى العزلة والافتراء فهو محتاج حتماً الى صديق يعول
عليه في حل مشاكه ويستفيد من اختباراته في الحياة .

ان مايسود في المدرسة من العلاقات والروابط الفكرية والاجتماعية .
 لاشك وانها تساعد الطالب على الاتصال بالآخرين والتعرف عليهم .
 فان الدراسة المشتركة والاجتماعات المتكررة لمناسبات مختلفة تهنيء لاطلاب
 فرصة لان يجد بين اخوانه من يشتركون معه في الميول والولع بامور
 معينة ، او يتقاربون معه في التفكير والقضايا فيميل الى التآلف معهم
 والتقرب منهم فتنشأ بذلك الصداقة بينه وبينهم . والصداقة الصحيحة
 هي ما قامت على أساس المنفعة المشتركة والتقارب في الميول والنزعات
 والتشابه بين الأولاع وليس على المنافع الشخصية الموقته اذ سرعان ما
 تزول هذه المنافع فتزول الصداقة معها . ان أيام الدراسة تعمل ، بلاشك
 على توثيق عرى الصداقة القائمة على الأسس التي ذكرناها . والفرد
 لا يحتاج الى الأصدقاء في المدرسة فخب ، بل وفي خارجها أيضا .
 وخير الأصدقاء ، بلاشك ، هم اوائك الذين جلس وإياهم لمدة طويلة في
 صف واحد ، ومرت عليه وإياهم تجارب مشتركة وحياة متشابهة . وذلك
 لأن الصداقة التي تنشأ بين الأفراد منذ نعومة اظفارهم وتنمو وتتكامل
 مع تقدمهم نحو النضوج والرجولة هي من اعز الصداقات عليهم ومن
 اكثرها ثباتا على غير الدهر وطوارئ الحداث . وناهيك بما يحمله كل
 فرد من الذكريات الجميلة من حياته المدرسية وعن الاوقات السعيدة التي
 قضتها مع اقرانه فيها ، ولا سيما مع ابناء صفه منهم . ولا ادل على ميلنا
 تأييدها عليه وهو فيها .

ومن المؤكد ان حظ كل طالب من هذه السعادة يتوقف على نوع علاقاته مع زملائه في الدراسة ، فان كان من اولئك الذين عرفوا بلطف المعاملة ودمامة الخلق كان باستطاعته ان يجتذب قلوب اخوانه اليه ، وان يوثق بينه وبينهم اواصر المحبة والصداقة الحقيقية التي تستمر حتى بعد مفارقة المدرسة وتكون مصدر سرور وموئل اعتماد ونجدة عندما تدعو الحاجة لذلك . اما اذا كان فظا غليظ القلب شرس الطباع لا يحترم زملاءه ولا يراعي حقوقهم ومشاعرهم انقضوا من حوله وحاذروا الدخول في علاقة معه وباتت حياته موحشة مقفرة من كل عاطفة كريمة واستحالت ذكرياته المدرسية الى سلسلة مؤلمة من حوادث الخصاص والتناذب ، وكثيراً ما يشعر مثل هذا الشخص بعد ذلك بنسب شديد على طريقة سلوكه ويتمنى لو انه يستطيع أن يرجع الى طور الدراسة مرة ثانية فيصلح ما ارتكبه من الاخطاء في معاملاته لاخوانه ، وايكن الزمن غير آبه بمثل هذه التحسرات والتمنيات . واللبيب الماقل هو الذي يقدر العواقب ويدرك الأمور قبل فوات الأوان .

٥ - الدروس للفائدة لا للمتعة

نجد وبالاسف ان بعضاً من الطلاب يبددون اوقاتهم بالكسل واللامبالاة ولا يهتمون بدروسهم وواجباتهم المدرسية ، ولا يتذكرون وجوب

السعي في دروسهم إلا قرب أوقات الامتحانات حيث يهرعون بقلق وخوف عظيمين الى الانكباب على دروسهم ليل نهار غير آبهين بما يحتاجون اليه من النوم والراحة، أو بما يصيب صحتهم من التلف. وقد يستطيع بعض هؤلاء الطلاب أن يجتازوا الامتحان بهذه الطريقة، فإذا ما انقضى هذا الأمر اطبقوا كتبهم كما كانت وتركوا السعي جانباً ونسوا بسرعة ما يحتمل أن يكون قد علق بأذهانهم من المعلومات في تلك الفترة الوجيزة. ان هذا النوع من الدرس، كما مر بنا آنفاً، ينهك قوى الطالب العقلية والجسمية ولا يوصله في أغلب الاحيان الى بلوغ النجاح، وهو لا يدل إلا على قصر نظر الطالب وسوء فهمه للغاية التي جاء من اجلها الى المدرسة. اذ ان الأمة تؤسس المدارس وتبذل في سبيلها النفقات الطائلة والجهود الجبارة وتحرص على ارسال الاحداث اليها لكي يتعلموا حقيقة ويستفيدوا من جميع النواحي ثقافية كانت أم خلقية أم صحية أم غير ذلك.

ويجب ان نفهم جيداً أن الامتحان ليس إلا احد المقاييس التي تساعدنا على بعض ما توصلت اليه المدرسة من النتائج عند القيام بواجباتها فإذا أراد الطالب ان يسجل هذا المقياس بنتيجة موهومة أو غير صحيحة فانه يكون بذلك قد غش نفسه وخدع هيئة المدرسة وبالنتيجة خان امته واضاع جهود المجتمع الذي هيأ له اسباب الدرس والتعلم ولو فرضنا انه تمكن من ان يؤثر على هذا المقياس عدة مرات فيجتاز

الامتحان بالشكل الذي أشرنا اليه ، وبحسب في زمرة الناجحين ، فلا بد من أن تنشأ في المستقبل ظروف ومناسبات تستلزم منه ان يستعمل ما زعم انه قد تعلمه في المدرسة ، فيظهر هناك عجزه وفشله وحينئذ يصطدم بالواقع فيتجرع مرارة السقوط والفشل .

وعلى العكس من ذلك التلميذ المجتهد الذي يحمل نصب عيذه اكتساب المعرفة والاخلاق والاستفادة من المدرسة ، فانه ينظر الى الامتحان كفرصة يستطيع أن يبرهن بواسطتها لمدريه واقربائه على سميه ومقدرته ، ويمتبره وسيلة لاكتشاف مواطن الضعف في معلوماته ليتمكن من معالجتها وتقويتها . وان مثل هذا الطالب اذا اثر به الطالع أو اصابته بمض الطوارئ ، فلم يستطع اجتياز الامتحان ، فانه لا بد من ان يشق طريقه نحو النجاح عاجلاً أو آجلاً لانه تلك المادة الاساسية التي يقدر ان يبني منها لنفسه سائماً يرقى به الى ذروة المجتهد ، هي مادة العلم والأخلاق .

وهناك نقطة اخرى مهمة يجدر بنا الاشارة اليها قبل انتهائنا من الموضوع هي قضية الوازع النفسي في الدرس والتجضير فقد ثبت أنه مما يزيد في ثبات المادة ورسوخها في ذهن المتعلم هي ان يقوم على تعلمها برغبة واهتمام لا بدافع الحصول على النجاح فقط . ولذلك نرى من الضروري أن ينصرف الطالب المجتهد الى تحضير دروسه برغبة ولهفة . وغايته من ذلك التعلم وليس التخلص من عبء مفروض عليه أو للنجاح

في الامتحان فحسب ، ويجب ان نعلم أيضاً ان النجاح ليس غاية التعلم في المدرسة وإنما هو نتيجة له ، إذ ان الطالب الذي يتقن درسه ويفهمه جيداً ، أي يتعلمه ، ينجح لا محالة ، أما الطالب الذي يحضر درسه لكي ينجح فقط فانه لا يضمن تعلمه ولذلك يجب ان يكون شعار الطالب في درسه وتحضيره « الدرس للفائدة لا للامتحان » .

٦ — النفس في المدرسة واضرارها الفردية والاجتماعية

رأينا ان الغاية من المدرسة ليس تزويد الطلاب بالحقائق العلمية ونقل الافكار المفيدة اليهم فحسب ، بل هنالك بالاضافة الى هذا واجب تمويده الناشئة على أساليب الحياة الصحيحة وغرس المبادئ والاخلاق الملائمة للحياة الاجتماعية التي يعيشون وسطها في نفوسهم ، وربما كانت هذه المبادئ والسمات الاخلاقية أهم جزء من غاية المدرسة .

والى جانب ما تدرسه المدرسة في نفوس ابنائها من المبادئ الاخلاقية القوية التي تساعد على الاتصال والتعاون الاجتماعي ، فهي تحاول بنفس الوقت أن تقتلع منهم ما يتصفون به من مساوئ وصفات ذميمة تحول دون توجيههم وجهة صالحة فيعيدون بها انفسهم ويخدمون امثهم . واولى هذه السمات التي تمارسها المدرسة ، لانها لا تتلاءم براهدافها ، هو النفس الذي يعتاده بعض الطلاب في حياتهم المدرسية .

وابرز معاني النفس هو ان يعتمد بعض الطلاب على سرقة المعلومات

في أثناء الامتحان من غيرهم ، أو من الدفاتر والكتب بصورة مميّبة شائنة ، وهذا في الواقع لا يختلف عن السرقة في شيء ، فكما ان الشخص الذي يسرق شيئاً من أموال غيره يكون عرضة للمقاب والمسئولية الاخلاقية وازدراء الآخرين ، فان الطالب الذي ينش لا يختلف عن ذلك ، لانه ينش هذا لا يسرق أموالاً وإنما يسرق معلومات غيره . كما ان الطالب النشاش منافق بنفس الوقت لانه يحاول ان يظهر نفسه للمدرس بانه قد تعلم درسه وفهمه ، بينما هو في الواقع على خلاف ذلك ولا نفي بالنشاش ذلك الذي يسرق المعلومات من غيره فقط وإنما ذلك الطالب الذي يماونه أيضاً . اذ انه شريك له في جريمته ، شأنه شأن الذي يماونه غيره على ارتكاب السرقة وغيرها من الجرائم المشينة .

ولا يقتصر مفهوم النش على ما ذكرنا فحسب ، وإنما نفي به أيضاً كل انواع التحايل والتفليل والمراوغات التي يقوم بها الطلاب في المدرسة لغايات مختلفة ، كاختلاق بعض الماثير الكاذبة لتبرير الخطأ أو التمهيد في أداء الواجبات أو الغياب عن المدرسة ، أو محاولة التزلف الى المدرسين أو التوسط لديهم بقصد الحصول على النجاح .

ولو حاولنا دراسة الاسباب الاصلية التي تدفع بعض الطلاب الى ارتكاب ذلك لوجدناها لا تتعدى التهاون والكسل . فان الطالب الذي يتماهل في سببه . وتأدية واجباته ، ويمتاد تأخير أعماله ويضيع اوقاته في التكاسل والجمل تراكم عليه الواجبات الكثيرة ، وحينما يحين وقت

مطالبته بها يجد نفسه مهملًا حائل ، عاجزاً عن القيام بما فاته والحق برفاته
فيضطر بتأثير هذه الحالة الى الغش والكذب ليستعويض بهما عما ينقصه
من المعرفة والجدارة والمعلومات .

لقد أشرنا في الفصل السابق الى ان النجاح من صف الى آخر في
المدرسة ليس هو الغاية الوحيدة التي يأتي من أجلها الطالب ، بل ان
التعلم واكتساب المعرفة والتخلق بالاخلاق الفاضلة ، هي الغاية الاساسية
التي يجب أن يستهدفها الطالب من دراسته . وعلى هذا فان الاعتماد على
الغش في الامتحان للحصول على النجاح بعيد جداً عن هدف الدراسة
الصحيحة . ان الطالب الذي ينجح بواسطة الغش يكون قد خدع نفسه
وأضاع جهود غيره بنفس الوقت ، اذ ان نجاحه هذا ليس دليلاً على
تعلّمه . كما يجب ان لا يغرب عن باننا ان هذه الاعمال لا بد وان يأتي
يوم تنجلي فيه ويفتضح أمرها فتجمل صاحبها عرضة للازدراء والمقاب
بالأضافة الى تموده على ارتكاب أعمال غير مشرفة واعتماده عليها في
قضاء واجباته . فيظهر حينذاك على حقيقته ويبين فشله وعجزه وبالأضافة
الى هذا الفشل الذي يصيبه في حياته فان الغش يولد في نفس صاحبه
التردد والخوف ، ثم التكاسل والتمهون في اداء الواجب ، ويضمف اثر
الوازع النفسي فيه . كما انه يدعو الآخرين الى عدم احترامه والاعتماد
عليه . ناهيك بوخز الضمير والآلام النفسية التي تساوره حينما يخلو
بنفسه ويتذكر ما قام به مما يدعو الى الحطة والاحتقار .

ولا يقتصر اثر الغش لى على الطالب وهو في المدرسة وانما يمتدى ذلك الى التأثير عليه عندما يخرج الى الحياة العملية لانه يغشه في المدرسة يكون قد تمود على هذه المادة التي لا بد وان تسوقه الى ارتكاب بعض الاعمال بصورة غير مستقيمة مما يؤدي الى تحطيمه في النهاية . كان يكون موظفاً مختلساً أو حاكماً مرتشياً أو ضابطاً خائناً لوطنه وغير ذلك من خيانة الواجبات الاجتماعية .

وبوسعنا ان نقول ان وجود بعض الغشاشين في المدرسة سيكون عاملاً في خلق بعض الخائنين والمجرمين في المجتمع لان طلاب اليوم هم رجال الغد . فالغش بهذا الاعتبار ليس خطراً مدرسياً فقط وانما هو خطر اجتماعي كبير اذ ان المجتمع الذي يتطلب من افراده التعاون وبذل الجهود في سبيل تقدمه لا يستطيع ان يضمن الحصول على ذلك من افراد اعتادوا الغش وقامت أعمالهم على اساس المراوغة والتضليل . اضف الى ذلك ما تتكبده الامة من خسائر من جراء وجود امثال هؤلاء الافراد فيها ، الذين هم أشبه بالنبات الطفيلي الذي يمتص ما أعده فيه من غذاء ، حيث انهم يحاولون التمتع على حساب المجتمع فيكونون بذلك قوة مستهلكة لا يؤمل منها نفع المجموع .

والخلاصة ان الغش كما شرحنا تأثيره ، يتنافى مع اهداف المدرسة العلمية والتربوية ، فهو كما رأينا سرقة ونفاق ، يلحق بصاحبه الضرر الاكيد كطالب في المدرسة وكفرد في المجتمع ، بالاضافة الى انه نواة

لخطر اجتماعي يهدد المجتمع في صميم مقوماته من التعاون والاخلاص في أداء الواجب .

ولعل في ما ذكرناه عن النش كفاية لان يفسر لنا أسباب اهتمام المدرسة بمقاومته بكل جهودها ، فتحترق الطالب الذي يلجأ اليه وتفرض عليه المقاب لتأديبه وليكون رادعاً لغيره بنفس الوقت ، ولذلك نرى الطالب الذي يحرص على مستقبله وينار على سمته وكرامته ، ويشعر بقيمة الجهود التي تبذلها امته في سبيل تعليمه ، ويقدر هذه العواقب التي أشرنا اليها حق قدرها ، عليه أن يكون عاملاً فعالاً في مساعدة المدرسة في القضاء على هذا المرض المدرسي الذي يكون نواة لخطر اجتماعي ، فلا يساعد غشاشاً في تنفيذ مآربه بل عليه ان يحترقه ويقاومه ويخبر عنه ، وبذلك يكون قد أدى واجبه كمضو نافع لامته ووطنه .

موقف الطالب بالمجتمع

الخدمات التي يقوم بها الطالب تجاه المجتمع

هناك نواح اجتماعية متعددة فيها مجال واسع لان يظهر الافراد نشاطهم واخلاصهم لأمتهم ، ورغبتهم في العمل على رفع مستوى حياتها والطلاب في كل امة فئة فمالة . ينتظر منها ان تبنح دائماً الى الخدمة الاجتماعية وان تبادر الى الاشتراك بهذه النواحي من الحياة كلما دعت الحاجة الى ذلك . ومما لاشك فيه أنهم اذا تعاونوا وتضافرت جهودهم

وانتظمت اعمالهم يستطيعون الاضطلاع بواجبات هامة ، والحصول على نتائج باهرة في حقل خدماتهم الاجتماعية .

ان الأمم التي في بدء نهضتها أحوج من غيرها الى هذه الخدمات فهناك اميون يجب تعليمهم ، وضوءاء يجب مساعدتهم ، ومرضى يجب اسماؤهم وغير ذلك من النواحي المتعددة التي فيها مجال واسع لكل فرد من افراد الأمة لأن يظهر صدق وطنيته واخلاصه . والطلاب في اكثر الامم الراقية يبادرون قبل الجميع الى التطوع في هذه الأعمال فتراهم يكونون الكتاب لجمع الاعانات للمتكويين ، كمنكوبي الزلازل والفيضانات وماشاكلها ، ويتطوعون في فرق الاسعاف في اوقات الحروب والابوثة وحدث الحرائق وغيرها . كما انهم يأخذون على عاتقهم القيام بمشاريع اجتماعية اخرى واسعة النطاق كمكافحة الامية وانعاش القرى ورفع مستوى الحياة الريفية واصلاح الاحياء الفقيرة في المدن الكبيرة . وكثيراً ما يبذلون جهوداً كبيرة في سبيل تعليم الفلاحين بمض طرق الزراعة الحديثة ، وقواعد الصحة العامة ، والعناية بالاطفال ، بواسطة القاء المحاضرات وتوزيع النشرات وعرض الرفوف السينمائية وغير ذلك من الوسائل التي تكفل لهم تحقيق غاياتهم .

على ان هذا لا يعني ان الطلاب يجب ان ينصرفوا عن واجباتهم المدرسية الى امور واعمال اخرى ، إذ من المسلم به ان العالب يجب ان يهتم ، قبل كل شيء ، بانجاز واجباته المدرسية على اكمل وجه . واذا رأى

لديه بمد ذلك متسعاً من الوقت وفضلة من النشاط فيجب ان لا يبدهما في امور وأعمال غير منتجة ، وانما يجدر به أن ينفقهما في خدمة امتيه وبلاده حسب ما يتلاءم مع سنه وقابليانه ومركزه كطالب مدرسي .
والذي نطلبه من طالبنا هو أن يكون جندياً متطوعاً في تلك المؤسسات التي تستهدف القيام بمثل هذه الخدمات التي أشرنا اليها ، كجمعية حماية الاطفال والهلل الاحمر ومكافحة الأمية والارشاد المسيحي فلا يتأخر عن عمل ما في وسعه للماونة هذه المؤسسات مادة ومعنى . ثم عليه ان لا يألو جهداً في مد يد المساعدة والمعونة الى الضعفاء والمموزين من أبناء وطنه ليخفف عنهم بفض آلامهم .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١- هل يمكن للمائلة أن تقوم مقام المدرسة في جميع الامور؟
- ٢- هل أصبحت الحاجة الى تأسيس المدارس في العصر الحاضر أشد مما كانت عليه قبلا؟ لماذا؟
- ٣- ما هي علاقة المدرسة بالخصائص والتقاليد القومية لكل امة؟
- ٤- ما هي أهم مضار الانقطاع والتغيب عن المدرسة؟
- ٥- ما هي أحسن الطرق للمحافظة على الدوام في المدرسة؟
- ٦- ما الغاية من وجود النظم المدرسية ولماذا يجب أن يخضع لها الطلبة؟
- ٧- ما هي اوجه الشبه والاختلاف بين النظم المدرسية والنظم الاجتماعية الاخرى؟
- ٨- كيف يستفيد الطالب من وضع منهج يومي لآعماله؟
- ٩- هل يأتي الطالب الى المدرسة للحصول على المعلومات فقط؟
- ١٠- أيهما أهم في نظر المدرسة اعطاء المعلومات للطلاب أم تكوين السجايا والاخلاق الحسنة فيهم ولماذا؟
- ١١- هل الاجتهاد اليومي وعدم اضاءة الوقت يؤثران على نجاح الطلاب واخلاقهم وكيف؟

١٢- كيف يجب أن تكون علاقات الطلاب بعضهم ببعض في أثناء

الحياة المدرسة ؟

١٣- ما هو تأثير العلاقات المدرسية على علاقات الطلاب بمد

مفادرة المدرسة ؟

١٤- كيف يجب أن تكون علاقة الطلاب بمدربهم وما تأثير

ذلك على سير الدراسة واستفادة الطلاب ؟

١٥- هل النجاح في الامتحان وحده يدل على استفادة الطالب

من المدرسة ؟

١٦- ما هي الغاية من الدرس والاجتهاد وما علاقة الامتحانات

بذلك ؟

١٧- ما هي أهمية الشخصية الجيدة وما هو تأثيرها على حياة

الطالب ؟

١٨- ما هي بعض الأمور التي تساعد على تكوين الشخصية

الجيدة ؟

١٩- كيف يجب أن يسلك الطالب في المكتبات وغرف

المطالعة ولماذا ؟

٢٠- ما هي شروط الدرس والمطالعة الجيدة ؟

٢١- لماذا تهتم المدارس بتشجيع الطلاب على العمل اليدوي ؟

٢٢- اذكر بعض الأعمال والهوايات التي يستطيع أن يهتم بها

الطالب ويستفيد منها .

٢٣ — لماذا يجب أن يهتم الطالب بسمعة مدرسته وكيف يستطيع

أن يعمل على إعلانها ؟

٢٤ — هل الطالب مسئول عن المحافظة على ائاث المدرسة وكتبها

ومظهرها ولماذا ؟

٢٥ — ما هي بعض الخدمات الفعلية التي يستطيع الطلبة ان يؤدوها

الى الأمة من دون أن يخلو بالقيام بواجباتهم المدرسية ؟

العائدة والحياة البيئية

العائدة

لو نظرت حولك الى أي مجتمع بشري يشتمل على عدد كبير من لأفراد، كالمدينة الصاخبة المزدهجة بألوف السكان، أو كالقرية الهادئة التي لا تحتوي إلا على بضع مئات من بني البشر، لرأيت أن ذلك المجتمع: ألف من وحدات أو هيئات اجتماعية صغيرة، وأن كل من هذه الوحدات كون من عدة أفراد تربطهم ببعضهم البعض الآخر روابط القرى المتينة تجعلهم يعيشون سوية ويعملون في أغلب الأحيان كالقرد الواحد. إن هذه الوحدات الاجتماعية الصغيرة هي العائلات وهي بالنسبة للمجتمع نابة القطع الصغيرة المتماصة التي يشاد بواسطتها البناء الاجتماعي، ولولاها كان المجتمع لا يحوي إلا على ذرات فردية متناثرة لا تصلح للبناء تكون كل عائلة من الأب والام وأولادهما، وقد يلحق بها أحياناً من الأقرباء. ولذا فإن العائلة عبارة عن منظمة اجتماعية قائمة على علاقة نة ومنظمة بين الجنسين، وهي ما يسمى بعلاقة الزواج غير أن البشر وابتطورات مختلفة وقطعوا مراحل متعددة قبل أن تصل العائلة الى الة التي هي عليها الآن، وهذه المراحل كما تظهر في دراسات علماء جماع وتحرياتهم العلمية الكثيرة يمكن أن تجمل كما يلي :

١ - عهد القبيل : يرى العلماء أن الانسان عاش في هذا العهد في

اطواره الأولى عيشة اجتماعية قبل أن يعرف العائلة، فكان البشر ينتقلون من مكان الى آخر على شكل زراعات ويميدشون على الأثمار وصييد الحيوانات ولم تكن هناك عائلة بالمعنى الذي نعرفه اليوم، بل كان النساء ملكاً مشاعاً لجميع أفراد الرهط من الرجال، وكانت الأم تتكفل وحدها بتربية الأطفال.

٢ - عهد زعامة الأم : في هذا العهد اختصت المرأة برجل أو بعدد من الرجال وصارت لها الكلمة العليا في العائلة كما أصبحت سلسلة القرابة تتسلسل منها، وكانت الأم أشد اتصالاً بتربية الأولاد وأكثر عناية بهم من الأب الذي كان في الغالب من الأحيان صياداً يتجول وراء صيده فلا تسمح له مهنته بالكموت وقتاً طويلاً بالقرب من أولاده، أما الأم فكانت تلتزم أطفالها وتسهر على تربيته وتدير شؤون البيت الأخرى فكان مركزها هذا يدمو الى احترامها والخضوع لسلطتها وما زالت بعض آثار هذا النوع من النظام العائلي باقية حتى الآن في بعض المجتمعات البدائية.

٣ عهد الزعامة الأبوية : عندما تقدم الانسان في الحضارة وتكاثر تكاليف الحياة وصعبت أسباب المعيشة وأصبح الرجل يتحمل مشقة هذه التكاليف ازداد مركزه في العائلة أهمية وأخذ مركز المرأة يتضاءل بالنسبة له حتى انتقلت السلطة أخيراً من الام الى الأب وأصبح الذئب يتسلسل منه بدلاً منها، وساعد على هذا التطور قيام الملكية في دور

الرعي وانتشارها ونشوء الزراعة واستقرار الرجل في بقعة معينة بالقرب من عائلته مما مكنه من الاشراف على شئونها .

وقد ظهر في هذا العهد نظام تعدد الزوجات ، وصار من الممكن للرجل الواحد أن يقتني من النساء العدد الذي يتناسب مع قدرته على اعالتهن ولكن نظراً لجسامة النفقة اللازمة لالة عدد كبير من الزوجات كان من الطبيعي أن لا يكثر من النساء إلا الاغنياء الذين يستطيعون الاتقان عليهن ولا تزال هذه العادة متبعة الى الآن في بعض المجتمعات حتى أنها قد تعتبر مقياساً لمركز الشخص الاجتماعي أحياناً كما نشاهد ذلك بين القبائل مثلاً . غير أن أهم دافع للاكثر من النساء قد لا يكون التقى أو الجاه على الاكثر وإنما الرغبة في تكثير أفراد العائلة والحصول على الأيدي العاملة التي تساعد الرجل في عمله .

٤ - العهد المشترك : بعد أن قطع الانسان شوطاً كبيراً في مضمار

التقدم فارتفع مستوى المدنية وتوسعت مدارك البشر وازدادت معلوماتهم وتجاربهم أخذ الرجل ينتبه الى اهمية المرأة وتأثيرها العظيم على كيان لعائلة وسعادتها ، فبدأ قدرها يرتفع وانقصح امامها كثير من القصر ، مساهمة في النواحي الثقافية والعملية ، ولا سيما بعد التطورات الاقتصادية التي ولدت حاجة لتشغيل المرأة ومنحتها شيئاً من الاستقلال الاقتصادي . قد برهنت المرأة في كل ذلك على كفايتها وجدارتها بأن تشاطر الرجل في حياته على قدم المساواة حتى أصبحت منزلتها في العائلة لا تقل عن منزلته .

وحلت زعامة الابوين بالاشتراك محل زعامة الأب وأصبح النسب ذا
 حدين بحيث غدا الأبناء ثمرة الابوين بتواشج نسبهم اقرباء الاب والام
 على حد سواء ، ولم يمنع من ذلك اختلاف المرأة في بعض وظائفها
 الأساسية ، لأن الاختلاف في الوظيفة لم يعد دليلاً على قلة الأهمية ،
 بل بالعكس أصبح الشعور بأهمية الوظائف العائلية أساساً للتعاون المكين
 الذي تركز عليه السعادة العائلية .

وقد صاحب هذا التقدم في الحضارة والمعرفة وانتشار فكرة المساواة
 الاجتماعية والسياسية شيوع (توحيد الزوجة) وتناقص أمثلة تعدد الزوجات
 عملياً حتى في المجتمعات التي تبيح ذلك حتى أصبح هذا النوع من الأمر
 هو النوع الشائع في المجتمعات الحديثة الراقية .

أنواع العائلة في المجتمعات الصناعية والزراعية واليدوية :

للعائلة في كثير من الوجوه بحسب المحيط والوسط الاقتصادي الذي تعيش
 فيه . ففي المجتمعات الزراعية يكون مستوى المعيشة منخفضاً نوعاً ما فلا
 تتمتع العائلة بكثير من الاشياء التي يتمتع بها أهل المدن ، وتساعد المرأة
 الرجل في كثير من أعماله اليومية وتكون الزعامة للاب ولكن يخفف
 منها اشتراك المرأة معه في العمل الاقتصادي وخروجها الى محيط أوسع
 من العائلة فتسال بذلك شيئاً من الحرية ، ويكثر عدد الاطفال في العائلة
 وتكون الرغبة في الاتيان بهم كبيرة للحصول على الايدي العاملة والاعانة
 الحياة وسهولة اعالة عدد كبير من الاطفال نسبياً ولعدم المأم أهل الرياسة

بوسائل منع الحمل وتحديد النسل ، وينصرف الاولاد منذ الحداثة
 الباكرة الى مساعدة أهلهم في أعمالهم اليومية فيكون نصيبهم من التعليم
 والثقافة المدرسية العامة ضئيلاً جداً على الغالب ويشمر افراد العائلة عادة
 بشدة الرابطة العائلية والاعتماد المتقابل . ولكن ازدياد الرخاء الاقتصادي
 في بعض الأقطار كالولايات المتحدة الأمريكية وتقدم وسائل النقل
 والاتصال تقدماً هائلاً أخذ يغير من طراز الحياة العائلية الريفية فاصبح
 كثير من العائلات الزراعية يتمتع بكل ما يتمتع به أهل المدن تقريباً من
 الأشياء والخدمات فتقتني الراديو ومثلاً والسيارة وتشارك بالمجلات والصحف
 وتستعمل الآلات في الزراعة فتستغني بذلك عن عمل اطفالها وتتمكن من
 ارسالهم الى المدارس زمناً أطول . كما أن المرأة أصبحت تجد لديها متسعاً
 من الوقت وفضلة من المال تستعين بهما على تهذيب نفسها وتوسيع
 مداركها وترفع من منزلتها في العائلة وتقرب من الاشتراك مع الرجل في
 السلطة والزعامة العائلية . وفي الحقيقة ان التطورات الصناعية والاقتصادية
 قد غيرت معالم الحياة الريفية في كثير من اصقاع الدنيا وخلقت
 للعائلة الزراعية محيطاً لا يختلف عن محيط المدن الراقية في وسائل الحضارة
 ومسهلاتها ، ويمتاز عن هذا الاخير بالهدوء ونقاوة الهواء الصحي المنعش
 والتمتع بجمال الطبيعة وجهاً لوجه . أما العائلة في المحيط البدوي ، وهو المحيط
 الذي يقوم على الصناعة اليدوية ، فتسكون قائمة على زعامة الاب زعامة
 تنطوي على التعسف والاستبداد في كثير من الاحيان ، فالمرأة جاهلة

عادة قائمة في عقر دارها لا تكاد ترف عن العالم الذي يحيط بها شيئاً يذكر ووظائفها محصورة تقريباً في القيام بالخدمة المنزلية ، والرجل يمارس حرفة يدوية ما يجانوت في خارج بيته ، وقد يمارسها أحياناً في بيته ، وفي هذه الحالة قد يساهم الأطفال والأم أيضاً في العمل ويساعدونه بمض الشيء . ويقتنى الأبناء على الأكثر آثار آبائهم فيمارسون الحرفة ذاتها ، ولذلك ينصرفون منذ نعومة أظفارهم الى الدوام في أماكن عمل آبائهم ويتدربون على الحرف الى ان يلبثوا أشدهم ويتقنوا الصنعة فيصبحون قادرين على مزاولةها بمفردهم . ويؤدي هذا الانصراف المبكر الى تعلم المهنة عادة الى حرمانهم من الدراسة والتعليم العام والى جهل قسم كبير منهم حتى مبادئ القراءة والكتابة مما يجعل مستواهم الثقافي والاجتماعي واطلاً حتماً . وتميش الأثرية السائدة من المثلات في المجتمع اليمدوي عيشة جهل وظلام تمت بمقولاتها الأوهام والخرافات وتنميتها الأمراض والنكبات ، ولاشك في أن لجهل الأم والمحطات منزلتها اكبر الأثر فيها توارده هذه المثلات واستمرارها .

أما في المجتمع الصناعي فقد اتضح البتة أن تخرج من البيت وتزوال انواعاً مختلفة من الأعمال تتناسب مع رغبتها وقابلياتها ، فأصبحت بذلك مستقلة أو قارة على الاستقلال اقتصادياً ، مما اثر في مركزها المالي وجعلها تساوي الرجل أو تطمح بشدة الى مساواته في المنزلة المالية وفي جميع الحقوق الاجتماعية والسياسية أيضاً ، وقد أصبح ميسوراً لديها أن

تُحصل على قسم وافر من الثقافة تميز به شخصيتها وتستعين به على رفع مستوى الوسط العائلي وعلى تربية أولادها تربية صحيحة وأخلاقية راقية. على أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي قد ألجأ عدداً كبيراً من العائلات لأن تعيش في أماكن مزدحمة وفي بيوت ضيقة غير صحية ، كما أن مفادرة الأبوين حضيرة البيت طيلة النهار ورجوعهما عند المساء تمييزاً منهن وهن قد أخذ يهدد الجو العائلي ويحدث مشاكل خطيرة حول العناية بالأطفال عند غياب والديهم عن البيت حتى أن كثيراً من عوائل الطبقة العاملة ، وهي الطبقة التي يكون عدد الأطفال في عائلاتها عادة أكثر منه في الطبقة الوسطى أو الطبقة الفنية ، قد أخذت يميل إلى تقليل النسل للتخلص من مشاكل الأطفال وتقليل نفقاتهم الاقتصادية . وبالرغم من تيسر العلم وازدياد المدارس واهتمام الحكومات بنشر التعليم فإن أبناء الأثرية الساحقة من العائلات في المحيطات الصناعية لا يحصلون إلا على جزء قليل منه لأن الحاجة إلى الكسب وتكاليف الاستمرار في الدراسة تضطرونهم إلى الوقوف في الدراسة عند مستوى منخفض نوعاً ما . ولعل من هذه المشاكل وأمثالها ليست ملازمة حتمية تقدم الصناعة بل هي نتائجها ، كما أن الأكثر سرعة ارتفاع التكاليف المنامي ، وفي الإسكان ما يفتقر إلى الأمن ، وسائل الترفيه والمقدمات لأبنائها على حد سواء مع سائر أبناء الطبقة الآخرين . وقد بدأت الأمم الراقية عملاً باتخاذ هذه التدابير بدرجات

مختلفة ولا شك أن الديمقراطية الحقيقية تتطلب السير في هذا الاتجاه حتى تزول جميع المساوئ التي تقاسي منها العائلة في المحيط الصناعي ويصبح من الممكن لكل أعضائها أن يقوموا بوظائفهم وواجباتهم أزاء بعضهم البعض وتحقق العائلة أهدافها الاجتماعية وتستفيد من الثمار الفكرية البشرية وتقدم الإنسان المستمر في الحضارة .

٢ - التآزر بين أعضاء العائلة

يقوم المجتمع المتمدن في الوقت الحاضر على التعاون وتقسيم الأموال بين أعضائه فيؤدي كل منهم خدمة للأعضاء الآخرين حسب قابليته ومهارته ويستفيد لقاء ذلك من جهودهم وخدماتهم لسد حاجاته المختلفة بدلا من أن يحاول القيام بنفسه بتجهيز جميع ما يحتاج إليه في مدينته . وتقسيم الأعمال على هذه الصورة أصبح في وسع كل فرد أن يتخصص بمهنة أو وظيفة خاصة وأن يكرس جميع جهوده لانقائها حتى يبلغ فيها درجة عظيمة من الدقة والمهارة وسرعة الانتاج ، وبذلك يتسنى له أن يحمل منتوجه أعظم قيمة وأغزر كمية من منتوج الأشخاص الذين لم يراعوا جانب الاختصاص في أعمالهم فيشيد المجتمع ويستفيد من هذا التعاون ، وفي الحقيقة يوجد هناك من الأعمال ما لا يستطيع القيام بها فرد واحد منها أي من بسطة في الجسم ومن سمعة في العمر والدكاء ، مثال ذلك بناء السفن الكبيرة وتشديد القصور الفخمة ومد السكك

الحديدية ونصب العامل وما شاكلها من الاعمال التي تستلزم أن يتعاونوا على إنجازها عدد كبير من الناس وإلا كان اخراجها الى حيز الوجود في عداد المستحيلات . وكما أطلنا التأمل في هذه الظاهرة الاجتماعية ازدادنا يقيناً بأنه لولا التعاون المنظم لما تمكن الانسان أن يعيش برفاه وأن يتقدم في مدارج المدنية ، وقد يكفي برهاناً على ذلك أن يلتفت أحدنا الى ملاحظة الأشياء التي يحتاج اليها طيلة يوم واحد في حياته من مطعم ومشرب وكساء ومسكن وأدوات بيتية ومدرسية ومن خدمات حكومية وتهديبية وغيرها فيتمين له جلياً مدى اعتماده على عدد لا يحصى من أبناء جنسه الذين يعملون في أزمنة متباينة وفي أماكن قاصية ودائية لسد حاجاته وتأمين راحته ولو أراد أن يقوم بنفسه بأعداد جميع هذه الاشياء لاستحال ذلك عليه استحالة تامة بل لما استطاع أن ينجز اكثر من بعض الاشياء البسيطة اللازمة لسد القوت وابقاء الرمح في الجسم والحصول على نوع من المعيشة لا يختلف كثيراً عن معيشة الحيوانات والبهائم ، وذلك هو المستوى الذي كان يعيش فيه الانسان الاول الذي لم يرزق بعد نعمة التعاون بمناه الواسع . والتعاون يجري في المجتمع على درجات متفاوتة ويحدث ضمن دوائر متعددة تختلف عن بعضها البعض أهمية واتساعاً . ومن أهم أنواعه التعاون الذي يحصل ضمن نطاق العائلة ويجري بين اعضائها حيث يتقسمون الأعمال كل حسب قدرته واختصاصه ويسمون على حد سواء لخدمة العائلة وتوفير أسباب الرفاه والسعادة لها ، فيهتم

بعضهم مثلاً بتدبير المنزل وتربية الأطفال بينما ينصرف البعض الآخر الى كسب القوت وإيجاد المال اللازم لالة الجميع ويقوم آخرون منهم بما يقدرون عليه من الخدمات والمساعدات الاخرى ، ويعنى صغار العائلة عادة من القيام بالواجبات الثقيلة وفي تحمل المسؤوليات المعاشية المباشرة . ويرشدون الى حصر جهودهم في التعلم في المدارس والتدريب على مزاولة المهن استعداداً للدخول الى معترك الاعمال بعد أن يبلغوا أشدهم . وهكذا تعيش العائلة المعيشية وحدة متماسكة الاجزاء مغلصة الذرات يشد بعضها ازر البعض الآخر ويكون منها حجراً صلباً نافعاً يصلح لأن يحتل مكانه في عمارة المجتمع .

٣ - وظيفة العائلة الاجتماعية

ما دامت العائلة تمثل الحجر الفرد الذي يكون مجموعة بناء الهيكل الاجتماعي فهي لازمة لتشييد ذلك الهيكل ، وما دامت هي أصغر الوحدات الاجتماعية وأكثرها تماسكاً واتحاداً يجب ان تكون النموذج الكامل لتنظيم الاجتماعي القائم على التعاون والتضامن التام . ففي العائلة يقدم الفرد نتائج جهوده على قدر ما يستطيع ولكنه يشبع حاجاته مما نفعه العائلة بفض النظر عن نسبة ما قدمه الى مجموع دخل العائلة العام ولا يحاسب أعضاء العائلة بعضهم بعضاً على مثل هذا الاشتراك في المنافع لأن صلتهم الوثيقة تجعلهم يتقاسمون السراء والضراء وتقبل كل منهم يتشدد بينهم

الآخرين ويسمى لتحقيقه وهذا هو الأساس الذي طالما نادى به المصلحون الاجتماعيون وطالما نوهت به الأديان الكبرى لتنظيم المجتمعات البشرية وتحقيق الرفاه والسعادة لابنائها وبالإضافة إلى ذلك ففي العائلة وحدها تتوفر ذلك النوع من الحياة اللازمة للتربية المستقيمة والمعيشة الطبيعية والائزان العقلي والنفسي، ففي العائلة تتمزج المواطن وتتحده المشاعر وتتلاقى الآمال وتقتسم السرور وتسود المؤاسات وتخف صدمات الخيبة والفشل وفي اكنافها يحتمي الضعف ويذل الكبرياء ويستعاض بالآلفة والمحبة عن كثير من الخسائر المادية والرغبات الخارجة عن طوع الأمكان. فتسكن النفوس وتتجلى الانسانية الوديمة وتأخذ الحياة مجراها الأزلي.

٤ — وظيفة العائلة في تربية الأولاد

كما تثبت الأزهار والرياحين في البساتين والحقول النظرة كذلك ينشأ الأطفال ويتربعون في أحضان العائلة ويلقون هناك من المطف والنباة والمدارة مالا يستطيعون البقاء في قيد الحياة بدونه إلا فترة قصيرة من الوقت فإذا هم ساروا في طريق الصحة والنماء كانت العائلة مدرستهم الأولى التي يلقون منها مبادئ الأخلاق والفضيلة ويكتسبون فيها المادات والطباع المرغوبة ويستمدون منها أول صارفهم عن المالم وعن حقائق الحياة الاجتماعية وروابطها المختلفة. وقد أصبح من الأمور الثابتة الآن لدى العلماء أن البيئة العائلية تأثيراً كبيراً على امزجة الأولاد

وعاداتهم ولا سيما في أيام الطفولة الاولى، وان كثيراً من الاتقالات والنوبات المصبية إنما هي نتيجة لأوضاع مزيجه وحوادث مشوشة طرأت على الوسط المائلي عندما كان الولد طفلاً صغيراً ولذلك اخذت الام الراقية تهتم برفع مستوى العائلة ثقافياً ومادياً لجعلها وسطاً ملائماً لنمو الاطفال نمواً حسناً ومساعداً على تربيتهم تربية صالحة خالية من الاعوجاجات الخلقية والشذوذ العقلي أو النفسي . وليست مهمة العائلة بمقتصرة على هذه الامور فحسب وإنما هي تمتد الى تهديد السبل واعداد الوسائل لتعليم اولادها وتهذيبهم في خارج البيت أيضاً حتى يساهموا في ثقافة المجتمع ويكتسبوا شيئاً من الخبرة وللرات على اساليب الحياة الاجتماعية ويتيسر لهم ان يمهروا في مزاولة عمل أو مهنة صغيرة يستطيعون ان يكسبوا بها وسائل معيشتهم ، وتكون العائلة أو بالأحرى اعضاؤها الكبار في خلال هذا الوقت رقباء على الاحداث ومرشدين لهم يتابعون عن كثب سير نموهم ويمدونهم بالنصائح والارشادات اللازمة لضبط سلوكهم وتقويم ما قد يتعرض للاعوجاج من اخلاقهم فلا غرو بمد هذا اذا اصبحت وظيفة العائلة في تربية الاطفال من أهم الوظائف الاجتماعية ومن أشدها اتصالاً بتوجيه حياة الامم وتقرير مصيرها ، فبقيا تبث الحياة الجديدة فتلقى ما يناسبها من التغذية والمساعدة حتى اذا تمت واشتدت كانت العائلة خير عون لها على توسيع الاطلاع واكتساب التجارب وبذلك تستطيع الامة بأسرها ان تضمن لنفسها

استمرار البقاء، وان توجد في داخلها ما نشاء من الاخلاق والملاقات
وان تتخذ لها من هذا الدم الجديد المتدفق سلاحا تذب به عن كيانها
اذا ما داهمتها خطوب الاعتداء .

• — وظيفة العائلة كوحدة اقتصادية

يسمى الافراد في كل مجتمع للتوصل لاغراض وغايات شتى منها
الحصول على المال الذي يستعملونه لشراء حاجاتهم في الحاضر أو يدخرونه
للسد عوزهم في المستقبل ، وعليه فكل فرد يحاول ان يحصل بالطرق
المشروعة على قدر من المال فاذا ما تيسر له ذلك تراه في اكثر الاحيان
لا يستقل باستعماله لاغراضه الشخصية فقط وإنما هو يسمح باشتراك
افراد عائلته في المنفعة سواء أقاموا بخدمة له لقاء ذلك ام لم يقوموا ،
وكذلك يفعل بقية اعضاء العائلة فيجملون المال الذي يحصلون عليه وقفا
على خدمة الجميع . فالعائلة اذن تكون وحدة اقتصادية متضامنة من
حيث الصرف والاستهلاك والاستفادة من الثروة في سد الحاجات .
ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، اذ ان العائلة كثيراً ما تكون
وحدة اقتصادية متضامنة للنتاج ايضاً فيتمتع بعض اعضاؤها في فرع
من فروع الصناعة مثلاً ويتماونون على القيام بما تقتضيه من الاعمال .
وسواء اشتغلوا في عمل واحد أم قاموا بأعمال مختلفة كل منهم على حدة
فإنهم يكونون وحدة اقتصادية من حيث الدخل الاقتصادي ، أي كل

واحد منهم يضيف محصوله الى محصول العائلة ويسمى لتلبية ثروتها المشتركة . وقد تكون رغبة الفرد في خدمة عائلته اقتصاديا من أهم العوامل التي يتوقف عليها العمل والانتاج الاقتصادي . فلكثير من الناس من يكذب ويكدح لا لاشباع حاجاته فقط وإنما لكي يقوم بأود عائلته ايضا ، بل ان عدداً ليس بالقليل منهم من يؤثرون رفاه عوائلهم وتأمين مستقبل اطفالهم حتى على راحتهم الخاصة ، فمعد هؤلاء وامشلم تصبح روابط العائلة حافزاً قويا للعمل والانتاج مهما كان السبيل وعراً ومهما كانت المشقة كبيرة .

٦ - عوزة العائلة بالامانة والاعرى

قلنا ان العائلة اصغر وحدة اجتماعية وان بناء المجتمع الأوسع يتكون من مجموع الوحدات العائلية ، وعلى هذا فان العائلة الواحدة لا تعيش بمفردها في المجتمع وإنما ترتبط باللاثلاث الأخرى بروابط كثيرة ينتج عنها نظم وأوضاع اجتماعية مختلفة . فتمد تعيش بضع عائلات فقط مع بعضها البعض عيشة بسيطة هادئة في ميل صغير تكون حاجات الانسان فيه محدودة العدد ويكون تنوع الاعمال فيه قليلا ولا يوجد هناك مجال واسع لا تشار التخصص المبني على تقسيم العمل فيتألف من ذلك مجتمع القرية . وفي مجتمع قروي كهذا تتصل الموائل بعضها ببعض الآخر انصلا مباشراً ويعرف كل فرد جميع الافراد الآخرين تقر بيا معرفة

شخصية ويطلع على شئون معيشتهم وحاجاتهم فيسهل بذلك التعاطف بين الناس ويمتادون على المؤاساة وتبادل المساعدة ويخضع الجميع لسلطان التقاليد والمادات السائدة خشية الانتقام والدم والمقاطعة ويكون للرأي العام عندهم تأثير شديد على توجيه الحياة الاجتماعية وتسييرها . وقد تعيش العائلة مع عدد كبير من العائلات الاخرى في بقعة مكتظة بالناس . تتنوع فيها الاعمال تنوعا هائلا ويبلغ فيها الاختصاص وتقسيم الاعمال شأوا بعيدا وتعدد انواع الحاجات وتتضاعف طرق اشباعها فينشأ عن ذلك مجتمع المدينة . ولا يستطيع الفرد في هذا المجتمع عادة أن يعرف كل الناس الذين يمدشون هناك معرفة شخصية أو ان يطلع على احوالهم بصورة مباشرة فيتصل بهم بالواسطة ونحل العلاقات الرسمية محل الاتصال الشخصي حيث يتعامل الناس ويمدشون سوية لا يميزهم التعرف على الاحوال الشخصية لبعضهم البعض والأطلاع على حوائجهم وشئونهم المعاشية ، وبذلك يفتر تأثير الرأي العام ويضمف سلطان المادات والتقاليد ويشند الاعتماد على القوانين الرسمية للمحافظة على النظام والآداب . ضمن المجتمع ويتجلى الشعور بالعربة في وسط ذلك الجمع الغفير من الناس . وتظهر الحاجة لتكوين الجمعيات أو المنظمات بصورة قصدية للقيام باعمال البر والاسعاف والمؤاساة . وبالإضافة الى ذلك فان توسع المجتمع على هذه الشاكلة وتمدد حاجاته يعقد المشاكل والحاجات الاجتماعية ويأتي بمشاكل جديدة لم تعرف من قبل ، فيحتاج المجتمع مثلا الى مشاريع

الأنارة والنظافة وتنقية المياه بمقياس واسع وتصبح مسائل الوقاية الصحية ومنع العدوى المرضية ومكافحة الأوبئة من الأمور الخطيرة وتزايد الحاجة لاتخاذ تدابير ناجعة لمنع الأجرام واستئصال اسبابه وصيانة الامن العام ، وقد تظهر هناك حاجة لتخطيط البلدة وتوسيع الطرق وتنظيم وسائل النقل والمواصلات .

فالمائلة التي تعيش في القرية يختلف اسلوب حياتها في كثير من الوجوه عن اسلوب حياة المائلة التي تعيش في المدينة ، ولكن كليهما تلعبان دوراً مهماً في التنظيم الاجتماعي ، فالمعادات والتقاليد والقوانين والرأي العام تتأثر جميعها بحياة المائلة وتؤثر عليها بدورها ايضاً . وجميع المنافع والخدمات التي يحاول المجتمع ان يقدمها لاجتماعه إنما تصدر الى حد كبير عن نشاط المائلات الاقتصادية ويذهب القسم الأكبر من خيرها اليها ايضاً ولا يمكننا ان نفصل اي عمل يقوم به الافراد او اي نفع يتمتعون به في القرية او في المدينة عن اعمال المائلات ومنافعها .

٧ - مرفق المائلة بالرونة

الدولة هي المنظمة الاجتماعية التي تشمل مجموع المائلات التي تتألف منها المدن والقرى المديدة أو هي المجتمع الأوسع الذي يضم جميع هذه المجتمعات . وتتميز الدولة عما سواها من المجتمعات الكبيرة باستقلالها للسياسي وبسلطانها المطلقة على جميع ما في داخلها من الافراد والوحدات

الاجتماعية . وقد لاحظ العلماء ان السلطة للسياسية قد وجدت في كل مجتمع بشري منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر ، ومعنى ذلك ان العائلة منذ عرفها التاريخ كانت ولا تزال تعيش في ظل الدولة ونحت سلطانها . وفي الحقيقة ان الدولة والعائلة من اقدم انواع التنظيم الاجتماعي ولا يزالان متلازمين في الوجود ومتممين احدهما للآخر . فالدولة تخدم للعائلة بما تضمنه من القوانين لتنظيم الروابط العائلية وبما تبذله من جهد في السهر على حماية حقوق العائلات وفي المحافظة على سلامة اعضائها وفي اتخاذ التدابير لجعل كل منهم يقوم بواجبه تجاه الآخرين . وهي تقوم بالاضافة الى ذلك بكثير من الخدمات الاجتماعية والمشاريع العامة النافعة التي ترمي الى خدمة جميع العوائل وتأمين راحتها ورفاهها ، ولا سيما في هذا العصر الذي ازدهر فيه التقدم الفني الصناعي وتكاثر الاختراعات وتعقدت طرق التنظيم والاستثمار الاقتصادي وظهرت فيه أنواع من الاستغلال كبيرة الضرر فبات من المحتم توسيع واجبات الدولة وجعلها تتدخل باسم الصالح العام لمنع عبث العابثين وتباعد من مطالبهم وتحمي الضعيف من القوي وتحول دون استغلال البعض من أبناء المجتمع للبعض الآخر وحرمانهم من التمتع بكثير من منافع الحياة الاجتماعية ومزاياها . كذلك أصبح من واجب الدولة في الوقت الحاضر أن تقوم بكثير من المشاريع الكبيرة التي تعود بالنفع على جمهور كبير من الناس ولا يسع الافراد أن يقوموا بها لجسامتها أو لضآلة الأرباح التي تجتنى من وراءها . هذا

من جهة الخدمات والفوائد التي تقدمها الدولة للمائلة ، ولكن الدولة من جهة أخرى تحتاج الى المائلة لاستكمال عناصرها واستمرارها على البقاء ، وذلك لأنه لا بد للدولة من عدد من الناس يرتبطون بها دون غيرها من الدول من الناحية القانونية ويحملون جنسيتها ويسمون عادة بالشعب ، كأفراد الشعب العراقي أو المصري بالنسبة لدولة العراق أو دولة مصر ، ولا يمكن أن توجد الدولة من دون أن يوجد لها شعب ، ولكن وجود الشعب يتوقف على المائلة التي ينشأ فيها افراد جدد بصورة مستمرة ، ولذا فإن الدولة تعتمد في الحصول على عنصر من عناصرها التي سنذكرها تفصيلاً فيما بعد على المائلة . ولا يعزب عن بالنا ان تقدم كل دولة ورقياً مرتبطان بعدد الايدي العاملة فيها وبنوع الاعمال التي تزاولها ، وهنا تلعب المائلة أيضاً دوراً مهماً في توجيه النشاط الثقافي والاجتماعي في داخل الدولة . وقد تضطر الدولة في الوقت الحاضر الى الدفاع عن الوطن وسد غارات الدول الاخرى عليه فتعتمد في ذلك على مجموع المائلات التي يتكون منها الشعب والتي تقدم افرادها البالغين للجنديّة في سبيل القيام بواجب الدفاع الوطني . وقد كان ولا يزال يوجد في العالم حتى الآن امم كثيرة تقطن اصقاعاً من البسيطة غنية بمصادر الثروة الطبيعية وقابلة لكل انواع التقدم وال عمران ، ولكن اكثر سكانها يعيشون بالرغم من ذلك كله عبثة فقر وكفاف ويزحون تحت اعباء التأخر الممض ، وربما كان من أهم أسباب ذلك التأخر قلة الايدي العاملة التي

تتظافر لاستثمار موارد البلاد وفقد الأشخاص الذين ينبرون للقيام بالأعمال والشاريع النافعة . وكثيراً ما تفتن بمض الأمم القوية الى خيرات هذه البلاد الكامنة والى منابع الثروة العظيمة فيها فتجتاحها بالفتوح وتستغلها لمصلحتها من دون اكتراث لمصالح سكانها الاصليين الذين لا يسهم الا الاستسلام والانقياد للغاصب لقلة عددهم وعدم مقدرتهم على الاخذ بوسائل الدفاع الحديثة وقد لا يبعد ان يكون مصيرهم الى الزوال والانقراض . فقلة النفوس وقدره الايدي العاملة في مثل هذه الاحوال قد تكون سبباً رئيسياً لفقر الشعوب وضعفها واستكاثتها وسبباً حتى لانقراضها . لذلك كان من اول واجبات العائلة في الشعوب الحية الناهضة واقدسها ان تعد الامة بعدد من النفوس يتناسب مع ما يقتضيه تقدمها وحفظ كيانها ، ولكن يجب ان لا يغيب عن البال ان كثرة العدد وحدها قد لا تجدي قتيلاً فكم من امة وفيرة العدد فسيحة الموطن غنية بالموارد الطبيعية قد اخنت رأسها لشرفة من الفاتحين ورزحت احقاباً تحت نير استعبادهم وطغيانهم . وذلك لانها كانت تسببط في دياجير الجهل والجمود والتأخر فلم تستفد من وفرة عسدها وغزارة مواردها شيئاً . وعلى هذا فالامة التي تريد ان تعيش قرية سميدة يجب ان تجمع الى كثرة العدد ووجود الفنى العظيمي استمداداً ورغبة في الاخذ بأسباب الحضارة المصرية والمخترعات الحديثة ويجب ان تنظم نفسها تنظيمًا اقتصادياً اجتماعياً يكفل لها الرخاء والتقدم والقوة ،

فلا يصح مثلاً ان تتوق الامة للوصول الى مصاف اعظم الامم وارقاها
 ويكون قسم لا يستهان به من ابنائها في الوقت ذاته فريسة للفقر او
 الاجل او للمرض او للاضطهاد . فليست كثرة العدد وحدها اذن اساس
 التقدم والقوة ولكن العدد الكثير يبقى دائماً احد عناصر القوة المهمة
 ولا ادل على ذلك من ان بعض الامم الصغيرة القليلة العدد قد تقطع في
 مراحل الرقي والتقدم اشواطاً بعيدة وتبقى بالرغم من ذلك مهددة
 بالاعتداء من جانب الامم الكبيرة مما يثبت لنا اهمية تكاثر النفوس
 كعنصر اساسي من عناصر القوة والدفاع عن النفس بالاضافة الى عوامل
 التقدم الاخرى .

٨ - المرأة في المجتمع والعائلة .

تتضمن الوحدة الاجتماعية العائلية على عدة اعضاء لكل منهم منزله
 ووظائفه الخاصة ، ومن اهم اعضائها ربة البيت التي تقوم بوظيفة الام
 والزوجة ونضالها من جراء ذلك بمسؤوليات خطيرة الشأن وعلى الرغم
 من التطورات الصناعية والاقتصادية الحديثة التي فتحت امام النساء مجال
 العمل والكسب في خارج البيت فان المرأة لا تزال تهتم في الزوجية
 الاولى بإدارة البيت ومداير شؤنه والحفاظ على نظافته وترتيبه
 مقتضيات الراحة والدوق السليم كما انها توجه قسماً كبيراً من جهدها
 إلى العناية بالأطفال والحفاظ على صحتهم ونظافتهم وإلى تكوين العادات

الحسنة والطبائع المستقيمة فيهم . وقد اثبتت الملاحظات ان المرأة المنهضة الصالحة تستطيع ان ترتب بيتها ترتيباً جميلاً من دون اسراف وان تخلق من الاشياء البسيطة وسطاً جذاباً يتجلى فيه الانتظام والدوق الحسن وان تجعل البيت مركزاً للراحة والسعادة : أما المرأة الجاهلة الطالحة فقد تنمالك على تكديس الحلي والثياب وتحسب التنافس في الاسراف مقياس الفضيلة والتفوق ، ثم انها قد لا تستطيع بالرغم من كل هذا ان تسبغ على البيت شيئاً من الجمال والجاذبية ، بل لا تعدو ان تنهك الرجل بافهامها ومطالبها وتجعل من البيت جحيماً لا يطاق فيه فقد زوجها لذة الاستقرار بيته ويلتمس الاستمتاع والزويح عن النفس في اماكن اخرى قد لا يكون تأثيرها عليه محموداً في اغلب الاحيان وهكذا تكون تلك المرأة قد ساعدت على هدم العش المائلي ومهدت السبيل للانحطاط الاخلاقي والشقاء الاجتماعي العام وهذا ما يدل عليه واقم الحال في الامم المتأخرة في الوقت الحاضر . واذا كان هذا تأثير المرأة المباشرة على البيت فان تأثيرها في خارج البيت ليس باقل اهمية اذ ان خروجها الى المجتمع الواسع واشتراكها في كثير من الاعمال المناسبة لطبيعتها واستعدادها كالتعليم مثلاً يضيف الى النشاط الاجتماعي عنصرأ جديداً ويؤثر على نوع الحياة الاجتماعية فيكسبها مقداراً لا يستهان به من اللطف والرقه والجمال بل ان مجرد الشعور بوجود المرأة يؤدي الى التأدب والاحتشام والامتناع عن الاتيان ببعض الافعال والاقوال التي لا تناسب والاداب الاجتماعية الرفيعة وهكذا

يخطو المجتمع بأسره خطوة كبيرة نحو النساجي الروحي والخالقي لذلك يجدد بكل مجتمع يطمح لأن يعيش برخاء ثم ينمو ويتقدم أن يهتم بتربية امهات المستقبل كما يهتم برجاله وان يمدن اعداداً صالحاً للاضطلاع بالمسؤوليات الخطيرة التي ستاتي على عواتقهن كما يجب على كل واحد منا ان يقدر المرأة ويمترف بمنزلها وبحقوقها لكي تنمو شخصيتها وتتوسع مداركها وتصبح اهلاً للمساهمة في حياة سعيدة مشرفة .

٩ - الرجل في العائلة والمجتمع

الرجل هو رأس العائلة وعليه تقع في الوقت الحاضر مسؤولية اعائتها وترفيه حالاتها المماشية وهو يشارك زوجته في السهر على تربية الاولاد وتأديبهم بالاداب الاجتماعية المرغوبة وفي الاهتمام برسالتهم الى المدارس وتهيئة وسائل التعلم لهم حتى يصبحوا اعضاء نافعين في المجتمع قادرين على اعالة انفسهم وعلى تحمل مسؤوليات الحياة الكثيرة . ولاخلاق الرجل وسلوكه في البيت تأثير عظيم على تربية الاولاد وهناء العائلة فإذا كان الرجل بشوشاً دمت الاخلاق ذاهمة عالية وعادات سليمة يحترم زوجته ويحرص على تربية اولاده فانه يبعث في العائلة روح الانشراح والمسرّة ويخلق لها جوّاً نفسياً رائياً يساعد على تربية نفس جديدة ملوثة الحيوية والنشاط . كما ان الاب الصالح ينقل كثيراً من صفاته الحسنة واخلاقه الجيدة الى اولاده عن طريق الاحياء والتقليد .

ومن أهم خصائص الرجل في المجتمع ان يكون اهلا للتعاون مع مواطنيه الآخرين في مختلف نواحي النشاط الاجتماعي ، إذ الفرد ، كما قدمنا لا يكاد ينتج شيئاً يذكر الا عن طريق التعاون مع غيره من الافراد ، وهذه القابلية للتعاون والاتاج المشترك لا تتوفر في الانسان اذا لم يكن مستقيم الخلق حائزاً على ثقة الناس واعتمادهم عارفاً لحقوقه وواجباته ومكانته في الوسط الذي يعيش فيه . ولعل من احسن ما يتصف به الرجل في المجتمع مجموعة من الصفات اللازمة للقيام بدوره في الحياة منها الشجاعة الادبية والصبر على الشدائد والثبات في مواقف الخطر والذعر والثقة في النفس والاطمئنان للمستقبل وعدم تهيب الامور والحوادث المجهولة . ومما لا شك فيه ان لمركز الرجل في المجتمع علاقة قوية برفاه العائلية وسعادتها حيث ان ذلك المركز يحدد الى حد كبير دخل العائلة وعلاقتها مع العوائل الاخرى ويؤثر على منزلتها في أعين الناس ، وقد لا يقتصر الامر على جيل واحد وانما يمتد الى أجيال متتالية عن طريق وراثته الاسم والشهرة لذلك يجسدر بكل رجل حريص على سمعة عائلته ومستقبلها ان يسلك في المجتمع سلوكاً مشرفاً وان يقوم بواجباته الاجتماعية بامانة واخلاص .

وخلاصة القول ان العائلة لا يمكن ان تكون وحدة اجتماعية صالحة مثمرة الا اذا قام جميع اعضائها بواجباتهم على الوجه الاكل وكانت علاقتهم بعضهم ببعض الآخر متينة خالصة من شوائب النفور والشقاق

فالاولاد يجب أن يحترموا والديهم ويطيعوها وان يقوموا بنحوها بما
 يقدرون عليه من المساعدة . والوالدان يجب ان يحسنا تربية الاولاد وان
 يعاملهم برأفة وحنان وان يسعيا لسد حاجتهم وتهيئة وسائل التعلم والفران
 على الاعمال النافعة لهم . والزوجان يجب ان يحب احدهما الآخر ويخلص
 له وان يحترمه ويراعى حقوقه ويتعاون معه في جميع الأمور .

١٠ - العائلة المرافقة

ليست العائلات المرافقة كلها من نوع واحد ولكن القسم
 الاغلب منها يقوم على زعامة الاب ، فالاب يتمتع في العائلة بمنزلة ممتازة
 لا تدانيها منزلة أي واحد من الاعضاء الآخرين ، فهو سيد البيت
 وحاكمه المطاع وله سلطة واسعة على جميع من فيه . وما عدا ذلك فان
 الذكور يفضلون على الاناث بصورة عامة ويستأثرون دونهن بكثير من
 المزايا والامتيازات ويمارسون عليهن مقداراً من السلطة قل أو كثر كما
 انهم يعملون مسئولية سلوكهن وعبء اعالتهن . فالمرأة في مجتمعاتنا أقل
 شأناً من الرجل ويكاد المجتمع ينقسم الى شطرين احدهما عالم الرجال
 والاخر عالم النساء يحيا كل منهما حياة خاصة به من كثير من الوجوه
 فالرجال يقومون بكافة الاعمال والشئون الماشية ويتمتعون بكل مظاهر
 الحياة الخارجية ويقضون معظم اوقات الفراغ والتسلية في خارج المنزل .
 سواء كان ذلك في المقاهي أو الاماكن الاخرى الخاصة بهم دون الجنس

اللطيف . اما النساء فيقضين جل أوقاتهم ضمن نطاق البيت وفي الاجتماعات النسوية الخاصة بهن . ويشهد هذا الانقسام وضوحاً في المدن والبلدان الكبيرة التي تكثر فيها آداب الطبقة الوسطى وتغلب عليها طريقة حياتها فيسود الحجاب وتضييق حرية المرأة وتتخذ سيطرة الرجل شكلاً متطرفاً فتتضاءل شخصية المرأة وينحط قدرها وتضعف الرابطة الروحية بين افراد العائلة الواحدة . أما في الريف فيخفف من هذا الانقسام نوع المجتمع الزراعي الذي تشتغل فيه المرأة مع الرجل سافرة في الحقل فيحدث شيء من الاختلاط الاجتماعي في خارج البيت وتتمتع بشيء من الحرية والاطلاع على محيطها . ولقد أدت عزلة المرأة هذه عن الحياة الاجتماعية وما أحيطت به من قيود الى بقائها جاهلة قليلة الخبرة تغلب على عقليتها الخرافات وتسيطر عليها الاوهام حتى انها كثيراً ما تقع ضحية المشعوذين وتنقل الى ذريتها كثيراً من هذه الخرافات وهم في سن الطفولة الحساس فتتأثر بها عقولهم واخلاقهم مدى الحياة وفي ذلك خطر جسيم على حياة المجتمع العراقي . كما ان حالتها هذه تجعلها بدون ريب قليلة المقدرة على القيام بواجباتها المنزلية كأم وكربة بيت فلا تستطيع ان تتكفل السعادة العائلية بما يجب لها من العناية ولا تقدر ان تحافظ على نظافة الاولاد وصحتهم وتربيتهم الخلقية . وان من أقوى الدلائل على ذلك كثرة وفيات الاطفال عندنا الناجمة عن جهل الامهات في أغلب الاحوال . وبوسعنا ان نحصر مشكلة المرأة العراقية في نقطتين

رئيسيتين وهما :-

الاولى — تهذيبها وتعليمها صحيحا يقوم على اسس الفضيلة والمقدرة على ادارة شئون المنزل وتربية الأولاد والسهر على سعادة العائلة ،
والثانية — منحها شيئا من الحرية وازالة بعض القيود التي تقيدها فيرتفع مستواها الاجتماعي ويؤخذ رأيها فيمن تتزوج وتوضع في موضع يدعو الى الاحترام والتقدير . ولا شك في ان النقطة الاولى التي تتعلق بتعليمها تساعدنا كثيرا على تحقيق النقطة الثانية ، كما ان تحقيق هاتين النقطتين سيؤدي الى حل مشكلة الحجاب لاسيما في المدن وما يتفرع عنها من صعوبات كمصاعب الخطبة والزواج الاعمى وما شاكل ذلك .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١ — ماهي العائلة ومم تتكون ؟
- ٢ — ماهي الادوار التي مرت بها العائلة وكيف تطورت ؟
- ٣ — هل يختلف النّازر بين اعضاء العائلة عن النّازر بين الافراد الآخرين وكيف ذلك ؟
- ٤ — لماذا تعتبر العائلة نموذجا للتنظيم الاجتماعي الرصين ؟
- ٥ — ما هو تأثير العائلة على شخصية الفرد ؟
- ٦ — كيف تقوم العائلة بوظيفتها في تربية الاولاد قيااما صحيحا ؟
- ٧ — لماذا تعتبر العائلة وحدة اقتصادية وماهي علاقة ذلك بالانتاج والصرف ؟
- ٨ — كيف تكون علاقة العائلة بالمائلات الاخرى وماذا ينتج عن ذلك ؟
- ٩ — كيف تختلف العلاقات فيما بين المائلات في القرية عنها في المدينة ؟
- ١٠ — ماهي خصائص العائلة في المجتمع الزراعي ؟
- ١١ — ماهي خصائص العائلة في المجتمع اليدوي ؟
- ١٢ — كيف تطورت المائلات المائلية في المجتمع الصناعي ؟
- ١٣ — ماهي علاقة العائلة بالدولة وكيف تؤثر احدها على الاخرى ؟

١٤— كيف تختلف وظيفة الرجل عن المرأة في المجتمع والمائلة ؟

١٥— كيف يتعاون الرجل والمرأة في المجتمع والمائلة ؟

١٦— ما هي علاقة حياة الامة بمدد افرادها وما دخل المائلة في ذلك ؟

١٧— كيف يؤثر البيت الجميل على حياة المائلة وكيف يستطيع ان يساهم في تجميل البيوت ؟

١٨— ما هي اهم خصائص المائلة المراقبة ؟

١٩— ما هي اسباب تأخر المائلة المراقبة وما تأثير هذا التأخير على حياة الامة ومستقبلها ؟

٢٠— ما هي الوسائل التي تراها مناسبة لاصلاح حالة المائلة المراقبة ؟

المجتمع

١- نشوء المجتمع وتطوره

عاش الانسان منذ قديم الزمان وما زال يعيش مع ابناء جلدته من البشر مهما كان عددهم قليلا او كيبرا ، ومهما كان طراز معيشتهم متأخرا أو رافيا . حيث أنه يولد وهو فرد من اسرة او قبيلة او امة ، وله علاقة بمن حوله من الناس ، وهو يتأثر بهم ويؤثر فيهم . فالانسان في الحقيقة لا يمكن ان يوجد منذ اول نشأته الا في المجتمع ولا يمكن ان يعيش ويبقى بشرا سويا من دون مجتمع ، فهو كما وصفه الحكماء اليوناني المشهور ارسطو طاليس (حيوان اجتماعي) او (اجتماعي بالطبع) اي انه يميل بفطرته الى الانضواء تحت لواء الجماعة .

وقد عاش البشر في المراحل الاولى من حياته بشكل جماعات ، وكان يدفعه على الاجتماع بين جنسه ما يسمى بفرزة حب التجمع . وهذا التجمع المتكون من عدد من الافراد لم يكن يتألف لغايات معينة اول الامر وانما نتيجة الميل الطبيعي للافراد . على انه يتأثر هذا التجمع اخذت تنجم بعض الروابط والمصالح التي اخذ الافراد يشمرون بانهم يرتبطون بها ، وان هذا التجمع يعود عليهم بفوائد عديدة ، كحماية انفسهم وتعاونهم في تيسير امور معاشهم ، ولذلك عملوا على التمسك بهذه الروابط وتقويتها .

وقد تطورت هذه الروابط بمرور الزمن وتمدد المصالح المشتركة بين الافراد حتى نشأ ما نسميه بالمجتمع وغدا الانسان يتصل بغيره ويسمى لتقوية الروابط مع بقية الافراد بصورة قصدية ويعمل على ادامة هذه للصلات التي تربطه بهم . فالمجتمع اذن يختلف عن التجمع الفرزي في ان تكوينه مقصود وروابطه معقدة ، وهو بهذا الاعتبار مجموعة من الافراد تتواف بينهم روابط معينة تنشأ من مصالحهم المشتركة القائمة على اساس التعاون في سبيل ضمان معيشتهم .

على ان المجتمع وما فيه من علاقات واساليب معيشة لم تكن كلها دائماً على شاكلة واحدة ، بل هي في تغير وتطور مستمرين . ولقد درس علماء الاجتماع تطور المجتمع البشري ، وعرفوا ان الانسان القديم كان في الازمنة البعيدة يعيش في مجتمع بدائي يتكون على الغالب من افراد قلائل وكان يسكن الغاور والكهوف ويقنات بصيد الحيوانات وجمع الثمار من الغابات . فكانت حياته شاقة مخوفة بالمخاطر وكان عرضة لفتك الحيوانات المفترسة والامراض والكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول وغيرها . ثم انه تمكن في بعض البيئات من ان يسيطر على بعض الحيوانات أو يدجنها فيستفيد من لحمها ولبنها ووبرها ، واخذ يستعملها للركوب وحمل الأثقال . فتغيرت بذلك حياته واخذ يلتقل من بقعة الى اخرى طبقاً للمرعى والسكلا واصبح آمناً على غذائه اكثر مما كان في السابق ، وصار في امكانه أن يعيش على شكل جماعات اكبر ، فالتقل بذلك من

دور الصيد الى دور الرعي .

ثم اهتدى الانسان بمد ذلك الى الزراعة فأخذ يقيم في بقاع معينة من الارض ويبني البيوت الثابتة . وكثر عدد الافراد في المجتمع الواحد وازداد شعورهم بالامن والالفة واصبحوا قادرين على ان ينتجوا ما يحتاجونه من الغذاء بانتظام اذا لم تمنعهم العوارض الطبيعية من ذلك كالفيضانات والجفاف . وربما انتجوا اكثر مما يحتاجونه لكي يحتزنوا الفضلة لاستعمالها في وقت الحاجة . والزراعة بطبيعتها تتطلب استعمال بعض الآلات ، فظهرت الحاجة الى من يصنعها ، فأخذ قسم من افراد المجتمع يقوم بصنع هذه الآلات ويقدمها للزراع لقاء بعض الحبوب والمواد الزراعية الاخرى فنشأ التبادل بين افراد المجتمع (البيع والشراء) الذي كان يجري في أول أمره بصورة مقايضة ، أي بدون نقود . ثم سارت المبادلة بواسطة يرغب فيها الجميع كالمعادن الثمينة وغيرها فنشأت النقود .

ولا شك في ان المجتمع الزراعي يتطلب التعاون لتنظيم شئون الري كما يتطلب الامن لحفظ المنتوج وصد غارات الطامعين بخيرات البلاد ، فنشأت بذلك الحكومات التي اخذت ذلك على عهدها . والزراعة من شأنها ان تتطلب الاستقرار في محل معين وهذا معناه ضرورة انشاء البيوت للسكنى فتخصص جماعة من ال افراد ببناء البيوت وما تحتاج اليه كما اننا نجد بنا ان لا تنسى كيف ان الزراعة بحاجة الى معرفة فصول السنة وهندسة الري ومسح الاراضي ، ومعنى ذلك ان البلاد الزراعية

تساعد على ظهور بعض المبادئ العلمية كالمهندسة والفلك والري .
 والبلاد الزراعية بطبيعتها تنقصها المعادن والاشخاب الضخمة التي تحتاجها
 لصنع الآلات الزراعية او بناء البيوت أو اكمال مشاريع الري ،
 فتضطر الى ان تجلبها من البلاد الاخرى ، فتنشأ بذلك التجارة .
 وهذا التبادل التجاري بين الاقطار المتجاورة يقتضي وجود وسائل للنقل
 كالسفن والحيوانات والعجلات وغيرها وهذه كلها تدفع الانسان الى
 السعي لتحسين هذه الوسائل والعمل على ابتكار وسائل اخرى احسن
 منها وأكثر راحة .

ان المجتمع الزراعي بمحاجاته المتعددة التي ذكرناها مضطر الى تعلم
 الكتابة التي تسهل عليه ضبط المواسم الزراعية والاتصال التجاري
 بالمجتمعات الاخرى ، وغير ذلك . فيضطر المجتمع حينئذ الى ان يعلم
 الكتابة قسماً من ابناؤه في اماكن تنشأ خصيصاً لذلك وهي التي نسميها
 المدارس وبواسطة هذه المدارس تنتقل مظاهر المدنية من علوم ووسائل
 انتاج ومواصلات وافكار وغيرها ، من جيل الى آخر .

لقد بقي البشر يعيش في مجتمع زراعي في اكثر انحاء الارض ،
 حسبما اشرنا اليه آنفاً ، ويعتمد في صنع الادوات التي يحتاجها على قواه
 الجسمية وتسخير بعض الحيوانات ، عسوراً طويلاً . وفي الواقع ان
 الحضارات التي ظمت في التاريخ كانت زراعية ، وبقيت الحضارة
 الانسانية هكذا حتى عصر النهضة الاوربية . فقد ادى اتصال الغرب

بالشرق بنتيجة الاستكشافات الجغرافية الى ان يطلع الاوربيون على ما في البلاد المستكشفة من خيرات زراعية ومعادن ثمينة ومنتجات حيوانية متعددة ، كان الاوربيون بحاجة اليها ، فخذوا يقدمون المصنوعات الى اهالي تلك البلاد لقاء اخذ ما عندهم من الخيرات . فلم تعد الصناعة اليدوية كافية لانتاج ما يكفي لهذا التبادل ففشأت الحاجة الى اختراع وسائل وادوات من شأنها ان تساعد الانسان على صنع ما يحتاجه بكميات كبيرة وبصورة سريعة وسهلة وما زال الانسان يحسن تلك الادوات ويغير فيها لتكون اجدى تفهماً واكثر انتاجاً حتى توصل الى صنع الآلات والمكينات الحديثة التي خلصته من الارهاق والتعب الجسمي ومكنته من ان يصنع انواعاً لا تحصى من البضائع بمقادير هائلة لم يكن يحلم بها من قبل . كما استخدم القوى الطبيعية المختلفة ، كالمياه الجارية والمهبطية (الشلالات) وقوة البخار وتوصل الى اكتشاف القوة الكهربائية وصنع القطار والباخرة والسيارة والطيارة واسس المعامل الضخمة التي تضم الوف العمال لانتاج انواع البضائع والحاجيات فانتقل المجتمع بذلك من دور الزراعة الى دور الصناعة وهو أحدث الادوار وارقاها .

وقد اتسع في هذا الدور نطاق التبادل الاقتصادي حتى شمل العالم بأكمله . وأدى تقدم وسائل النقل والاتصال الى جعل الكرة الأرضية قطعة واحدة مترابطة الأجزاء . وأصبح الفرد في المجتمع الحديث لا يصنع إلا شيئاً واحداً أو جزءاً صغيراً من ذلك الشيء ، ولكنه يتمتع بفضل

هذا التعاون والاتصال الاجتماعي بأشياء كثيرة جداً، ولولا المجتمع لما استطاع أن يحصل على جزء صغير من ذلك مهما كان عظيم المواهب والقابليات. ومن هنا تتضح لنا شدة علاقة الفرد بمجتمعه وأنه لا مجال له للحياة بشكل مرض إلا في وسط مجتمعه.

٢ - مقومات المجتمع

لو نظرنا إلى أي مجتمع بشري على حدة لرأينا أن هناك بعض الروابط التي تجمع بين أفرادها وتوحد اتجاههم في حياتهم وتجعل منهم كتلة متميزة عن غيرها من الكتل البشرية الأخرى. ولو تحررنا هذه الروابط لوجدناها قائمة على أسس معينة هي ما نسميها بمقومات المجتمع. ان أهم هذه المقومات هي ما يلي :

١ - البيئة الطبيعية : يمتد كثير من علماء الاجتماع ان البيئة التي تسكنها الجماعة تأثيراً بليغاً في تكوين أساليب حياتها المختلفة، وخصائصها الجنسية والاجتماعية من تقاليد وعادات، ولا سيما في أدوار الحياة الابتدائية. والتاريخ خير من يزودنا بالأمثلة على ذلك، فقد رأينا كيف ان البيئات ذات الغربة الخصبية واللياه الوفيرة والمناخ المعتدل كانت مواطن صالحة لقيام الحضارات الزراعية، أمثال وادي الرافدين ووادي النيل ووادي السند وغيرها. وكيف ان البيئات الصحراوية، مثلاً، كانت ولا تزال مواطن البداوة وما يتعلق بها من نظام اجتماعي مختلف

كثيراً عن ذلك النظام الذي نراه في البيئات الزراعية . كما ان الغابات الاستوائية لا تساعد الا على طراز معين من الحياة التي تقوم على الصيد وجني الأثمار . وهكذا نرى ان البيئة الطبيعية عامل مهم في النظام الاجتماعي الذي يسود جماعة من الناس ولا سيما في المجتمعات الابتدائية حيث تكون سيطرة الانسان على البيئة محدودة . وكلما تقدم الانسان في سلم التطور العلمي ازدادت سيطرته على الطبيعة وضعف تأثيرها عليه .

٢ — الروابط القومية : نغني بالقومية ذلك الشعور المتجانس الذي

يربط جماعة من البشر لها مصالح وذكريات تاريخية مشتركة ، وهي تسمى في دوام هذه المصالح وضمانها للمستقبل . وهذا الشعور الموحد يستند على اسس معينة ، قد تتوفر جميعها ، وقد ينقص قسم منها أحياناً وهي : الوطن ووحدة اللغة والثقافة والماضي التاريخي والمصالح المشتركة .

وقد أصبح لعامل الوطن اكبر الاثر في الوعي القومي بتأثير الوحدة السياسية (الدولة) التي تخضع لها الجماعة . وهذه السلطة تعمل على توحيد شعور تلك الجماعة وضمان مصالحها المشتركة ، وبهذه الوسيلة تحافظ الجماعة على استقلالها وكيانها وتدافع عن الأرض التي تنشأ وتميش فيها كما ان تكلم هذه الجماعة بلغة واحدة عادة يؤدي الى توحيد شعور افرادها وذلك لان اللغة أم وسائل التعبير وتبادل الافكار ، وهي بنفس الوقت وسيلة لربط حاضر الجماعة بماضيها ، فتساعد على توحيد ثقافتها . وكذلك التقاليد المتشابهة والثقافة الموحدة التي تسود الجماعة ، عامل قوي الاثر

في توحيد شعورها . ويبدو هذا واضحا في الامم التي تتكون من عناصر متعددة ثم لا تلبث أن يتحد شعورها السياسي بتأثير وحدة الثقافة والتقاليد والعادات .

اما التاريخ المشترك فلا يقل أهمية في توحيد شعور الجماعة . فان الافراد الذين يعيشون سوية مدة طويلة من الزمن يرتبطون بسلسلة من القكريات العزيرة تتمثل في سير ابطالهم وحوادث تاريخهم وآسيهم . ولأهمية الرابط التاريخي في توحيد المجتمع يرى ان الامم الناهضة تبدأ نهضتها باحياء تراثها القديم ونشر تاريخها الجديد ، فتذيع بين أبنائها حوادث تاريخهم المحبذة والدور الذي لعبه أجدادهم في تأريخ العالم في ميادين الحرب والسياسة ، وتجل من ذلك حافظ آلامهم على العمل لبناء نهضتهم الجديدة على ضوء ذلك المجد النالد .

٣ — الموامل الاقتصادية : يؤكد قسم من علماء الاجتماع بان اهم عامل في قيام المجتمع ويدعو الى ترابط افرادة ، انما هو نوع الحياة الاقتصادية لذلك المجتمع . ونعني بها تلك السبل التي يعتمد عليها الناس في تحصيل معاشهم وضرورات حياتهم ووسائل رفاههم . اذ ان حاجتهم الى العيش ورغبتهم فيه ترغمهم على التماون مع بعضهم لا ستمار جهودهم واستقلال الطبيعة لتأمين هذه الرغبة . وان الوضع الاقتصادي لتلك الجماعة يمين الى حد بعيد علاقاتهم ببعضهم وطراز تفكيرهم وانواع عاداتهم وتقاليدهم ونوع حكومتهم . ويتطور اساليب هذه الحياة تتطور حياة

تلك الجماعة من الناحية الاجتماعية ، فالتقاليد والمادات السائدة في المجتمع البدوي مثلهي نتيجة لأساليب المعيشة الاقتصادية لهذا النوع من المجتمعات . وهي تختلف كثيراً عن تلك التقاليد والمادات في المجتمعات الزراعية ، فوجود الغزو والاخذ بالنار من مستلزمات المجتمع البدوي بينما هذه الأمور تتناقى ومطالب المجتمع الزراعي . اي ان بعض التقاليد المحمودة في مجتمع ما قد تكون على خلاف ذلك في مجتمع آخر يختلف عنه في طرق معيشته الاقتصادية .

وبهذا الاعتبار يصبح الفرد الذي يعيش في مجتمع معين قد الف طراز معيشته وارتبطت مصالحه الاقتصادية بمصالح تلك الجماعة ، وتمين عمله الاقتصادي بينها ، وحينئذ يكون جزءاً من ذلك المجتمع ، تربطه بأفراده شبكة من المصالح الاقتصادية المتداخلة وتجعله باتصال مستمر بهم وبذلك يصبح كل فرد مرتبطاً بمجتمعه في جميع فعالياته ، وهذا مما يجعله بالهم ويتأثر بهم ويشعر بانه ينتمي وياهم الى جماعة واحدة تسمى لهما حياتها واستمرار مصالحها .

ان هذه المقومات بمجموعها لها أكبر الأثر في التماسك بين ابناء المجتمع الواحد ، ذلك التماسك الذي يجعل الفرد يرتبط بمجتمع معين ويلزمه طيلة حياته ويتولد عنده شعور بالانتماء الى امة معينة لها خصائصها وطراز معيشتها ، وتأريخها ، وهي ترغب دائماً بان تعيش كوحدة متماسكة ترضى مصالحها المشتركة وتتمتع بذكريات تأريخها وتعمل في

سبيل دوام هذه المصالح وضمانها للمستقبل ، وبفضل هذا الشعور القومي يحب الفرد أمته ويمتز بها ويخدمها عن طيبة خاطر ، وبفضل الاندماج بها والعيش كجزء منها على الانضمام الى اي مجتمع آخر .

فمقومات المجتمع اذن هي سبب تماسكه ورسائته وعامل مهم في بقائه واستمرار تقدمه على انه يجب ان لا يفرج عن اذنانا ان هذه المقومات التي يستند كيان المجتمع عليها ، وتعمل في توحيدها وتقدمه ، لا تحول دون تعاون افراد هذا المجتمع مع ابناء المجتمعات الاخرى ، ما دام هذا التعاون يعود بالفائدة على الجميع ، بل هي على الاكثر اساس لهذا التعاون الاوسع . اذ لا يتسنى لاي مجتمع ان يدخل في علاقات مهمة مختلفة مع المجتمعات الاخرى ويلعب دوراً مهماً في تقدم الحضارة البشرية ، اذا لم تكن له مقومات جيدة يرتكز عليها . وهذه المقومات ، كما رأينا ، تختلف في شدة تأثيرها واهميتها ، وهي بلا شك ، اشد تأثيراً في داخل المجتمع الواحد منها بين ذلك المجتمع وسائر المجتمعات الأخرى .

٣ — بعض العوامل التي ترفع المجتمع وتعمل على تفرده

ما دام وجود المجتمع ضرورياً لوجود الفرد وتقدمه ، وما دام الفرد يعتمد عليه في مختلف نواحي حياته بالدرجة التي وصفناها ، فان من واجب الفرد ان يشعر بمقدار دينه هذا ويقوم لقاءه بالاعمال التي من شأنها ان تحافظ على وحدة المجتمع وتؤدي به الى التقدم المطرد .

وان من أهم هذه الاعمال التعاون الذي هو امر لا بد منه في كل حياة اجتماعية ، عدا كونه اهم واسطة لرقى الفرد والمجتمع معاً واحسن مقياس لذلك الرقي . فالفرد الذي يرفض كل نوع من انواع التعاون لاشك وانه يهمل بذلك جهداً نافعاً لمجتمعه ويخذه في ناحية من نواحي رقيه . لذلك يجب على الفرد ان يعتبر التعاون امراً اساسياً في حياته ، وان يكون مستعداً للقيام به كلما عرضت له فرصة جديدة . على انه يجب ان لا يستهدف الفرد من تعاونه تحقيق رغباته واشباع اطماعه ، او انه يعمل بدافع الانانية ورعاية لمصالحه الخاصة فقط ، بل يجدر به ان يقوم بكثير من الاعمال بدافع التضحية والايثار ، لان ذلك من اكبر الدلائل على مبلغ حبه لمجتمعه ودرجة اخلاصه له ومقدار تعلقه به ، كما وان المجتمع الذي يكثر فيه الافراد الذين يضحون في سبيل المجتمع او في سبيل الآخرين ويؤثرونهم على انفسهم ، انما هو مجتمع ينضج فيه الشعور بالهمية الروابط الاجتماعية وسيصير حتما الى الرقي والتقدم ، ويستفيد كل من فيه في النهاية .

ولا يخفى ان القيام بالواجبات يكافنا مشقات ويتطلب منا تضحيات علينا أن نقدمها مطمئنين . وادا تصفحنا بطون التاريخ وجدناها مليئة بالشواهد الرائعة على التضحية . والواقع اننا لانكاد نجد شخصية من شخصيات التاريخ العظيمة الا وقامت عظمتها على مقدار ما نحمله صاحبها من تضحية في سبيل تحقيق غايته .

ولعل من أحسن انواع التضحية والايتار تقديم المصلحة العامة على المنفعة الشخصية لان الاولى تتعلق بخير المجتمع ، بينما تتعلق الثانية بخير فرد واحد أو افراد قلائل فقط ، ولأمكن ان تقدم منفعة نفر قليل على منفعة الجماعة كلها من دون أن يعود ذلك بضرر بليغ على المجتمع بكامله وبضمنه الفرد نفسه ، ويؤدي الى تدهوره عاجلاً أو آجلاً . فتقديم المنفعة الخاصة على المصلحة العامة ليس تقاعساً عن أداء الواجب فحسب ، وإنما هو خيانة منكرة لا يقدم عليها إلا الحق والمجرمون الذين يظنون خطأ أنهم يظفرون بربح عاجل وينجون من طائلة العقاب وهم في ذلك أشبه برجل في عرض الصحراء ينقلب على دليله ورفيق سفره فيقتله لكي يستأثر بما عنده من ماء وزاد ثم لا يلبث ان ينضب ماؤه وينفذ زاده فيجد نفسه بلا ماء ولا زاد ولا دليل فتكون عاقبته الهلاك .

ولاشك في ان التعاون والتضحية والايتار وتقديم المصلحة العامة على المنفعة الشخصية امور تتطلب الصدق في القول والاخلاص في العمل والاعتماد على النفس والثقة بها . لان الفرد يجب ان يكون صالحاً بحمد ذاته ، مستقيماً في اخلاقه ، قادراً على اقتحام المصاعب وتحملها قبل أن يطمئن اليه الآخرون ويقدموا على التعاون معه ، ويقتفوا بقيامه بما يجب عليه من الخدمة والتضحية بخير المجتمع . والمجتمع في الحقيقة ، لا يتم الترابط بين افرادة إلا بهذه الصفات التي يجب ان يتحلى بها كل

منهم في سبيل تحقيق غاية المجتمع من ضمان حياة الافراد واستمرار تقدمهم .

٤ - — بعض الامور التي نعمل على تأخير المجتمع

رأينا في الفصل السابق ان تقدم المجتمع وقوته رهينان بنوع افراده ، فكلما كان افراده مشبعين بروح التعاون والتضحية ، صادقين في أقوالهم مخلصين في اعمالهم يؤثرون مصالح المجموع على مصالحهم الخاصة ، كلما كان ذلك ادعى لوحدة و ضمان رقيه . أما اذا عدت هذه الصفات أو قل تعيد الافراد بها ، كانت النتيجة هدم المجتمع ودك اركانه ، وبالتالي انحطاطه واندثاره . وكما اشرنا هناك الى تلك العوامل التي توحد المجتمع وتعمل على تقدمه ، فاننا سنشير هنا الى بعض الامور التي تدعو الى تفككه وانحطاطه .

ان من أهم الامور التي تعمل على تفكك المجتمع الانانية والاترة ، وهي ان يفضل الانسان نفسه ويقدم مصالحه على مصلحة المجموع ، لايهمه ما يلحق المجتمع من خسائر واضرار ، وانما همه الاول ان يحصل على بنيته ويحقق مظهره متمشلا بالقول : « اذا مت ظمآنًا فلا نزل القطر » . ولكننا لو حاولنا تحليل هذه الصفة لوجدناها تؤدي بصاحبها الى الخسران ، لانه يحاول ان يعيش على حساب المجتمع الذي يضمه ناسياً انه جزء من ذلك المجتمع . هذا بالاضافة الى ما يحمله الآخرون تجاهه من

كره واحتقار . ان قيام بعض افراد المجتمع باعمالهم المختلفة بدافع الانانية وحب الذات وجبر المنافع لا تقسمهم فحسب على حساب الآخرين ، سرقة لجهود الغير وخذلان لحركة الرقي والتقدم في المجتمع . والفرد الذي يضع نصب عينيه مصالحه الخاصة دون الاهتمام بمصالح المجتمع لا يبالي بارتكاب كل نقيصة توصله الى هذه للغاية ، فلا يأف من الكذب والنش والسرقة والتماهل في أداء الواجب ، وغيرها من الصفات الذميمة التي تنخر في جسم المجتمع وتؤدي به الى الانحلال . ومن الطبيعي اننا لا نتعاون مع اشخاص من هذا النوع لا يعملون إلا بما تمليه عليهم مصالحهم الخاصة . فاذا كثر عدد هؤلاء الافراد في المجتمع ، كانت النتيجة فقدان التكاتف والتعاون بين أفراد ، ومتى ما فقد التعاون في المجتمع ، فقد المجتمع وحدته وقوته على السير قدما نحو النجاح .

ومن الامور المهمة الاخرى التي تؤدي الى انحلال المجتمع ان يعتاد بعض افراد الكذب والنش في أقوالهم ومعاملاتهم . ان هاتين الصفتين الذميتين تحيطان من قدر صاحبهما بحيث لا يعتمد عليه في أي عمل كان ، وهذا معناه اهماله من جانب الجماعة . على اننا يجب ان لا ننسى الخسارة التي تحمل بالمجتمع اذا ما ساد الكذب والنش بين أبنائه ، إذ يؤدي ذلك الى فقدان الثقة وقلة الاعتماد بينهم وهذا مما ينتج فقدان التعاون ، وقد سبق ان رأينا اثر التمان في توحيد المجتمع وتقدمه .

وكذلك السرقة والاعتداء على حقوق الآخرين مما تعمل على تأخير

المجتمع وتسرع في انحلاله . فالفرد الذي يعتمد في حياته على ما يسرقه من جهود الآخرين واثابهم وما يقتصبه من حقوقهم ، لاشك وانه لا يختلف بشيء عن الطفيليات التي تمتص ما أعده غيرها من الغذاء فإذا فقدت هذه القدرة فقدت حياتها ، لان مثل هذا الفرد يكون شخصاً مستهلكاً لا تقع فيه لمجتمعه الذي يتطلب من كل فرد من أبنائه أن يكون منتجاً يتعاون مع غيره للمنفعة العامة .

أما الإهمال في العمل وعدم الاخلاص في أداء الواجب ، فإن اثرهما السيء واضح سواء كان على الفرد نفسه أو على المجموع ، فالفرد يفقد ثقة الآخرين به ويخسر تقديرهم ومعاونتهم له كما انه يعتاد بتأثيرهما على كثير من الصفات الذميمة كالكذب والتحايل والخداع ، للتخلص من مسؤوليات العمل ولتبرير الاخطاء وللتهاون . وبوسعنا ان نتلمس تأثير الإهمال وعدم الاخلاص في الواجب ، في حياة المجتمع اذا تصورنا كل فرد فيه يهمل عمله ولا يخلص في ادائه ، حيث تكون النتيجة ان جهود الجماعة لا تصرف على خيرها وصلاحها وانما تصرف لضیاع الوقت وتأخر اعمالهم وانحطاط مستواها عن النوع المطلوب لضمان تقدمها ورفاهها . ومتى ما فقد الاخلاص في العمل والدافع الدائى له ، كان ذلك عاملاً مهماً في تفسخ المجتمع الذي لا يمكن أن يقوم إلا على العمل الجدي والتفصحية والابثار .

أسئلة للبحث والمناقشة

- ١ — هل يمكن أن يعيش الإنسان في خارج المجتمع؟
- ٢ — ما معنى قول الحكمي اليوناني ارسطو طاليس إن الإنسان اجتماعي بالطبع؟
- ٣ — هل تبقى العلاقات الاجتماعية مدة طويلة على شاكلة واحدة؟ اضرب مثلاً لذلك.
- ٤ — ماهي المراحل التي مر بها المجتمع في تطوره؟
- ٥ — ما هي العلاقة بين تقسيم الاعمال وبين تبادل البضائع الاقتصادية؟
- ٦ — هل أدى تطور المجتمع الى ازدياد اعتماد الانسان على المجتمع ولماذا؟
- ٧ — ما معنى مقومات المجتمع وماهي أهميتها؟
- ٨ — اذكر ما تعرف عن المقومات التاريخية والقومية؟
- ٩ — اشرح مقومات المجتمع الاقتصادية.
- ١٠ — اذكر بعض الامور التي توحد المجتمع وتعمل على تقدمه؟
- ١١ — ماهي علاقة التمازج بتقدم المجتمع؟
- ١٢ — ما العلاقة بين التضعية والاثار وبين تقدم المجتمع؟

- ١٣- كيف يؤدي تقديم المنفعة العامة على المنفعة الخاصة الى تقدم المجتمع؟
- ١٤- ما هي أهمية الصدق والاعتدال على النفس في الحياة الاجتماعية؟
- ١٥- اذكر بعض الامور التي تؤدي الى تأخر المجتمع .
- ١٦- كيف يؤثر الكذب والنش والسرقة على سير المجتمع؟
- ١٧- ماذا تكون النتائج الاجتماعية للاعتداء على حقوق الغير؟
- ١٨- كيف يكون التماهل في اداء الواجب سبباً لاضعاف المجتمع؟

الحقوق والواجبات

١ - مفهوم الفرد في المجتمع

كان الفرد في المجتمعات الفطرية مندجاً اندماجاً كلياً بمجماعته ، فلم تكن له شخصية مستقلة ولا حقوق متميزة خاصة به بصفته فرداً قائماً بحد ذاته وإنما كان يستمد كل ما يتمتع به في الحياة من مساهمته في حياة الجماعة ، فكان يتعبد مع الجماعة ويرقص معها وهكذا دواليك ، وبعبارة أخرى كان الفرد لاشيء ، وكانت الجماعة كل شيء ، وكانت القيود الفطرية الصارمة تفرض القشابة التامة في جميع الأمور على كل من في المجتمع ولم يكن يعترف للفرد بأي كيان خاص به بحد ذاته . فلما تقدم المجتمع تدريجياً وتكاثر أعضاؤه وتوزعت فيه الأعمال واخذ أفراد مختلفون منه يتخصصون بالقيام بأنواع مختلفة من الأعمال بدأ الأفراد يتحملون رويداً رويداً من تلك القيود الشديدة وصار الفرد يستطيع ان يتمتع بشيء من الحرية ويدعي لنفسه ببعض المزايا الخاصة به دون سواء ، وشعرت الجماعة انه من الاصلح لها والفرد ان تترك له المجال دائماً للتمتع بتلك الأمور من دون تدخل ولا تشويش ، ثم رأت الجماعة على صر الزمن انها يجب ان تكفل لكل فرد التمتع بها وان تمنع كل اعتداء يرمي الى حرمانه منها ، فظهرت بذلك حقوق معترف بها للأفراد ولسكنها مستمدة من تقدم الحياة الاجتماعية ، ثم اخذت هذه الحقوق تتسع

وتتبلور حتى بلغت حدها الاقصى في المجتمعات الديمقراطية الراقية حيث أصبح من المسلم به ان الفرد لا يتمتع بحق الحرية في الانتقال وفي انتخاب العمل الذي يرغب فيه وحق الاشتراك في الوظائف العامة وغيرها وأنما يجب ان يتمتع بحق الحصول على العمل والتحرر من الفقر والحصول على دخل اقتصادي يمكنه من ان يعيش عيشة هائلة محترمة . فالحقوق الفردية اذن ، مهما كان نوعها ، وليدة التقدم الاجتماعي ، والقول بوجود حقوق طبيعية للفرد كانت له منذ كان يعيش وحده خارج المجتمع من دون قيود اجتماعية ضرب من الوهم ، وذلك لان الفرد لم يوجد إلا في المجتمع كما قلنا ذلك مراراً . وما دامت حقوق الفرد لم تنشأ إلا في المجتمع ولم توجد إلا لتحقيق فائدة كل من الفرد والمجتمع فانها يجب ان لا تستعمل بشكل يضر بالمجتمع ويجب ان لا تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق خير المجتمع وتقدمه ، أي ان شرط التمتع بهذه الحقوق يتوقف على منفعة المجتمع . ولا شك في انه من حق السمع ان يمين كيفية استعمال هذه الحقوق وان يتخذ التدابير اللازمة لمنع اساءة استعمالها ، كما ان على كل فرد ، يحرص على حقوقه ويجب ان يتمتع بها كاملة غير منقوصة ، ان يشعر ان للافراد الآخرين حقوقاً مثل حقوقه وانه يجب ان يحترمها ويعترف بها مقابل اعترافهم بحقوقه واحترامهم لها . فهناك اذن ثلاث نقاط أساسية وهي : اولاً ، ان كل الحقوق الفردية ناشئة من تقدم الحياة الاجتماعية . ثانياً ، ان هذه الحقوق يجب ان تستعمل ضمن حدود

صالح المجتمع . ثالثاً ، يجب على كل فرد ان لا يقتدي على حقوق أي فرد آخر لان في ذلك ضرراً للمجتمع .

حق الحياة وحق الحرية :-

من البديهي ان الفرد يجب ان يأمن على حياته قبل ان يتمكن من أن يتعاون مع الاشخاص الآخرين وان يتخصص في القيام بعمل مفيد ، أي انه يجب ان يتمتع بحق الحياة لكي يكون عضواً نافعا في المجتمع . ولكن هذا الحق البديهي الذي يتوقف عليه بقاء كل فرد على حدة وبقاء المجتمع بصورة عامة لم يكن معترفاً به طيلة القسم الاعظم من تاريخ البشرية ، فقد كان الفرد الى عهد قريب جداً يعيش بين مخالب الخوف والهلع لا يدري متى يمن للحاكم أو للسيد أو رئيس القبيلة ان يفتك به لسبب أو بدون سبب . وكان الافراد يقتل بعضهم بعضاً لانتقامه او لاسباب من دون قيد ولا وازع شأنهم في ذلك شأن الوحوش الكاسرة ، ولم يكن لوجود الفرد قيمة كبيرة يعترف بها المجتمع ويحرص عليها . فلا عجب اذا عاش الفرد مضطرباً حائراً محدود الآمال لا يستطيع ان يفكر وان يعمل وان يحسب حساباً للمستقبل البعيد نوعاً ما . ولم يصبح الانسان أميناً على حياته في المجتمع الا بعد جهاد شاق طويل قاتل فيه اظفار الحكام المستبدين وورقت فيه البشرية درجات في المعرفة والادراك فتخلصت من برائن الحياة الوحشية واصبحت تشعر بان حياة

الفرد اعلى ما يملكه المجتمع فيجب ان لا يفرط فيها وان يحتاط للمحافظة عليها ، فنشأ بذلك حق الحياة وهو اول الحقوق التي نشأت من التقدم الاجتماعي الذي اشرنا اليه .

ولم يكن نصيب الانسان من الحرية في بادىء الامر باعظم من نصيبه في الحياة ، بل بالعكس كان ابداء الرأي المخالف والاعتقاد بغير ما تمعنه به الجماعة شذوذاً لا يفتقر ، وكان على الفرد ان يكون كالاخرين في آرائه ومعتقداته والا كان جزاؤه الموت . وما المذابح الدموية الهائلة التي تقرأون اخبارها في التاريخ الا دلائل واضحة على تعصب الناس وضيق صدورهم وعدم احتمالهم ممارسة الافراد لحرية الرأي والمعتقد حتى بلغ من امرهم ان اضطهدوا الانبياء وقتلوا العلماء والمصلحين لانهم جاؤا بآراء ومبادئ تخالف ما لفته الجماعة . ولكن التقدم الاجتماعي ادى ايضا الى افساح المجال تدريجياً لحرية الرأي والمعتقد حتى اصبح الناس يعتبرون ذلك جزءاً من حق الحرية الذي يجب ان يتمتع به كل فرد على شرط ان لا يستعمله بشكل يعود على المجتمع بالضرر .

ولم يقتصر الامر على الاعتراف بحرية الرأي والمعتقد وحرية التعبير عنها بصورة فردية . وانما ظهرت مع تقدم التنظيم الاجتماعي ، ولا سيما من الناحية السياحية ، أهمية التعبير عن الآراء والمبادئ في ملائمة من الناس مجتمعين في صعيد واحد أو قيام ذلك الملاءمة بالتعبير عن وجهة نظر خاصة في مهرجانات أو مظاهرات أو ما شاكلها . وقد قامت

السلطات الحاكمة المستبدة وذوو المصالح الخاصة المركزة في الأمر بمقاومة هذا النوع الجديد من انواع الحرية ولكنهم باؤوا بالفشل واضطروا بعد صراع عنيف الى التسليم به اخيراً، وقصرت السلطات الحكومية همها على تنظيم حرية الاجتماع ومراقبتها ومنع ما قد يحدث من جراء استعمالها من اعمال العنف فقط .

وقد شرع القادة الاجتماعيون في الوقت الحاضر ينادون بوجوب تأمين نوع آخر من انواع الحرية للفرد تكون غايته تحرير الفرد من الفقر لان العوز يؤدي بالانسان في كثير من الاحيان الى ان يبيع رأيه وضميره الى الممولين والمتنفذين ويتنازل لهم عن جميع حرياته الاخرى ولا يبقى له من حق الحرية الا اسم فارغ لا معنى له . فالانسان لا يتمتع بحق الحرية تماماً الا اذا تحرر من الفقر . ومن واجب المجتمع ان يكفل هذا النوع من الحرية لكل فرد بايجاد عمل مناسب له يستطيع ان يكسب منه اسباب معيشته ويميش عيشة اجتماعية محترمة .

على ان الاعتراف بحق الحياة وحق الحرية مقصور في الوقت الحاضر على المجتمعات التي تدن بالنزعة الديمقراطية وتمتد بان لكل فرد قيمة وكرامة . أما المجتمعات التي تسودها النزعة الدكتاتورية المطلقة فقد رجعت بالفرد مراحل الى الوراء وجعلت حيانه رهن اشارة الحاكم المطلق يتصرف بها كيف يشاء كما انكرت عليه كل نوع من انواع التعبير الحر .

حق التعليم :

لاحظ الناس في المجتمعات الحديثة ان تقدم الحياة المدنية وتعقدتها وظهور التخصص في الاعمال قد جعل الفرد غير قادر على القيام بنصيبه من العمل اذا لم يعد لذلك اعداداً خاصاً سابقاً بواسطة التعليم والتدريب، أي ان الفرد يصبح عديم النفع تقريباً اذا لم يعلم قبل ذلك كيف يكون نافماً . ولم يعد من السهل للسير على الافراد أن يتعلموا وحدهم ما يحتاجونه من المعرفة للقيام باعمالهم لأن ذلك أصبح يتطلب انقطاعاً خاصاً للدرس مدة طويلة من الزمن نوعاً ما كما يتطلب مقداراً من النفقات ليس في وسع الاكثرية الساحقة من أبناء المجتمع تقديمها ، لذلك كان من واجب المجتمع ومن مصلحته أن يهيء هذا التعليم لأبنائه .

وقد لوحظ كذلك أن مركز الفرد الاجتماعي وطريقة كسب معيشته يتوقفان على نوع تعليمه واعداده ، واذا ما ترك الأفراد وشأنهم فلا يستطيع أن ينهض باعباء التعليم المالي والفني إلا الأغنياء وذوو اليسار فينتج من ذلك أن تصبح الوظائف الحكومية للمالية والمهن الفنية الحرة وفقاً عليهم تقريباً ، ولا يخفى ما في ذلك من الاجحاف للأفراد الذين لا تتاح لهم فرصة التعليم وما فيه من الضرر للمجتمع الذي يحرم من استثمار مواهب كثير من أبنائه النابهين الذين لو علموا لقاموا بخدمات جلي نحوه . لذلك ظهرت في المجتمع الحديث أهمية المساواة في الفرص التي

تشتمل على اعطاء جميع الأفراد فرصة التعلم على حد سواء ثم تترك لهم الحرية بعد ذلك لكي يختاروا أعمالهم حسب قابلياتهم وميولهم . وهكذا اعترف المجتمع الحديث بحق التعلم لكل فرد من أفرادهِ ففتحت المدارس بكثرة هائلة وانتشر التعليم بمقياس واسع لم يعرف من قبل .

ترون من ذلك أن حق التعليم يرمي الى تحقيق جزء من حق آخر شامل وهو حق المساواة الاجتماعية ، ولكن حق التعلم لا يقتصر على تحقيق المساواة للأفراد في فرص التعلم فقط وإنما هو ضروري أيضاً لنقل التراث الاجتماعي من جيل الى جيل ، فالاجيال اللاحقة إنما تتناول حضارة الاجيال السابقة وعلومها وفنونها عن طريق التعليم ، والمجتمع الذي لا يهتم بتعليم أبنائه لا يمكن أن يحتفظ بحضارته وأن ينميتها ، ولذلك صارت جميع المجتمعات تؤكد على حق التعليم وتعتبره من الحقوق الأساسية التي ليس عنها غنى . ويتضح لكم هنا أيضاً كيف أن التقدم الاجتماعي يوله حقوقاً للأفراد لم تكن لهم من قبل ، فلو لم تتقدم الحضارة وتسمح العلوم وتنشعب ولو لم تتقدم الحياة الاجتماعية لما كان لحدق التعليم هذه الأهمية ، لأن الفرد في المجتمعات الفطرية يستطيع أن يتعلم بسهولة وفي مدة وجيزة تلك المعلومات القليلة التي تلزمه في معاشه عن طريق التدريب المائلي أو عن طريق التقليد .

واجبات الفرد في المجتمع : —

رأينا أن تقدم الحياة الاجتماعية للطرد قد مكن الفرد من التمتع

بمحقق لم يكن يتمتع بها لولا وجوده في المجتمع ، فأصبح بفضل هذه الحقوق يعيش هاديء البال مطمئناً على حياته وحياة أفراد عائلته حراً في ترتيب أسلوب معيشته وانتخاب نوع عمله والتعبير عن آرائه والقيام بشعائره الدينية سواء أكان ذلك على أفراد أو بصورة اجتماعية بالاشتراك مع أفراد المجتمع الآخرين ، وقد نهيات له أسباب التعلم والمعرفة وانفراج في وجهة باب الرقي والتقدم والاستفادة من جميع مواهبه الى اقصى حد تصل اليه جهوده . ولكن هذه الحقوق الفردية لم تنشأ لمصلحة الافراد وحدهم فقط وانما نشأت لتحقيق فوائد اجتماعية عامة ايضاً ، واذا كان المجتمع قد خدم الفرد ووطد له أسباب الرفاه والمعيشة الراضية فانه ينتظر من الفرد في الوقت ذاته ان يشعر بهذه النعمة ويقدرها وان يقوم بدوره بخدمة المجتمع لقاء ذلك . وفي الحقيقة ان كل حق فردي يقابله واجب على الفرد ان يقوم به ، وان الحقوق الفردية يمكن ان تعتبر من ناحية المجتمع بمثابة وظائف او واجبات اجتماعية ، فحق الحياة مثلاً يقابله واجب المحافظة على حياة الفرد والامتناع عن الاعتداء على حياة الآخرين وحق الحرية يقابله واجب المحافظة عليها وعدم التنازل عنها لاي شخص آخر والاعتراف بحرية الاشخاص الآخرين ، وحق التحرر من الفقر يقابله واجب العمل لمنفعة المجتمع واجتناب التمسك والكسل ، وهكذا دواليك فالفرد الذي لا يقوم بواجباته ازاء المجتمع لا يستطيع ان يدعي لنفسه بحقوق قبل المجتمع ، كما ان قيام الافراد كل بواجباته سيؤدي حتماً الى

خدمة المجتمع واستمرار تقدمه والى ازدياد حقوق الفرد وتممه بها على احسن وجه واكمل صورة .

وواجبات الفرد في المجتمع كثيرة كحقوقه ولكننا نذكر منها ما يلي :

١ — الاخلاص في اداء الواجب : ومعنى ذلك انه اذا كان من

انصيب احد الافراد ان يقوم بعمل معين فعليه ان يقوم به باخلاص وان يبذل كل ما في وسعه لا تقاعه وانجزه بسرعة من دون تأمل او توان فلا خلاص في اداء الواجب يؤدي الى زيادة الكفاءة والا تقان اللذين هما من اهم مميزات الخدمة الحقيقية ومن احسن الوسائل لرقى المجتمع وسيره بانتظام مستمر . ولا فرق في ذلك بين اي نوع وآخر من انواع العمل ، فكل عمل يقوم به صاحبه باخلاص مهما كان صغيراً خدمة حقيقية للمجتمع ويستحق فاعله تقدير الافراد الآخرين واحترامهم .

٢ — احترام حقوق الآخرين : وقد سبق ان اشرنا الى ذلك

مراراً لما له من الاهمية الكبرى في حياة المجتمع ، اذ لا يمكن ان تبقى اية حقوق فردية ولا يمكن ان يحصل اي تعاون اجتماعي اذا لم يشتر كل عضو في المجتمع بان من واجبه ان يحترم حقوق الاشخاص الآخرين المشابهة لحقوقه فالحقوق الفردية لم توجد لشخص واحد او لعضو اشخاص فقط وانما وجدت لمصلحة جميع الاشخاص في المجتمع على السواء ومن تحدته نفسه بالاعتداء على حقوق غيره سوف يجابه باعتداء الغير على حقوقه ، وينتج من ذلك انكار لحقوق الجميع وينتهك الناس في

تطاحن وتكالب لاحد له ولا قيد عليه ويحتل نظام المجتمع وينزل
ويصبح الناس في فوضى لا تعاون بينهم ولا رابطة تربطهم سوى تسلط
القوي منهم على الضعفاء واذلالهم وتسخيرهم لخدمته ومطامعه الخاسرة .
فمن يقدر حقوقه اذن ويحرص على المحافظة عليها لا بد وان يشعر بواجبه
في احترام حقوق الآخرين في الوقت ذاته .

٣ — الدفاع عن الوطن : من المعلوم لديكم ان الفرد يتمتع بمعظم
حقوقه وأهمها ضمن حدود وطنه ، فاذا ما سافر او انتقل الى بلاد أجنبية
شعر حالاً بالفرق الكبير بين مركزه في وطنه وبين مركزه في تلك
البلاد التي يعامل فيها كغريب لا يمكن ان يساوي أهل البلاد في الحقوق
والامتيازات . وعدا عن ذلك فان الانسان يرتبط بوطنه بذكريات
ومشاعر وعواطف تكون جزءاً لا يتجزأ من شخصيته وتؤثر على اسلوب
تفكيره وعلى كل ناحية من نواحي حياته فلا يشعر بارتياح ولا يذوق
طعم السعادة إلا اذا عاش في وطنه وبين بني قومه . لذلك كان من أول
واجبات الفرد ومن أقدسها أن يهب للدفاع عن وطنه اذا داهمه أي اعتداء
خارجي ، فالدفاع عن الوطن في هذه الحالة إنما هو دفاع عن كل ما يملكه
الانسان من حقوق وحضارة وقيم معنوية سامية . وايس الدفاع عن
الوطن وفقاً على فرد دون آخر أو على فئة دون أخرى وإنما هو واجب
على كل فرد ، ويجب عليه ان ينهض بهذا الواجب من تلقاء ذاته من دون
تخريض أو ارغام من أية جهة أخرى ، وبدون ذلك لا يعتبر الفرد شاعراً

حقاً بواجب الدفاع عن وطنه .

٤ - الشعور بالمسئولية والحرص على المصلحة العامة : منزى هذا الواجب هو انه اذا عهد للفرد بعمل يتعلق بصالح المجموع فيجب عليه ان يشعر بأنه مسئول عن القيام به قياماً حسناً ولو لم يكن هناك رقيب عليه يمكن ان يحاسبه على عمله ، كما انه يتحتم على الفرد أن يبحث من تلقاء ذاته عن الاعمال التي تحقق خير المجتمع وان يقوم بها ولو لم تكن له مصلحة خاصة مباشرة من وراء ذلك ، بل وحتى اذا كانت مصلحته الخاصة تتنافض مع القيام بتلك الاعمال . فالشعور بالمسئولية والحرص على المصلحة العامة قد يتطلب من الفرد القيام بتضحيات جسيمة في سبيل خدمة المجتمع ، لذلك كان استعداد الشخص لقيام بهذا الواجب أحسن عكس لاخلاصه لوطنه وتمسكه بالقيام بواجباته الاجتماعية الاخرى . فواجب الحرص على المصلحة العامة اذن في الحقيقة واجب شامل يمكن ان تتشعب منه سائر الواجبات التي تقتضيها حياة الفرد في المجتمع . ولكن هذا الواجب لا يتجلى بأجلى مظاهره واكملها إلا في المجتمعات التي سارت شوطاً بعيداً في مضمار الرقي او نال ابناؤها حظاً كبيراً من الثقافة وادركوا بان استمرار رقيهم وتقدمهم يتوقف على مقدار تمسكهم باداء هذا الواجب . وعليه فان الاستغفاف بالمسئولية والاستهتار بالمصلحة العامة من دلائل الانحطاط والتأخر اللذين لا بد أن يؤديا بالمجتمع الي اسوأ المواقف .

أسئلة للبحث والمناقشة

- ١ - ما معنى الخير والشر من الناحية الاجتماعية ؟
- ٢ - ما هي الآراء التي تعرفها في معنى الخير والشر ؟
- ٣ - كيف يمكننا أن نقيس الخير والشر ؟
- ٤ - ما العلاقة بين الخير والشر وبين اللذة والألم ؟
- ٥ - ماذا تعرف عن مذهب المنفعة الاجتماعية ؟
- ٦ - كيف نشأت الحرية الاجتماعية وكيف توسعت مع تطور المجتمع ؟
- ٧ - ما هي العلاقة بين الحرية والقانون ؟
- ٨ - هل صحيح أن القانون قيد يمنع الفرد من التمتع بالحرية ، ولماذا ؟
- ٩ - ما معنى الرأي العام وما العلاقة بينه وبين القانون ؟
- ١٠ - كيف ينشأ العرف وما هي علاقته بالقانون ؟
- ١١ - ما هي العوامل التي تؤدي الى وضوح الرأي العام وغموضه ؟
- ١٢ - كيف يؤثر انتشار التعليم على قوة الرأي العام ؟
- ١٣ - ما هي التدابير التي تتخذها الامم الرافقة لتكوين رأى عام صحيح ؟
- ١٤ - كيف تعتبر الحقوق الفردية من ناحية وجهة نظر المجتمع ؟

١٥- ما العلاقة بين تقدم المجتمع وبين قيام الافراد بواجباتهم ؟

١٦- كيف يؤدي الاخلاص في أداء الواجب الى خدمة الفرد

والمجتمع ؟

١٧- لماذا يعتبر احترام حقوق الآخرين من واجبات الفرد المهمة ؟

١٨- كيف تكون الحالة الاجتماعية اذا لم يحترم كل فرد حقوق

الآخرين ؟

١٩- لماذا يعتبر الدفاع عن الوطن من أقدس واجبات الفرد

الاجتماعية ؟

٢٠- ما هي أهمية الوطن بالنسبة لسعادة الفرد ورفاهته بحقوقه ؟

٢١- ما معنى الشعور بالمسؤولية والحرص على المصلحة العامة ؟

٢٢- ما هي علاقة الشعور بالمسؤولية والحرص على المصلحة العامة

بتقدم المجتمع وانحطاطه ؟

٢٣- كيف يتطلب الحرص على المصلحة العامة من الفرد تقديم

التضحيات الكبيرة ؟

الخير والشر وقياسهما

اننا نقوم باعمالنا المتنوعة مدفوعين ببواعث مختلفة ومستهدفين نتائج معينة . فنصدق في أقوالنا ومواعيدنا أو نلجأ الى الكذب ، ونخلص في اعمالنا أو تماهل في أداء واجباتنا ، وتعاون مع غيرنا أو نمرقل مساعيهم ، وغير ذلك من الاعمال المختلفة . وقد تصدر احكامنا على بعض هذه الاعمال كالصدق والاخلاص والتعاون بانها خير ، وعلى البعض الآخر كالكذب والتماهل وعدم التعاون بانها شر . والآ نريد أن نتعرف على مصدر هذا الحكم فينا ، أي كيف ندرك الخير والشر من الاعمال وما هو المقياس الذي نتخذه للتمييز بين الاعمال التي نحكم على بعضها بانها خير وعلى البعض الآخر بانها شر .

لقد اختلف علماء الاخلاق في مصدر هذا الشعور في الانسان فقال فريق منهم بأنه أمر طبيعي في الانسان ، حيث انه يدرك بطبيعته ان الشيء خير أو شر بمجرد النظر اليه ومن دون اعتبار النتائج التي ترتبت عليه أو البواعث المختلفة التي دفعت صاحبه على القيام به . وهناك فريق آخر يرى ان الحكم الذي يصدره الانسان على عمل من الاعمال إنما يعتمد على التجربة ، فالتجارب التي تمر بالانسان تكسبه القدرة على تمييز وتعلمه الحكم على بعض الاعمال بانها خير وعلى بعضها الآخر نها شر ، وهذا الحكم مقيد الى حد بعيد بنتيجة العمل الذي يحاول

الحكم عليه . فاذا كانت نتائجه حسنة اعتبره خيراً ، أما اذا كانت نتائجه سيئة فيعتبر شراً . ولاختلاف الناس في مصالحهم وتجاربهم وسعة مداركهم فاننا نراهم يختلفون في الحكم على بعض الاعمال ، فما يراه البعض خيراً يحكم عليه الآخرون بأنه شر كما ان الشخص الواحد قد يحكم أحياناً على أمر واحد بمحكين متناقضين وذلك لأن الفرد كلما اتسعت مداركه وازدادت تجاربه تغير قسم من آرائه وبالنسبة لتغير احكامه على الاعمال التي تقع تحت نظره بالنسبة لدوافعها ونتائجها .

على أنه سواء أكان مصدر شعورنا بالحكم على الاعمال بالخيرية أو الشرية طبيعياً فينا أو مكتسباً يقوم على التجربة ، فانه من الضروري ان يكون هناك مقياس اساسي نعرف بواسطته نوع الاعمال ، خاصة وان الناس كما قلنا ، كثيراً ما يختلفون في بعض الاحيان فالشخص الواحد قد يرى العمل خيراً في وقت ثم يراه شراً في وقت آخر . وفي الواقع هناك مقاييس عديدة يستند اليها الناس في تمييزهم بين الاعمال واصدار حكمهم عليها . واول هذه المقاييس ما نسميه بـ (العرف) حيث يتأثر كل فرد بمادات وتقاليد بيئته الاجتماعية فيعتبر كل عمل تجبذه جماعته خيراً وكل عمل تتجنبه شراً .

ولكننا لو تدبرنا الامر ما يال رأينا انه ليس كل ما يجبذه العرف جيداً ، أو كل ما يستنكره قبيحاً ، لان هناك بعض المادات السيئة والتقاليد الذميمة التي مازالت تعمل عملها وتؤثر في حياة المجموع التي

ينظر إليها بارتياح وبحكم على فاعلها بالخيرية ، بينما يعتبر مقاومها من
الاشرار . ولذلك لا يمكن ان يتخذ العرف مقياساً صحيحاً للأعمال المختلفة
واصدار الحكم عليها ، في كل الاحوال .

لقد ذهب اكثر الفلاسفة والمشتغلين بدلم الاخلاق الى ان خير
مقياس للحكم على عمل من الاعمال فيما اذا كان خيراً أو شراً إنما هو
مقدار ما يصحبه من اللذة أو الألم ، أي مقدار السعادة التي تنتج عنه . فهو
خير اذا زاد ما ينتجه من اللذة على الألم وبالعكس هو شر اذا كانت
الآلام الناتجة عنه اكثر من اللذة ، ويعرف هذا بذهب المنفعة أو
السعادة .

٢ — مذهب المنفعة العامة

ان اصحاب مذهب السعادة ، الذي أشرنا اليه في آخر موضوعنا
السابق ، يختلفون ايضاً بالنسبة للذين تصيبهم اللذة أو يقع عليهم الألم
من جراء القيام بالعمل الذي يريد ان تصدر حكمتنا عليه ، فقسم منهم
يرى ان لذة الفرد القائم بالعمل يجب ان تكون مقياساً لذلك العمل ، بينما
يرى قسم آخر منهم انه يجب ان يكون هذا المقياس هو اللذة التي تصيب
كافة الناس من وراء القيام بهذا العمل ، أي ان فائدة ولذة المجموع هي
الاساس للحكم على الاعمال التي يقوم بها الافراد . ويعرف الرأي الاخير
بمذهب (المنفعة العامة) وهو الذي يهمننا في بحثنا هذا .

من البديهي انه لا معنى للخير أو للشر الا اذا روعيت علاقة افراد المجتمع بعضهم ببعض . أى اننا لا نقدر أعمال الفرد كـ فرد لوحده ، وإنما نقدرها باعتبارها عضواً في مجتمع له بهض الحقوق وعليه بعض الواجبات وقد مر بنا في فصل سابق ان هذه الحقوق والواجبات رهينة بمصلحة المجموع . وعلى هذا يصبح مذهب المنفعة العامة خيراً مقياس للحكم على اعمالنا فيما اذا كانت خيراً أو شراً .

وخلاصة هذا المذهب هي اننا عند الحكم على عمل من الاعمال بأنه خير أو شر علينا ان ننظر الى مقدار ما ينتجه ذلك العمل من لذة أو ألم ، ليس لصاحب العمل نفسه فقط ، وإنما لكل الافراد الآخرين الذين يتألق بهم العمل أو يؤثر عليهم ، كما يجب ان لا يقتصر نظرنا على ما ينتجه العمل من لذة وألم بصورة مباشرة فقط ، بل ينبغي ان تشمل نظرنا كذلك كل ما يترتب على ذلك العمل من لذة وألم في المستقبل ايضاً . أي اننا يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار نتائج العمل المباشرة من اللذائذ والآلام . وحينئذ نحكم عليه بأنه خير اذا رجحت لذائذه على آلامه وأنه شر اذا كان الامر بالمكس .

والذي نستخلصه من هذا ان سعادة المجموع يجب ان تكون هدف كل انسان من عمله ولو تطلب ذلك تضحية منه وتحمل بعض الآلام في سبيله . أي انه يجب على كل فرد ان يستهدف من اعماله اكبر لذة وسعادة لا كبر عدد ممكن من ابناء مجتمعه . وكل عمل نحاول القيام به علينا ان

نتدبر ما ينتج من لذة أو ألم للآخرين فإن كانت اللذة التي تصيبهم من ورائه اكبر مما يصيبهم من الألم ، فمنا به ، والا تركناه .

فالامانة والصدق والصراحة والاخلاص تعتبر من الفضائل لان ما تنتجه من اللذة للآخرين يفوق الآلام التي تصيبهم ، فتزيد بها سعادة المجموع ، ولذلك نحكم على كل الاعمال التي من هذا النوع بانها خير ، ونوجب على كافة افراد المجتمع التخلق بهذه الصفات ، حتى اذا كان في القيام بها بعض الآلام لهم . بينما نعتبر النش والكذب والسرقة والنفاق من الرذائل ، لان الآلام التي تصيب المجتمع من جراء القيام بمثل هذه الاعمال تفوق اللذات التي قد يحصلون عليها ، ولذلك نحكم على كل الاعمال من هذا النوع بانها شر ، ونطلب الى الافراد الابتعاد عنها وعدم القيام بها ، ولو كانت في القيام بها بعض اللذات التي تعود عليهم .

وهكذا الامر في كافة الاعمال التي نريد الحكم عليها بالخيرية أو لشرية ، فانا نبعث عما تنتجه من اللذات والآلام لأكبر عدد ممكن من المجموع ، وبعد ان نلاحظ ذلك بدقة نقول انها خير اذا عادت بأكبر نفع على اكبر عدد ممكن من الناس ، وبالعكس نقول انها شرا اذا عادت بالآلام والخسران على اكبر عدد ممكن من افراد المجتمع .

الرأى العام والعرف والقانون

القانون والحرية :

ذكرنا ان الانسان لم يوجد قط الا في المجتمع وقد كان ولا يزال منذ ادواره الاولى يعيش على شكل جماعات اجتماعية ، ولكن الانسان الابتدائي كان مكبلا بقيود اجتماعية شديدة تعين جميع فعالياته وتحدد كل خطوة من خطوات عمله ، أي كان يجب عليه ان يفعل كما يفعل افراد الجماعة الاخرون في كل شيء والا عد مخالفا يجب ان يعاقب باقضى العقوبات. فلما بدأ المجتمع يستقر ويتقدم وتتكاثر افراذه اخذ الفرد يتمتع بمقدار قليل من الحرية فيما يتعلق ببعض اموره الشخصية البحتة ، ثم اخذ هذا القدر يزداد ويتسع مع تقدم المجتمع المستمر حتى بلغ اقصى درجاته في المجتمع الراقي الحديث . فالانسان في الحقيقة لم يعرف الحرية ولم يتمتع بها الا في المجتمع الذي بلغ شيئا من الرقي ، ولذلك فان حرية كانت ولا تزال حرية اجتماعية نسبية محدودة بقيود تزيد أو تنقص تبعا لنوع المحيط الذي يعيش فيه ودرجة رقيه ، اما الحرية المطلقة التي يتمتع بها الفرد وهو يعيش في عالم له وحده فامر موهوم لا وجود له وذلك لان الانسان لا يمكن ان يوجد في خارج المجتمع ولا يمكن ان يعيش من دون علاقات اجتماعية . وهذه القيود التي تحد من حرية الانسان الذي يعيش في المجتمع ليست سوى قواعد وجدت لاجبار الفرد على ان يتمتع بحريته ويستعمل

حقوقه الخاصة من دون ان يمنع الآخرين من استعمال حرياتهم وحقوقهم ومن دون ان يتجاوز الحدود التي وضعت لتحقيق المصلحة العامة أو حمايتها وتسمى هذه القواعد الاجتماعية التي يجبر الافراد على اتباعها بالقانون ، فالقانون ضروري اذن لضمان الحرية وتنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل يحقق فائدة المجتمع العامة وخيره وليس القانون ضد الحرية كما يتوهم بعض الناس أحياناً إذ لولا القانون لأصبحت حرية كل عضو في المجتمع مهددة بالاعتداء وحقوقه معرضة للاغتصاب ولأمكن لبعض الافراد الأقوياء أن يستعبدوا سائر الأفراد الآخرين وأن يحرّموا من كل نوع من أنواع الحرية . وخلاصة القول ان الانسان لا يمكن أن يتمتع بالحرية إلا في المجتمع وفي ظل القانون .

القانون والرأي العام :

إذا قلنا أن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية ويجبر الافراد على الاذعان لها فقد يخطر ببالنا أن نسال : من هو الذي يجبر الافراد على ذلك الاذعان ؟ الجواب على ذلك هو أن للناس في كل مجتمع يكونون لأنفسهم تشكيلا أو منظمة سياسية هي الدولة ، وهذه الدولة تأخذ على عاتقها تنفيذ القوانين السائدة وتغييرها ووضع القوانين الجديدة التي تلتزم بها المصلحة العامة ، وهي تمارس هذه الوظائف بواسطة هيئة خاصة تسمى الحكومة كما سترون ذلك عند البحث عن الحكومة المراقبة ووظائف هيئاتها المختلفة . ولكن الحكومة تحاول قبل أن تقوم

بتنفيذ القوانين أو وضعها أو تغييرها ان تعرف كيف ينظر الناس الى هذه القواعد وكيف يشعرون تجاهها وما هي القواعد التي يرغبون في بقائها أو في سنها أو في تحويرها ، أي ان الحكومة تحاول ان تطلع على رأى جل افراد المجتمع او تتعرف على الرأي العام ، فالقوانين تنبث في الأصل من الرأي العام وتستند في النهاية عليه . ولا يمكن للحكومة ان تستعمل سلطتها لتأييد أي قانون يعارض فيه الرأي العام بشدة وذلك لأنها تستمد تلك السلطة ذاتها من رضا الرأي العام ورغبته ولا بد ان يؤدي موقفها ضد الرأي العام بالنتيجة الى زوال سلطتها والقانون الذي تريده مما ويكون ذلك عادة في المجتمعات الراقية وفي الدول التي تقوم على أساس الديمقراطية ومراعاة حقوق جميع أبناء المجتمع ومصالحهم واحترام حرياتهم ، لان القانون كما رأينا واسطة لتحقيق الحرية الاجتماعية فاذا استعمل لتحقيق تلك الحرية لم يعد قاعدة اجتماعية بالمعنى الصحيح وإنما يصبح رغبة مخفية يريد ان يحققها بعض المستبدن الأقوياء ضد مصالح المجتمع الحقيقية . فالرأي العام اذن أساس كل قانون والقانون أساس كل حرية اجتماعية .

العرف والتقاليد وعلاقتها بالقانون :

لا يقتصر الناس في تنظيم علاقاتهم الاجتماعية على القواعد القسرية التي سميها بالقانون ، وإنما يكونون لأنفسهم الى جانب ذلك مجموعة مقدمة من العادات والطرق والاساليب يسرون عليها في حياتهم بصورة

مشكورة ولا يغيرونها الا قليلا وان كانوا غير مضطرين على اتباعها .
 فاذا ما حافظوا على السير على قسم منها مدة طويلة من الزمن نوعاً ما
 تبلورت وأخذت شكلاً ثابتاً واضحاً وأصبحوا يستهجنون الخروج عليها
 ويرون الالتزام بها من مقتضيات الحشمة والسلوك الاجتماعي الصحيح ،
 وبذلك تنتقل من مجرد عادات وطرق شعبية شائعة الى تقاليد راسخة .
 ومن الامثلة على ذلك الحجاب والسفور واستهجان تزي النساء بزي
 الرجال واحترام من هم أكبر منا سنّاً واغانة اللتجىء والقيام بواجب
 الضيافة عند العرب بصورة عامة . ثم اذا استمرت هذه التقاليد ورأى
 المجتمع بمس ذلك أن مخالفتها ذنب يستحق العقاب الذي يجب أن تقوم
 الدولة بتوقيعه على المجرم تغيرت التقاليد واصبحت عرفاً أو جزءاً من
 القواعد الاجتماعية القسرية التي يريد المجتمع ان يجبر جميع افراده على السير
 بمقتضاها . فالعرف اذن جزء من القانون وهو المرحلة النهائية التي تنتهي
 عندها كثير من العادات والطرق الشعبية والتقاليد ، ولا شك في ان
 قسماً كبيراً من قواعد القانون في كل مجتمع مصدره العرف ، أي أنها
 ليست من صنع الهيئة التشريعية ولا من صنع اية هيئة حكومية اخرى
 وانما هي من صنع المجتمع بصورة عامة .

سلطان الرأي العام :

رأينا ان الرأي العام اساس كل قانون ولكن سلطان الرأي العام
 لا يقف في الحقيقة عند القانون فقط بل يمتداه الى كافة الملاقات

والقواعد والنظم الاجتماعية ، فما من شيء يجري في المجتمع الا ويكون للناس اجمالا رأي فيه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، وعلى ذلك فالمعادات والتقاليد ليست أقل استناداً على الرأي العام من القانون ، والرأي العام هو الذي يجعلها تستمر وتتلور وترسخ حتى تصبح قانوناً في النهاية . والناس لا يطيعون القانون على الاكثر خوفاً من طائلة العقاب الذي تنزله بهم الحكومة اذا ارتكبوا مخالفة ما ، وانما اكثر الناس يتأثرون في طاعتهم للقوانين والمحافظة عليها بما يوحيه اليهم الرأي العام وما يولده في قلوبهم من الاعتقاد بأن القوانين قواعد اجتماعية مفيدة وضمت لصالح المجتمع وفائدة كل فرد فيه فيجب ان يحترمها كل واحد من تنقاء ذاته ومحافظ عليها ولو لم يكن هناك رقيب عليه .

والرأي العام يختلف من حيث الوضوح والتأثير من مجتمع لآخر ، فهو أوضح واشد مفعولاً في المجتمع المتعلم الراقى منه في المجتمع البدائي الجاهل كما أن مقدار استعماله في سبيل التقدم والرقى يتناسب مع درجة الثقافة ونوع التهذيب في المجتمع . فالرأي العام في المجتمع الانكازي مثلاً اقوى واكثر نفوذاً منه في المجتمع البرازيلي أو المجتمع المراقى ، والرأي العام في المجتمع الجاهل قد يقف عقبة كأداء في كثير من الاشياء الجديدة المفيدة لانه يستعربها ويستنكرها في بادىء الامر كما يتجلى ذلك في موقف عدد كبير من أبناء الشعب المراقى ازاء التدابير الوقائية الصحية كالنظيم ضد الاوبئة والحجر الصحي ومقاومة

التجاء للرضى الى الدجالين والمشعوذين ، أو كما يتجلى في موقفهم أزاء اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد الاسعار ومنع المضاربات والربح الفاحش على حساب الاكثرية للساحقة . وكذلك قد يسهل على بعض الانانيين ان يخذعوا الرأي العام في المجتمع الجاهل بانواع من التضليل فيستحذوا عليه ويستغلوه لمصلحتهم الخاصة ردحا من الزمن ، أما الرأي العام في المجتمع المتعلم فهو اكثر قدرة على الحكمة والتمييز وأقل عرضة للوقوع في شرك المضللين . وما دامت فائدة الرأي العام تتوقف على درجة الشفافة والتعليم فإن من مصلحة كل مجتمع يهتم بالتعليم اهتماماً باعماً ان يتوسع فيه الى أقصى حد . وقد فطنت جميع المجتمعات الراقية الى أهمية الرأي العام والى ضرورة تهذيبه فأكدت على التعليم وتفننت في نشره كما نشأت فيها وسائل كثيرة للتعبير عن الرأي العام وتوجيهه نذكر منها الصحف والمجلات المختلفة والاذاعات اللاسلكية والمنظمات السكينة كالاندية والجمعيات وما شاكلها .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١ — هل كان للفرد حقوق فردية في المجتمعات القبطية ؟
- ٢ — هل كان الفرد يتمتع بحقوق طبيعية في خارج المجتمع ؟
- ٣ — لماذا نشأت الحقوق الفردية وكيف تطورت ؟
- ٤ — هل يجوز للفرد أن يتمسك بحقوقه ضد مصلحة المجموع ؟
- ٥ — ماهي علاقة الحقوق الفردية بالتقدم الاجتماعي ؟
- ٦ — كيف نشأ حق الحياة وما هي أهميته للأرد والمجتمع ؟
- ٧ — ما هو حق الحرية وكيف توصل الفرد الى الحصول عليه ؟
- ٨ — ماهي أنواع الحرية التي تعترف المجتمعات الراقية بها للأفراد ؟
- ٩ — ما هي العقبات التي صادفها الانسان في الحصول على حق الحرية وهل زالت في جميع انحاء العالم ؟
- ١٠ — لماذا نشأ حق التعليم وما هي فائدته للمجتمع ؟
- ١١ — ما هي علاقة حق التعليم بحق المساواة الاجتماعية ؟
- ١٢ — ما هو دخل حق التعليم بالمحافظة على الحضارة ونقلها من جيل الى جيل ؟
- ١٣ — قارن بين أهمية التعليم في المجتمع القبطي وبين أهميته في المجتمع الحديث ؟
- ١٤ — هل للفرد واجبات في المجتمع وما هي علاقتها بحقوقه ؟

الدولة والحكومة

١ — معنى الدولة

الدولة عبارة عن منظمة اجتماعية وظيفتها السهر على مجموعة الحقوق والواجبات القسرية والقيام بالخدمات والمنافع العامة في مجتمع معين بصفتها ممثلة للسلطة العليا في ذلك المجتمع . وعليه فان الدولة اوسع المنظمات الاجتماعية لانها تشتمل على المجتمع بكامله ، وكل تنظيم اجتماعي آخر كالشركات والجمعيات ومعاهد التعليم مثلاً لا بد أن يقع ضمن حدود الدولة وهي وحدها تتمتع بمزية للقدرة على الجبر واستعمال القوة باسم المجتمع عند الحاجة .

الاسس التي تقوم عليها الدولة :

لو حللنا العناصر التي تتكون منها الدولة لرأينا انها تقوم على اربعة اركان أساسية وهي الشعب والاقليم والحكومة والسيادة ، وسنبحث كلا منها على حدة :

(١) الشعب : يتكون الشعب من مجموع الافراد الذين تنظم الدولة شؤونهم وتمارس سلطتها السياسية العليا عليهم وتدافع عنهم ازاء الدول الاخرى ، ولذلك يسمى افراد الشعب المواطنون الذين تربطهم بالدولة رابطة خاصة من دون أية دولة اخرى ، فهم وحدهم يحملون جنسيتها ويتمتعون فيها بالحقوق السياسية كحق الانتخاب وحق اشغال الوظائف

العامة . ويسمى الشعب أحياناً بالسكان ، أي الافراد الذين يسكنون عادة في داخل حدود الدولة ويحملون جنسيتها . وليس هناك حد معين لعدد سكان أية دولة من الدول ، فهناك دول يزيد عدد سكانها على المائة مليون نسمة كالصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية ، وهناك دول لا يتجاوز عدد سكانها بضعة ملايين أو مليوناً واحداً كالمراق وسويسرة ولوكسمبرغ ودولة الفاتيكان .

(٢) الأقاليم : وهو بقعة مقيمة من الارض يمدش عليها الشعب وينظم شؤونه بصورة دائمية . ويسمى الأقليم أيضاً بالوطن الذي يجب على كل واحد من أفراد الشعب أن يدافع عنه . ولا يوجد حد معين لمساحة الأقاليم ، ففي العالم اليوم دول ذات أقاليم شاسعة مثل كندا والصين والمملكة العربية السعودية ، وفيه دول ذات أقاليم ضيقة مثل هولندا وبلجيكا وبلغاريا . ولكن مقداراً من الأقاليم ضروري في الوقت الحاضر لكل دولة متمدة .

(٣) الحكومة : وهي عبارة عن مجموع الافراد والهيئات التي تدير شئون الدولة وتمارس السلطة فيها وتتولى تنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى ، فالحكومة هي بمثابة اليد التي تقوم بتنفيذ وظائف الدولة بمضى النظر عن شكل نظام الحكم في الدولة وكيفية حصول الحكومة على مقاليد الحكم ، إذ المهم هنا أن الحكومة ركن لا بد من وجوده في كل دولة .

(٤) السيادة : ومعناها أن تكون الدولة مستقلة استقلالاً تاماً غير خاضعة قانوناً لأية دولة أخرى ، وأن تكون حرة في إدارة شئونها على أي وجه تراه مناسباً لتحقيق مصالحها . ولكن ليس معنى ذلك أن تكون للدولة الحرية المطلقة في أن تفعل ما تشاء ، حيث أنها تعيش في هذا العالم مع غيرها من الدول ولا بد أن تراعى في تصرفاتها مصالح تلك الدول وعلاقاتها معها وان تتقيد بما لها من حقوق وواجبات متبادلة أراء تلك الدول . فسيادة الدولة اذن شبيهة بحرية الفرد في المجتمع وكل منهما لا يمكن أن يستعمل إلا ضمن مصلحة المجموع .

فاذا استوفت الدولة هذه الأركان الأربعة أصبحت دولة تامة قائمة بمجد ذاتها ، ولكنها لا تستطيع أن تتصل بالدول الأخرى وتدخل معها في علاقات متبادلة كعقد المماهات وتبادل الممثلين الدبلوماسيين إلا اذا اعترفت تلك الدول بوجودها ، فاعتراف الدول الموجودة سابقاً بالدولة الجديدة ضروري لدخولها في المائدة الدولية وانشاء علاقات لها مع سائر الدول الأخرى .

٢ - أشهر النظريات عهد قيام الدولة وتطورها

وجدت الدولة منذ أقدم أحوار التاريخ البشري حتى اننا لانعرف شيئاً عن أي مجتمع بشري لم يكن منظماً تنظيمياً سياسياً على أي شكل من الاشكال ، غير ان التنظيم السياسي لم يكن واضحاً أحياناً حيث كانت

النواحي السياسية تحتلط بنواح أخرى دينية واقتصادية وغيرها فتندمج وظائف الدولة بوظائف المنظمات الاجتماعية الأخرى، وإسكن كان هناك اعتراف دائماً بوجود سلطة سياسية عليا تتمثل فيها القدرة على الجبر واستعمال القوة ومن واجب أفراد المجتمع الاذعان لسلطانها.

ولست لدينا معلومات تاريخية مضبوطة عن كيفية نشوء الدولة، لذلك وضعت عدة نظريات لتتميل وجودها، ولكنها كلها نظريات لاحقة وضعت بعد أن وجدت الدولة وأصبحت شيئاً واقعياً لاجدال فيه، وقوام هذه النظريات كلها الحدس والتخمين والمحاكات المنطقية والقياس على حالات الشعوب الفطرية الحالية. ومن أشهر هذه النظريات ما يلي :

١- نظرية التفويض الإلهي : وفخوها ان الهيئة الحاكمة في

الدولة تستمد سلطاتها من تفويض من الله لها بالحكم، فهو الذي اختار بعض الافراد وعهد اليهم بمهمة الحكم في المجتمع فلا يجوز مخالفتهم ومعهية أوامرهم والثورة عليهم لان في ذلك مخالفة لمشيئة الخالق ومعهية لأمره.

وهذه النظرية قديمة جداً قال بها فلاسفة الصين قبل الميلاد بعدة قرون تأييداً لقداسة الملوك كما ان ملوك البابليين القدماء كانوا يدعون بأنهم يحكمون بتفويض من الآلهة « ولعل أحسن ما يتجلى ذلك في صورة جوريبي وهو يتناول قوانينه المشهورة من إله الشمس . بل أن من بين

الملوك القدماء من كانوا يدعون بأنهم آلهة في الوقت ذاته كما كان يفعل
 الفراعنة في مصر . وقد روجت الكنيسة المسيحية هذه النظرية في القرون
 الوسطى لتأييد سلطة الامبراطور في الامبراطورية الرومانية المقدسة ،
 ويوجد شيء من مدلولها في الخلافة الاسلامية التي تعتبر الخليفة خلفاً
 للنبي المرسل من الله وترى طاعته واجباً مقدساً على كل مسلم ، ويتضح
 ذلك جلياً في التعبير الشائع في أواخر أيام الدولة العثمانية والقائل بأن
 الخليفة ظل الله في الارض . وقد استغل الملوك المستبدون في القرنين
 السادس عشر والسابع عشر هذه النظرية وعملوا على نشرها وتشجيعها ،
 لتعزيز حكمهم المطلق وللمنع الشعوب من المطالبة بتحديد سلطتهم والتفكير
 بالثورة عليهم فانبرى عدد من الكتاب لتأييدها والدفاع عنها ، وقد كان
 الملوك من آل ستورات في انكلترا ومن آل بوربون في فرنسا من
 اكثر من عمل على ترويض هذه النظرية واستغلالها .

ولا تزال آثار هذه النظرية باقية الى الوقت الحاضر في بعض
 الدول كاليابان والتبت والمملكة العربية السعودية ، كما ان ملك انكلترا
 لا يزال نظرياً يحكم بالحق المقدس .

٢ — نظرية العقد الاجتماعي : — ترى هذه النظرية ان الافراد

كانوا يعيشون في بادية الأمر على انفراد في حالة طبيعية ثم اجتمعوا
 وتماقدوا فيما بينهم أو مع فرد منهم على انشاء السلطة السياسية وتكوين
 الدولة وبذلك انتقلوا من حياة الطبيعة إلى حياة المجتمع . ومن أشهر

القائلين بهذه النظرية توماس هوبز وجون لوك الانكليزيان وجان جاك روسو الفرنسي . وقد استعملت هذه النظرية لتأييد سلطة الماوك المطابقة تارة ولمقاومتها تارة اخرى . ولكنها بطلت أخيراً وانصرف المفكرون عنها ، ولعل أهم نقطة ضعف فيها هي انها تفرض ان الافراد عاشوا على انفراد أولاً بينما نحن نعلم أن الافراد لا يمكن أن ينشأوا ولا يعيشوا إلا في المجتمع .

٣ — نظرية القوة والغلبة : — وهي تقول أن الدولة ترجع في الأصل الى تطاحن الافراد والجماعات وتغلب القوي على الضعيف وذلك إما باستفحال فرد قوي على عدد من الافراد الضعفاء واخضاعهم لسلطته واستعباده ، وإما باتفاق عدد من الافراد على تولية فرد قوي عليهم لكي يقودهم في الحرب ويدافع عنهم في نصـالهم المستمر مع الجماعات الاخرى . وقد أيدت الكنيسة هذه النظرية في اثناء خصامها مع السلطة الزمنية في اواخر القرون الوسطى بنية الأتقاص من قيمة الدولة باعتبارها قائمة على القوة والظلم والاستعباد .

ويتفرع من هذه النظرية ظهور للدولة كنتيجة لقيام الملكية وظهور النزاع بين الطبقات في المجتمع ، حيث أن تراكم الثروة في أيدي قسم من أفراد المجتمع قد جعل لهم من القوة ما يسيطرون به على القسم الباقي فيحكمونهم ويستغلونهم كما يشاؤون ، وبذلك انقسم المجتمع الى طبقتين إحداهما حاکمة مستغلة والاخرى محكومة ، عرضة للاستغلال ،

ونشأ من جراء ذلك تلاحن مستمر بين الطبقتين .

٤ — نظرية التوسع العائلي : وهي تقول ان الدولة نشأت من

توسع العائلة وازدياد عدد افرادها ونشوء المشيرة فالقبيلة فالامة ، وبذلك تحولت السلطة الابوية التي كان يمارسها الاب باعتباره رئيس العائلة الى سلطة زمنية على جميع أفراد القبيلة او الامة . وهذه النظرية كما ترون تجمل النظام السياسي قائماً على وحدة الاصل وقرابة الدم في الدرجة الاولى .

ه — نظرية التطور المختلف : وهي تقول ان الدولة لم تنشأ على غرار واحد في كل مكان ، بل من المحتمل أن تكون قد نشأت في مكان ما عن طريق التوسع العائلي وفي مكان آخر عن طريق القوة والغلبة وفي مكان آخر عن طريق المواصل الدينية ، وهكذا دواليك . كما انه من الجائز ان عاملين او اكثر قد تضافرت على نشوء الدولة في جهة من الجهات كأن تنشأ القبيلة مثلاً وتستعين بالقوة على قهر بعض الجماعات المجاورة وتخضعها لحكمها ويظهر نبي او مصلح بدعوة دينية او اجتماعية فيؤلف بين الغالب والمغلوب ويوحد بينهما ويكون منهما مجتمعا جديداً ذا كيان سياسي واحد .

ولعل هذه النظرية التي تترف بتأثير مختلف الموامل في نشوء الدولة ولا تنصب لمامل دون آخر اقرب النظريات الى الصواب وارجحها .

٣ - أنواع الدول

يقسم الكتاب السياسيون الدول الى انواع كثيرة مختلفة لا زى حاجة للدخول في تفاصيلها وانما يكفيها هنا أن نعرف ان الدولة يمكن أن تكون بالنسبة لنظام الحكم فيها على نوعين وهما :

١ - الدولة الديمقراطية : وهي الدولة التي تقوم فيها الحكومة على رضى المحكومين ونستمد سلطتها من موافقتهم ، وبسماهم فيها الشعب عادة في ادارة شئون الحكم سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بواسطة نواب ينتخبهم لهذه الغاية . وهذا النوع من الدول يعترف بأن لكل فرد قيمة واهمية في المجتمع وان لكل فرد حق المساهمة في الحكم وابداء الرأي حول سير الحكومة ولاشتراك في مراقبة الهيئات ومحاسبتها على أعمالها بالطرق المناسبة . ويمكن أن تكون الدولة من هذا النوع على شكلين وهما :

(أ) ملكية دستورية : وهي التي يرأس الحكومة فيها شخص يأتي الى الحكم عن طريق الوراثة ولكنه يحكم ضمن حدود دستورية تحدد أسلوب الحكم وتوزيع السلطات الحكومية وتبين حقوق الشعب الاساسية ، وهو يزاول سلطته عادة بواسطة هيئات حكومية مسؤولة امام الشعب خاضعة لرقابته ومحاسبته عن طريق الاحزاب السياسية والهيئات النيابية

وغيرها ، وهكذا يتمتع الشعب بالسيطرة النهائية على الحكومة في كل وقت ويتحقق النظام الديمقراطي في الدولة ويبقى الملك فوق الأحزاب والهيئات المختلفة مصوناً غير مسؤول باعتباره رئيس الدولة الاعلى ورمز وحدتها . ومثل ذلك انكلترا و مصر والعراق .

(ب) جمهورية : وهي الدولة التي يرأس الحكومة فيها رئيس منتخب لمدة معينة ولها دستور يبين حقوق الشعب الاساسية وتوزيع السلطات الحكومية ومحدد صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات الهيئات الحكومية الاساسية ويبين مسؤوليات كل منهم تجاه الآخر او تجاه الشعب ، وكيفية مراقبة الشعب للحكومة وسيطرته عليها في النهاية . ومن أمثلة ذلك سويسرة وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وتركيا .

٢ - الدولة المطلقة : وهي الدولة التي لا تخضع فيها الحكومة لإدارة المحكومين ولا تستمد سلطتها من رضاهم وموافقتهم وإنما تفرض إرادتها عليهم وتسيرهم كيف تشاء . ولا تعترف للشعب بحق مراقبتها والاعتراض على أعمالها كما أنها لا تعترف للأفراد بقيمة مستقلة وحقوق وإنما تعتبره مجرد أداة مسخرة لخدمة الدولة وما عليه إلا أن يطيع في كل ما يؤمر بهما كان في ذلك من الاجفاف والاضرار بمصالحه . وهذا النوع من الدول يمكن أن يكون على الشكاين الآتين :

(أ) الملكية المطلقة : وهي التي يرأس الحكومة فيها شخص يأتي الى الحكم عن طريق الوراثة ويحكم الشعب حسب ارادته من دون قيد أو شرط مستنداً في ذلك على التفويض الألهي أو على أية حجة أخرى . ففي هذا النوع من الدول تكون أرواح الشعب ملكاً للملك تقريباً ويصبح القساوان عبارة عن أوامر الملك وارشاداته وتصبح الهيئات الحكومية ، ان وجدت ، مجرد حاشية وخدم له . وهذا الشكل من أشكال الحكومة آخذ بالزوال مع تقدم المدنية ولكن بقايا آثاره لا تزال في بعض الدول الحالية كاليابان واليمن .

(ب) الديكتاتورية : وهي التي يرأس الحكومة فيها فرد يأتي الى الحكم بالقوة او بنتيجة تغلب أحد الأحزاب السياسية ، وفي كلتا الحالتين يلجأ الدكتاتور الى إلغاء جميع الأحزاب السياسية ما عدا الحزب الذي يستند عليه . ويقضي على حرية الرأي والنشر والاجتماع ويبت جواسيسه وارصاده في جميع أرجاء البلاد لاكتشاف المعارضين والقضاء عليها بشدة ، ويستعمل الارهاب والاساليب القاسية للقضاء على خصومه واستئصال شأفتهم ، ثم يبدأ بحكم البلاد هو ونقر قليل من اعوانه وخلصائه حكماً استبدادياً من دون أن يخضعوا لاية رقابة أو أي حساب ويسيطرون على وسائل الدعاية والاستعلامات لتزييف الاخبار

وتضليل الرأي العام وافهام الناس بانهم أصالح زمرة للحكم ومن واجب الشعب أن يطيعهم ويشق بهم . ولكي يستبق الدكتاتور تأثيره على عقول الناس يضطر دأعما الى الدخول في مجازقات طائشة والقيام بأعمال شاذة مدهشة ويتورط من جراء ذلك في كثير من المشاكل المويصة . ومن أمثلة ذلك المانيا وايطاليا في عهد هتلر وموسوليني .

٤ - واجبات الدولة

مما لا شك فيه ان الدولة لم توجد إلا لتحقيق غايات اجتماعية مهمة . ولذا فان عليها ان تقوم بواجبات متعددة في سبيل تحقيق تلك الغايات . ومن أهم تلك الواجبات القيام بالمحافظة على الأمن الداخلي ومنع الافراد من أن يعتدي بعضهم على البعض الآخر ، وهذا يستلزم قبل كل شيء تنظيم علاقات الافراد وتحديد حقوقهم من الناحية القانونية كما انه يستلزم اتخاذ التدابير اللازمة لفض المنازعات بالطرق القانونية العادلة لكيلا يضطر الافراد الى أخذ حقهم بيدهم ، واذا بقي هناك بعد ذلك من لا تمتنع عن الاعتداء على الغير فيجب على الدولة أن توفقه عند حده وأن تقتص منه ولو بالقوة عند الاقتضاء .

ومن أهم واجبات الدولة أيضاً أن تقوم بمهمة الدفاع الخارجي وان تعد القوة اللازمة لصد هجمات الجماعات الاخرى وان تدخل في علاقات

سلمية وروابط وديه كثيرة مع الدول الاخرى وان تتعاون واياها على أساس الاشتراك في المصلحة والحصول على المنافع المتبادلة فتقل بذلك حوادث الاعتداء الخارجي ويحل محلها التعاون السلمي .

وقد كانت أنصار المذهب الفردي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يقولون بان الدولة يجب أن تركز في هذين الواجبين . وتكتفي بالقيام بالدفاع الخارجي والحفاظة على الامن الداخلي ، وفيما عدا ذلك فيجب أن تترك الافراد وشأنهم يفعلون ما يشاؤون وان لا تتدخل في سير نشاطهم ولا سيما من الناحية الاقتصادية وذلك لانهم أدري من الدولة بمصالحهم واذا ما تركوا يعملون كل لصالحه الخاص فان ذلك سيؤدي الى خدمة الصالح العام الذي يتكون من مجموع مصالح الافراد . ولكن التطورات الصناعية والاقتصادية وتقدم الحضارة وتمتدها قد دلت فعلا على أن الافراد اذا تركوا وشأنهم ، حسب رأي أنصار المذهب الفردي ، فلا بد أن تنشأ هناك شروخ كثيرة تمود على المجتمع بأضرار جسيمة ، ولذلك اصبح من المسلم به اليوم في جميع الدول ان الدولة يجب ان تأخذ على عاتقها القيام بكثير من الخدمات التي تتعلق بالصالح العام بدرجة كبيرة ولا يحسن ان تترك لنشاط الافراد الخاص كالتعليم العام ومشايخ الانارة واسالة المياه وادارة السكك الحديدية والبرق والبريد ووسائل النقل والاتصال الاخرى واستغلال الثروة المدنية وما شاكل ذلك . كذلك يجب على الدولة ان تتقدم للقيام بأي

مشروع مفيد يعجز عنه الافراد او يتقاعسون عن القيام به كتأسيس الجمعيات التعاونية وانشاء المزارع النموذجية والمختبرات الصناعية وانشاء الجامعات والمكتبات العامة والمستشفيات وما شاكلها . وعليها ايضا ان تتدخل لتنظيم نشاط الافراد الاقتصادي وتوجيهه ، ولوضع القواعد اللازمة لحماية الضعفاء ومنع الاستغلال وازالة عوامل الشقاق الطبقى وللقتضاء على البطالة الناشئة عن سوء التنظيم الاقتصادي ومكافحة الفقر وجعل جميع ابناء الامة يتمتعون بشرات للتقدم الاقتصادي ومنتوجاته . ومن واجبات الدولة المهمة ان تسمى للمحافظة على الصحة العامة وان تعمل على رفع المستوى الثقافي وتشجيع العلوم والفنون ونشرها بين جميع ابناء المجتمع . وبعبارة اخرى ينتظر من الدولة اليوم ان تفعل كل شيء لتأمين مستوى لائق من المعيشة وحياء هائلة محترمة لكل فرد من افرادها .

ولم تسر الدول كلها بمقدار واحد في هذا المضمار بل لا يزال بينها درجات متعددة من التفاوت ادت اليها الاعتبارات الخاصة والظروف السائدة في كل منها ، ولكن الغالبية العظمى من الدول سائرة على كل حال بصورة مستمرة في هذا الاتجاه .

معنى الحكومة وعرفها بالرونة

سبق أن حللنا عناصر الدولة وقلنا ان الحكومة هي احد الاركان

الاساسية التي تقوم عليها الدولة ، وهي عبارة عن مجموعة من الافراد والهيئات مكلفين بالقيام بواجبات الدولة وتنفيذ اغراضها التي شرحتها اعلامه كالدفاع الخارجي والحفاظة على الامن الداخلي والقيام بالمشاريع والخدمات النافمة وتنظيم النشاط الاقتصادي الى آخر ما هناء من الامور التي تكلمنا عنها . وينتج من ذلك ان بقاء الاشخاص الذين يمارسون سلطة الحكومة واعمالها في وظائفهم يتوقف على حسن قيامهم بما عهد اليهم من الواجبات ، وهذا يستتبع امكان مراقبتهم ومحاسبتهم على اعمالهم كما يستتبع امكان ابدالهم بغيرهم اذا لم يكونوا اهلا للقيام بواجبهم من دون ان يؤثر ذلك مطلقاً على وجود الدولة وكيانها ، حيث ان المهم هو ان تكون للدولة حكومة دائماً وليس يشترط ان تكون تلك الحكومة مكونة من اشخاص معينين بالذات دون سواهم . وما دامت الحكومة قد وجدت لتحقيق اغراض الدولة فليس لها ان تحيد عن تلك الاغراض كما انه من الممكن للدولة ان تغير نظام الحكم وشكله وان ترتب توزيع السلطات وتبين الهيئات الحكومية حسبما تراه مناسباً في اي وقت شئت كان تغير شكل الحكومة مثلاً من جمهورية الى ملكية او كأن تجعل السلطة التشريعية مكونة من مجلس واحد او من مجلسين . ولها ان تتخذ جميع التدابير الضرورية لمنع الموظفين والهيئات الحكومية من اساءة استعمال صلاحياتهم .

علاقة الفرد بالحكومة والدولة

الفرد هو الوحدة الطبيعية الاصلية في المجتمع ، فمن جهة نرى أن الفرد لا يمكن ان يوجد ويعيش في خارج المجتمع ، ومن جهة اخرى نجد ان المجتمع لا يتكون الا من افراد ، وكما يمكن القول ان الفرد لا يوجد لولا المجتمع كذلك يمكن القول ان المجتمع لا يوجد لولا الافراد . وما دامت الدولة عبارة عن منظمة اجتماعية فهي لم توجد الا لخدمة مجموع الافراد الذين يتكون منهم المجتمع وليست لها اية غاية خاصة بها بحسب ذاتها او خارجة عن مصالح اولئك الافراد ، ولذلك لا يمكن ان يقال ان الافراد عبارة عن ادوات مسخرة لخدمة الدولة او أنهم يجب ان يضحوا في سبيل الدولة من دون اي اعتبار لقيمتهم . نعم يمكن القول بان بعض الافراد يمكن ان يضحوا في سبيل المجموع عند الضرورة ولكن لا يصح الادعاء ابدأ بأنه لا قيمة لاي فرد أو لاي عدد من الافراد ازاء اهمية الدولة . وخلاصة القول ان كل فرد يجب ان يشعر ان الدولة وجدت من اجله ولم يوجد هو من اجل الدولة .

اما علاقة الفرد بالحكومة فاكثر وضوحا من ذلك ، اذ الحكومة ليست الانتخابية منتقاة من الافراد انفسهم للقيام باعمال خاصة ويجوز لكل فرد اذا توفرت فيه المؤهلات الكافية لانجاز تلك الاعمال ان يتقلد منصباً حكومياً ويصبح جزءاً من مائدة الحكومة . وعليه فاذا

كانت الدولة منظمة اجتماعية وجدت لخدمة الافراد فان الحكومة هي
الواسطة التي تحقق بها الدولة تلك الخدمة وهذا هو المصدر الذي تستمد منه
الحكومة سلطتها المشروعة على الافراد، وكما ان الحكومة ركن اساسي
من اركان الدولة لاغنى لها عنه فكذلك الافراد الذين يتكونون منهم
الشعب ركن اساسي آخر، وعلى كل من هذين الركنين ان يدرك اهمية
الآخر، فالحكومة يجب ان تعرف واجباتها وحدود سلطتها ولا تتجاوزها،
والافراد يجب ان يقدرُوا مهمة الحكومة وان يطيعوا اوامرها ضمن
حدود سلطتها المشروعة وان يساعدوها على القيام بواجباتها. والحكومة
الجيدة هي التي يشعر الافراد بصورة عامة فانها مكونة منهم ولهم وبحذون
بقائها واستمرارها في اعمالها، وكل حكومة لا يشعر الافراد ازاءها بهذا
الشعور هي في الحقيقة حكومة غاصبة للسلطة ولا مبرر لوجودها.

وسائل تخريب سلطة الحكومة :

من المشاكل العويصة التي يجابهها الدول مدة طويلة من الزمن
مشكلة تحديد سلطة الحكومة والزامها فملا بعدم تجاوز الحدود الممينة
لها فقد كان الحكام يتوهمون انهم الكل في الكل في الدولة وان الشعب
لم يوجد الا لخدمتهم وتنفيذ اوامرهم مهما كان نوعها فكانوا يستبدون
بشئونه ويسومونه انواعا من المسف والظلم فيقتلون من يشاؤون
ويسجنون ويمذبون كيفما يشاؤون ولو لم يكن هناك سبب يستدعي
هذه الاعمال، ومن دون ان يعترفوا لاحد بحق الاعتراض عليهم. وقد

ظلت الحال كذلك عصوراً طويلة قاست منها البشرية أنواعاً لا تحصى من المصائب والويلات ، ولكن بعد كفاح طويل ونضال عنيف تمكنت الشعوب المتقدمة من إيجاد وسائل ناجحة لتحصيد سلطة الحكومات وإيقافها عند حدها ومنعها من الاعتداء على حقوق الافراد ، ومن أهم هذه الوسائل ما يأتي :

١ — الدستور : وهو عبارة عن قواعد قانونية أساسية قليلة نوعاً ما تعين حقوق الشعب وتوزيع السلطات الحكومية وشكل الحكومة واسلوب الحكم ولا يجوز للحكومة أن تخالفها أو أن تضع قواعد قانونية أخرى منافية لها أو منافضة لأحكامها . وقد نشأ الدستور أولاً في إنكلترا بصورة قواعد عرفية غير مكتوبة على الأكثر ، ثم وضع أول دستور مكتوب بكامله في الولايات المتحدة الأمريكية بمدحصولها على استقلالها ، ثم تلتها دساتير أخرى متعددة ومكتوبة في كثير من الدول كفرنسا وبلجيكا وتركيا ومصر والعراق .

وتنقسم الدساتير عادة الى دساتير يمكن أن تعدل وتُحور بسهولة نوعاً ما وتسمى بالدساتير المرنة ، ودساتير لا يمكن أن تعدل وتُحور إلا بعد اجراءات صعبة معقدة وتسمى بالدساتير الجامدة ، والدستور العراقي من هذا النوع الأخير كما سترون .

٢ — البرلمان : وهو عبارة عن هيئة تشريعية تشمل على عدد من الممثلين أو النواب الذين ينتخبهم الشعب ويمهد اليهم بسن القوانين

وفرض الضرائب وتعيين طريقة جبايتها وصرفها ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية أو الوزارة . وفي كثير من الدول النيابية تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان وله حق محاسبتها واسقاطها بسحب ثقته منها عند الحاجة كما هي الحالة في العراق . وقد نشأ أول برلمان في انكلترا ثم انتشر منها الى دول اخرى كثيرة . وقد يتألف البرلمان من مجلس واحد كما نجد ذلك في تركيا او من مجلسين كما نرى ذلك في مصر والعراق .

٣ — استقلال القضاء : ومعنى ذلك فصل الهيئة الحكومية التي

لها حق الفصل في القضايا التي ترفع امامها بمقتضى القانون عن الهيئات الحكومية الاخرى ومنع هذه الهيئات من التدخل في اعمال الهيئة القضائية لكي لا يتأثر القضاء بالخوف من احد وينحرفوا عن تطبيق القوانين بصورة عادلة على جميع الذين يحتكمون اليهم او يترددوا في الحكم ضد الهيئات الاخرى التي يمكن ان تعدي على حقوق الناس . وقد نشأ استقلال القضاء في الاصل من « مبدأ الفصل بين السلطات » وخواه للفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وجعل كل منها رقابية على غيرها لكي تصدها اذا ما ارادت ان تتجاوز الحدود الممينة لها وبذلك يأمن الافراد على حقوقهم . وقد ظهر فصل السلطات اولا في انكلترا وكتب عنه الكاتب الفرنسي المشهور مونتسكيو فلفت انتظار العالم اليه ثم طبقت الدول المختلفة في دساتيرها بدرجات متفاوتة . وقد اخذ به الدستور العراقي أيضاً .

٤ — الرأي العام : وهو شعور الشعب بصورة عامة حول أي عمل من أعمال الحكومة والتعبير عن ذلك الشعور بأي وجه من الوجوه سواء أكان ذلك في الصحف أو في الأحاديث في الأندية والمجالس أو في الاجتماعات العامة أو في غيرها . والرأي العام آخر مرجع وأقوى سلاح لتحديد سلطة الحكومة ، وعليه الممول إذا فشلت جميع الوسائل الأخرى وكل حكومة مهما كانت غايتها لا بد أن نحسب له حساباً ، ولذلك تلجأ الحكومات المستبدة الى تزييف الرأي العام وتضليله بنشر الأخبار الكاذبة واعطاء المعلومات المحرفة وانغال الناس عن حقيقة أعمالها بواسطة اشغال اذهانهم بمظاهر مصطنعة وامور تافهة لا قيمة لها ، ولكن هذه الأساليب لا تنجح في الغالب في الشعوب الراقية المثقفة المشبعة بروح الحرية والنزعة الديمقراطية . وفي الحقيقة ان الدستور وهو يحتوي على أهم القواعد القانونية التي تكفل حقوق الشعب وتحدد سلطة الحكومة لا يستند الا على قوة الرأي العام الذي يعبر عن سخطه بالثورة على الحكومة عند الضرورة القصوى . فالدولة التي ليس فيها رأي عام متيقظ يسهل على الحكومة فيها ان تتخطى جميع الحدود المرسومة لسلطانها فتزدري بالدستور وتمتدي على استقلال القضاء وتجمل من البرلمان العوبة في يدها .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١ — عرف الدولة وقارن بينها وبين المنظمات الأخرى ؟
- ٢ — ماهي الاسس التي تقوم عليها الدولة ؟
- ٣ — ما معنى الشعب او السكان وكم يجب ان يكون عددهم ؟
- ٤ — ما معنى الاقليم او الوطن وهل يجب ان تكون الأقاليم متساوية في المساحة ؟
- ٥ — ما معنى الحكومة وما علاقتها بالدولة ؟
- ٦ — هل السيادة أو الاستقلال ركن مهم من اركان الدولة ولماذا ؟
- ٧ — هل معنى السيادة ان تفعل الدولة كل ما تريد من دون مراعاة للدول الأخرى ؟
- ٨ — متى وجدت الدولة وهل عندك معلومات تاريخية عن نشوئها لأول مرة ؟
- ٩ — ماهي اشهر النظريات المعروفة حول نشوء الدولة ؟
- ١٠ — اذكر باختصار نظرية التفويض الالهي والادوار التي مرت بها ؟
- ١١ — ماهي الفكرة العامة لنظرية المقد الاجتماعي ؟
- ١٢ — ماهي نظرية القوة والغلبة ؟
- ١٣ — عرف نظرية التوسع المائي ؟

- ١٤— كيف تختلف الدولة الديمقراطية عن الدولة المطلقة ؟
- ١٥— ما الفرق بين الجمهورية وبين الملكية الدستورية ؟
- ١٦— لماذا تتشابه الدكتاتورية مع الملكية المطلقة وبماذا تختلف عنها ؟
- ١٧— ماهي أهم واجبات الدولة وكيف توسعت في الوقت الحاضر ؟
- ١٨— ماهي علاقة الفرد بالدولة والحكومة وكيف يجب ان يكون شعوره تجاه كل منهما ؟
- ١٩— هل هناك حاجة لتحديد سلطة الحكومة ولماذا ؟
- ٢٠— ماهو الدستور وكيف يستعمل لتحديد سلطة الحكومة ؟
- ٢١— ماهو البرلمان ولماذا يعتبر من الوسائل لتحديد السلطة الحكومية ؟
- ٢٢— ماهي علاقة استقلال القضاء بتحديد سلطة الحكومة ؟
- ٢٣— ما معنى الرأي العام ولماذا يعتبر آخر مرجع وأهم سلاح لتحديد سلطة الحكومة ؟

المستور العراقي

١ — تأسيس الدولة العراقية

كان العراق قبل الحرب العظمى الماضية من ولايات الدولة العثمانية وكانت احواله حينذاك على جانب عظيم من التأخر والانحطاط وعدم الانتظام في شئونه المختلفة . وعندما نشبت الحرب سنة ١٩١٤ وانضمت الدولة العثمانية الى جانب المانيا ، هاجت انكلترا العراق من جهة البحر واتزلت قواتها في الفاو . وبعد معارك عديدة تمكن الانكليز من احتلال العراق ، فاصبحت البلاد تدار من قبل الحكام العسكريين والسياسيين برئاسة الحاكم الملكي العام .

كان الحلفاء يصرحون في أثناء الحرب ان الغاية التي يرمون اليها من الحرب في الشرق الادنى انما هي تحرير الشعب من النير العثماني وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين . وعندما انتهت الحرب تنازلت الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في العراق الى الدول المتحالفة الرئيسية بموجب معاهدة سيفر (١٠ آب سنة ١٩٢٠) . ولما وزعت الاتدابات في مؤتمر سان ريمو (المنعقد في نيسان سنة ١٩٢٠) قضى هذا المؤتمر بتوزيع البلدان التي انتزعت من الدولة العثمانية ، بين دول الحلفاء

فوضعت العراق تحت انتداب بريطانيا (١). وقد وافقت عصبة الأمم على هذا الانتداب وأقرت صك الانتداب الذي قدمته لها بريطانيا عن الطريقة التي ستتبعها في إدارة شؤون العراق الداخلية والخارجية، كما تمهدت فيه بسن قانون أساسي للبلاد بمشورة الحكومة الوطنية خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب. على أن ذلك لم يكن يتفق مع رغبات العراقيين الذين كانوا يطمحون إلى الاستقلال التام وإلى أن يفي الحلفاء بوعودهم، فأروا سنة ١٩٢٠ وكانت مطالبهم تنحصر في تأليف حكومة وطنية دستورية يرأسها أحد أنجال الملك حسين ملك الحجاز. فوافقت انكلترا على إلغاء إدارتها واستبدال الحاكم الملكي السام بمندوب سام، وتأليف حكومة وطنية. وفي ٢٣ آب ١٩٢١ بويش الأمير فيصل نجل الملك حسين، ملكاً على العراق.

إن هذه التطورات لم تؤثر على موقف العراقيين من نظام الانتداب فقد أصروا على استنكارهم له وطالبوا بإلغائه نهائياً. كما أن انكلترا وجدت صعوبات في محاولتها لتطبيق هذا النظام في البلاد، فرأت أن تكون علاقتها بالعراق محدودة بماهدة تحالف وبذلك تضمن التوفيق بين

(١) الانتداب نوع من النظام الاستعماري، إلا أنه يمتاز عنها بأنه نظام مؤقت ينتهي بتحرير القطر الذي في ظله، وهذا التحرير رهين بقدرة القطر المشمول بالانتداب على الوقوف لوحده في معترك الحياة الدولية.

ارضاء العراقيين وبين القيام بالتزاماتها تجاه عصبة الامم . فوضعت معاهدة التحالف الاولى (معاهدة سنة ١٩٢٢) التي تضمنت مبادئ صك الانتداب ، كما تمهدت بريطانيا ان تقدم ، كالمادة ، تقريراً سنوياً عن ادارتها للمراق الى عصبة الامم .

وفي آذار سنة ١٩٢٤ افتتح المجلس التأسيسي لابرام المعاهدة العراقية البريطانية الاولى (معاهدة سنة ١٩٢٠) ولوضع القانون الاساسي للبلاد وقانون الانتخاب . فأنتم هذا المجلس اعماله ، وانعقد أول مجلس نيابي في العراق يوم ١٦ تموز سنة ١٩٢٥ .

لقد رأينا أن الحكومة الوطنية في العراق قامت على أساس الانتداب ، إذ ان معاهدة سنة ١٩٢٢ تضمنت نفس مبادئ صك الانتداب الذي قدمته بريطانيا الى عصبة الامم فيما يتعلق بإدارة العراق وقد بقي العراق تحت الانتداب نحواً من اثنتي عشرة سنة (١٩٢٠ - ١٩٣٢) إلا ان الصعوبات التي جابهتها بريطانيا في العراق ومطالبة العراقيين المستمرة بالاستقلال التام ، اضطررها ان تعمل على إلغاء الانتداب وتحرير العراق وادخاله في عضواً عصبة الامم كدولة مستقلة . فتمددت على هذا الاساس معاهدة سنة ١٩٣٠ التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال العراق ، وتمهدت بمساعدته في الدخول في عصبة الامم ، على ان تحفظ المصالح البريطانية في العراق صيانة لطرق المواصلات الامبراطورية ،

باعتبار ان حفظ المواصلات البريطانية من صالح الدولة العراقية . وان هذه المعاهدة لا تعتبر نافذة إلا بعد تحرير العراق من الأتداب ودخوله عضواً في عصبة الأمم .

وفي ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ دخل العراق العصبة واعترفت به الدول الاخرى كدولة ذات سيادة ، وبذلك اكتسب المركز القانوني كدولة مستقلة .

٢ - نظام الحكم في العراق

« العراق دولة ديمقراطية ملكية دستورية »

لقد مر بنا في فصل سابق ان الدول تختلف في انواعها من حيث نظام الحكم فيها ووسائل الهيئة الحاكمة ونوع رئيسها ، وسنحاول في هذا الفصل ان نتعرف على نظام الحكم في بلادنا ، على ضوء ما ذكرناه في ذلك الفصل .

ان الذي يعين شكل وتركيب الدولة انما هو دستورها . وقد نصت المادة الثانية من القانون الاساسي العراقي على ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ، ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه ، وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي والسيادة فيها للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل ابن الحسين ثم لورثته من بعده . فالعراق بهذا الاعتبار مملكة ذات كيان مستقل وهي تتمتع بحريتها وكامل سيادتها الداخلية والخارجية .

ولا يجوز مطلقاً تجزئتها، كما لا يجوز التنازل عن جزء من اراضيها الى دولة اخرى .

والذي يظهر لنا من هذا ان القانون الاساسي العراقي حرص على ان تكون الدولة العراقية ملكية دستورية ، اي ان رأسها ملك يتبوأ عرشه بالوراثة ، وحكومته مقيدة بدستور . وان تكون السيادة فيها للامة وهي دولة ديمقراطية نيابية . وعلاوة على ذلك فهي برلمانية ، وذلك لان الوزارة حسب احكام القانون الاساسي يجب ان تتفق من اعضاء مجلس الامة وان تكون مسؤولة امامه بحيث انها لا تستطيع البقاء في الحكم الا اذا حازت على ثقته .

وقد نص القانون الاساسي العراقي على ان تكون ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سناً على خط عمودي ، وفقاً لاحكام قانون الوراثة ولكن اذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة ، أي اذا لم يكن هناك احد من ابناء الملك ، فتنقل الى ارشد رجل عراقي من ابناء اكبر ابناء الملك حسين بن علي مدة شهورها . وهذا ما حصل بالفعل في الوقت الحاضر حيث اصبح صاحب السمو الملكي الوصي الامير نبيذ الله للمعظم ولياً للعهد . وسن الرشد هو تمام الثمانية عشر عاماً . فاذا انتهت العرش الى من هو دون هذا السن فالوصي الذي اختاره الملك الراحل يمارس حقوق الملك حتى يبلغ الملك سن الرشد على شرط ان يوافق مجلس الامة على هذه الوصاية . اما اذا لم يكن الملك السابق قد اختار وصياً فان المجلس هو

الذي يعينه ، وعلى الوصي ابن يؤدي المين القانونية امام المجلس . ولا يجوز ادخال اي تعديل على القانون الاساسي ، طيلة مدة الوصاية ، مما يخص حقوق الملك ووراثته ، الا اذا كان يقصد بهذا التعديل زيادة حقوق الملك .

٣ - وضع الدستور العراقي

لقد وضع الدستور العراقي بالاستناد الى المصادر التالية :

١ - المادة الاولى من صك الانتداب الذي قدمته بريطانيا الى عصبة الامم عن ادارة العراق . وقد جاء في هذه المادة ان الدولة المنتدبة (بريطانيا) ستصدر خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات قانوناً أساسياً تقدمه الى عصبة الامم كي تصادق عليه . على ان يوضع بالاشتراك مع السلطات الوطنية وتراعى فيه حقوق عموم السكان ومصالحهم ، ويحتوي على حقوق الدولة المنتدبة ويعترف باستقلال العراق .

٢ - المادة الثالثة من المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى (معاهدة سنة ١٩٢٢) التي تنص على موافقة جلالة ملك العراق على وضع لائحة قانون اساسي يرض على المجلس الاساسي العراقي . ويجب الا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة ، وان تراعى فيه حقوق كافة السكان ومصالحهم ويضمن الحريات والشعائر الدينية بشرط ان لا تكون مخلة بالامن وبالأداب العامة ، ويكفل ان لا يكون هناك ادني تمييز بين السكان مهما

اختلفوا في الامة والقومية والدين . ويمين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية من تشريعية وتنفيذية التي ستنبع في ادارة جميع الشئون المهمة في البلاد .

وقد تشكلت لجنة لوضع لائحة القانون الاساسي ، ثم اعقبتها لجنة اخرى ادخلت على اللائحة بمض التعميدات ثم اقرتها . وفي ٢٧ آذار ١٩٢٤ افتتح المرحوم جلالة الملك فيصل الاول المجلس التأسيسي والقي خطاب العرش ، وقد جاء فيه : « ... ان الامة التي اختارتكم من ابنائها واولسكم ثققتها قد فوضت اليكم حرية الاعراب عن نياتها ورغباتها في امور يتوقف عليها سعادتها وفلاحها ... ان الامة قد انتدبتكم ايها النواب الى النظر في امور جوهرية هي الاسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها :

أولاً — البت في المعاهدة العراقية — البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية .

ثانياً — سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات . وتثبيت سياستها الداخلية .

ثالثاً — سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب هن الامة ويراقب سياسة الحكومة واعمالها .

هذه هي المسائل الثلاث الجوهرية ونحن واثقون بانكم ستتمونها باسرع ما يمكن ليتسنى لنا دعوة المجلس النيابي في وقت قريب والقيام

بالمشاريع النافذة للبلاد ... وكذلك نوجه التفاتكم الى خطورة القانون الاساسي ، ركن السياسة الداخلية ، اذ عليه تتوقف سممتنا عند الامم المتحدة ... »

اما فيما يختص بالقانون الاساسي فقد انتخب المجلس لجنة لدرس اللائحة ، فدرستها وقدمت تقريرها عنها . ثم تناقش المجلس في تقرير اللجنة وفي مواد الدستور ولم يحدث تغييراً جوهرياً في اللائحة ، وتمت الموافقة عليه في ١٠ تموز ١٩٢٤ ، ثم صادق عليه الملك في ٢١ آذار ١٩٢٥ . (١)

خصائص القانون الاساسي المراقى . تكون الدساتير عادة مدونة في شكل واحد يصدر في وقت معين ، مثل الدستور الامريكي ، وتدعى هذه بالدساتير المدونة أو المكتوبة . الا ان هناك بعض الدساتير تنشأ بصورة تدريجية بصدر قوانين في اوقات مختلفة لانجملها وثيقة واحدة ، وانما تتكون من عدة وثائق والى جانبها بعض التقاليد التي تنشأ حولها . وهذه ندعوها بالدساتير غير المدونة ، ومثال ذلك الدستور الانكليزي ، الذي هو مجموعة تقاليد معينة وعدد من الوثائق صدرت في اوقات مختلفة . والدستور المراقى بهذا الاعتبار من الدساتير المدونة لانه صدر في وقت معين وتجمعه وثيقة واحدة .

(١) وقد عدل لأول مرة في سنة ١٩٢٥ ثم في سنة ١٩٤٣

وتختلف الدساتير أيضاً من حيث طريقة تعديلها فبعضها يعدل بنفس طريقة سن القوانين الاعتيادية ويسمى بالدستور المرز . على ان بعض الدساتير لا يمكن تعديله بهذه الطريقة وانما يتطلب عمليات اكثر تعقيداً منها ، وتدعى هذه بالدساتير الصلبة أو الجامدة . والدستور المراقى من هذا النوع من الدساتير التي يصعب تعديلها وذلك ضماناً لاستقراره وثبات احكامه إذ انه من الضروري أن يحاط الدستور بسياج من الضمانات حتى لا يسهل تناوله بالتعديل والتغيير . وقد جاء في احدى مواد الدستور المراقى انه يشترط لتعديله موافقة ثلثي أعضاء كلا المجلسين ، ثم يحل مجلس النواب ، وبعد انتخاب مجلس النواب الجديد يعرض التعديل عليه وعلى مجلس الاعيان . ويجب ان ينال موافقة ثلثي أعضاء كليهما أيضاً . ثم يعرض بعد هذا على الملك لمصادقته .

ومن الدساتير ما يكون منحة من الملك لشعبه كالدستور المصري ، ومنها ما يكون بشكل تعاقد بين الملك والامة . والدستور المراقى من هذا النوع ، فهو يعتبر السيادة للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصلى ثم لورثته من بعده . ومن ذلك يظهر ان الملك يعتبر أميناً وحارساً على هذه السيادة في مباشرة مظاهرها المختلفة .

محتـ. يات الدستور المراقى : يحتوي القانون الاساسى المراقى على

(١٢٣) مادة مقسمة الى مقدمة وعشرة ابواب . وتحتوي المقدمة على اربع مواد خاصة بتسمية القانون ونظام الحكم في العراق وتعيين عاصمة

البلاد وشكل العلم العراقي . أما الباب الأول فيشتمل على حقوق الشعب
 بينما اقتصر الباب الثاني على حقوق الملك وولاية العهد والرعاية على
 العرش . ويحتوي الباب الثالث على ما يتعلق بالسلطة التشريعية وسن
 القوانين ، واختص الباب الرابع بما يخص السلطة التنفيذية (الوزارة)
 والباب الخامس بالسلطة القضائية والمجاسن الروحانية الطائفة . أما الباب
 السادس فقد احتوى على ما له علاقة بالأمور المالية كفرض الضرائب
 وميزانية الدولة وغيرها . واختص الباب السابع بإدارة الأقاليم والبلديات
 والباب الثامن في تأييد القوانين والأنظمة والبيانات التي سبق أن
 صدرت في العراق في العهد العثماني وفي فترة الاحتلال البريطاني وفي
 عهد الحكومة الوطنية قبل صدور القانون الأساسي . ويتضمن الباب
 التاسع بيان كيفية تعديل القانون نفسه أما الباب العاشر فقد تناول مواداً
 تتعلق بإعلان الأحكام العرفية وتفسير القوانين وباعتبار دائرة الأوقاف
 الإسلامية من دوائر الحكومة الرسمية .

٤ - حقوق الشعب

لم تكن حقوق الأفراد العامة من المبادئ المعترف بها في العصور
 السابقة حيث كانت الملكيات المطلقة هي السائدة وحيث كان الأفراد
 يباعون مع الأرض شأنهم في ذلك شأن الماع . ولكن الشعوب مالبثت
 أن تذهبت وأخذت تناضل وتطالب بحقوقها حتى فازت بالحصول عليها .

مما أدى بجميع الدول المتقدمة الى الاعتراف بهذه الحقوق واحترامها ولذلك نرى ان كافة دساتير الدول المختلفة تنص على تقديسها وعدم جواز التعرض لها أو المساس بها ، مع تقييدها ببعض القيود مراعاة للمصلحة العامة .

وليس الدستور العراقي بأقل حظاً من بقية الدساتير فيما يختص بهذه الحقوق ، فقد رأينا انه يفرد باباً خاصاً لها هو الباب الأول منه . ومن دراستنا لما جاء في هذا الباب نستطيع أن نقسم الحقوق التي ضمنها القانون الاساسي للشعب العراقي الى نوعين رئيسيين هما :

اولاً - المساواة : ويراد بها وجوب تساوي أفراد الشعب في الحقوق والواجبات ، وتتناول هذه المساواة المظاهر التالية :

(١) المساواة امام القانون : ويراد بذلك أن يخضع جميع العراقيين للاحكام القانونية واحدة أي انهم يعاملون على حد سواء ، فمثلاً لا يجوز أن يطبق قانون العقوبات أو قانون ضريبة الأملاك أو الدخلك على فئة من الناس ، ويطبق على غيرهم قانون آخر أخف أو أشد منه وطأة . وقد نص القانون الاساسي تأييداً لهذه المساواة على انه لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون راداً انهم في القومية واللغة والدين .

(٢) المساواة أمام القضاء : أي أن سلطة المحاكم القضائية واختصاصاتها تـري على جميع العراقيين دون أن يكون هناك تمييز بين الأفراد بسبب ثروتهم أو نسبهم . فإذا حصلت خصوصية بين شخصين

فإن محكمة الصلح أو محكمة البداية هي التي تنظر في دعواها ويساملان أمامها معاملة واحدة مهما اختلفا في الثروة والمنزلة الاجتماعية . كما أن لكل عراقي الحق في مراجعة المحكمة المختصة في دعواه ولا يجبر على مراجعة غيرها إلا بمقتضى القانون .

(٣) المساواة في الوظائف العامة : جميع العراقيين متساوون في حق التوظيف ، ولا يفضل أحدهم على الآخر إلا بكفاءته وحيازته على الشروط القانونية التي تتطلبها اشغال الوظيفة ، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الأحوال الاستثنائية .

(٤) المساواة في الواجبات والتكاليف العامة : وهذه المساواة تنمى لمساواة الافراد أمام القانون ، لأن اختلافهم في تحمل التكاليف العامة معناه انعدام المساواة بينهم أمام القانون . وعلى ذلك فالأفراد جميعاً متساوون في دفع الضرائب والقيام بالخدمة العسكرية وإطاعة القوانين كل بنسبة ما عليه . فلا تفرض أية ضريبة إلا بموجب القانون ، وتجبى الضرائب من المسكنين من طبقات السكان بدون تمييز ولا يجوز أن يعفى أحد من هذه التكاليف إلا بموجب القانون .

ثانياً - الحرية : ونعني بها أن يكون لكل فرد الحق في أن يعمل ما يشاء بشرط أن لا يكون في ذلك اعتداء على حريات الآخرين ، وأن لا يكون ذلك مخلاً بالنظام العام أو الآداب العامة . ولقد رأينا في فصل سابق أن حريات الافراد لا تظهر ولا تنمو إلا ضمن نطاق الجماعة

ولذلك تقيد هذه الحريات بمصالح تلك الجماعة . وقد قيد الدستور العراقي هذه الحريات تبعاً للمصلحة العامة ، لان استئثارها على اطلاقها ، كما رأينا ، يؤدي الى الفوضى في المجتمع . وتشمل الحرية التي يبيحها القانون الاساسي العراقي للافراد ما يلي :

(١) الحرية الشخصية : ويراد بهذه الحرية أن يكون كل فرد حراً في غدوه ورواحه وإقامته وأفعله ، فلا يلقى القبض عليه ولا يسجن إلا بموجب القانون . وقد كفل القانون الاساسي العراقي هذه الحرية فقد نص على أن الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض أو التدخل ، ولا يجوز القبض على أحد أو توقيفه أو معاقبته أو إجباره على تبديل مسكنه أو تعريضه لقيود أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون ، أما التعذيب ونفي العراقيين الى خارج المملكة فممنوع باتفاقاً .

(٢) حرية التملك : ونعني بها ان يكون الانسان حراً في تملك ما يشاء من الاموال والتصرف بها . وقد نص القانون الاساسي العراقي على ان حقوق التملك مصونة فلا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجب الاموال والاملاك ولا مصادرتها الا بمقتضى القانون . اما المصادرة العامة أي تجريد الشخص من جميع امواله واملاكه فممنوعة منعاً باتفاقاً . ولا يجوز ان ينتزع ملك احد منه الا لاجل النفع العام ، على ان يعرض عنه تمويضاً عادلاً .

(٣) حرية العمل : وهي ان يكون الانسان حراً في العمل والمهنة التي يختارها لنفسه ، وعلى هذا الاساس فقد حرم القانون الاساسي المراقى السخرة المجازية .

(٤) حرية التنقل : لما كانت المساكن مقر عائلة الشخص وذويه ومستودع ثروته ، ومنع اسراره ، فلذلك يجب ان تكون محترمة ومصانة . وقد اشار المراقى الاساسي المراقى الى هذه الناحية فاعتبر المساكن مصونة من التفتيش والتفتيش لا يجوز لأحد دخولها أو التحري فيها إلا باذن أصحابها في الاحوال والطرق التي يعينها القانون ، إذ أنه قد يكون من الضروري أحياناً دخول أحد المساكن من أجل التفتيش أو التحري أو القبض على متهم أو مشتبه به .

(٥) حرية الرأي والاجتماع وتأليف الجمعيات : لقد كفل القانون الاساسي للمراقين حرية ابداء الرأي والنشر وحرية الصحافة ، كما اجاز لهم الاجتماع على ان لا يكون ذلك منافياً للقانون . واما حق تأليف الجمعيات ضمن نطاق القانون ايضاً .

(٦) حرية التعليم : يراد بهذه الحرية ان يفسح المجال لكل فرد ان يتعلم ما يشاء بشرط ان لا يكون ذلك مخلاً بالنظام والآداب العامة . وقد نص القانون الاساسي على هذه الحرية ايضاً . فقد اباح للعائلات المختلفة أن تؤسس المدارس لتعليم افرادها بلقبها الخاصة ، على ان يكون ذلك موافقاً لمناهج العامة التي تعين قانوناً .

(٧) حرية الدين والمقيدة : ونعني بها ان يكون لكل شخص حق

اعتناق الدين الذي يريد والمقيدة التي يختارها لنفسه . وله اقامة الشعائر الدينية على ان لا تكون مخلة بالآداب العامة والنظام العام . وقد ايد الدستور العراقي هذا الحق حيث نص على ان الاسلام دين الدولة الرسمي وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة وممونة ، ولجميع سكان البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائره العبادة وفقاً لعاداتهم ، ما لم تكن مخلة بالامن والنظام أو منافية للآداب العامة .

هذه هي الحقوق العامة للأفراد ، وهناك ما يسمى بالحقوق السياسية مثل حق الانتخاب ، وهي لا تخول إلا لفريق من الناس تتوفر فيهم شروط قانونية خاصة . وهناك حق الشكوى وتقديم العرائض الى المراجع المختصة ، وقد اباح الدستور العراقي هذا الحق لجميع العراقيين .

كذلك يدافع الشعب عن حقوقه : يستطيع الشعب ان يدافع عن حقوقه الآتية الذكر ويقيمها ، بواسطة عدة اشكال :

١ - الانتخاب : وتادة الشعب الى البرلمان التي بالتالي مباشرة في محاولة اصلاح التشريع ، في اعمال الحكومة والمطالبة بتغييره اذا ما رأته سائياً بها .

٢ - العرائض : وذلك بتقديم العرائض الى الملك أو البرلمان أو

السلطات الادارية المختلفة حول أي أمر يمتد الفرد انه غدر فيه أو اصابه حيف .

٣ — الاحزاب السياسية والجمعيات : وتظهر هذه بوضوح في الدول الديمقراطية . ومهما تعددت الاحزاب في الدولة فهي تكون جبهتين ، جبهة حكومية وجبهة معارضة ، فاذا ما حصل اعتداء على حقوق الشعب استغل الحزب المعارض ذلك ووجه انظار الرأي العام اليه ، احرأا لمركز الحكومة من جهة وتثبيتا لمركزه من جهة اخرى . كما ان هناك جمعيات مختلفة لها غايات معينة وهي تحاول تثبيت مركزها وتحقيق غاياتها بالدفاع عن حقوق الشعب .

٥ — حقوق الملك

الملك رأس الدولة الاعلى وعنوان مجدها ونبراس عظمتها ، وهو رمز البلاد ويمثل أهدافها وأمانها وبه تتمثل مطامحها ورغباتها . وهو ملاذ الشعب ومرجع آماله وموضع رجائه ، تتجه نحوه قلوبهم وعواطفهم وتلتف حوله احزابهم وجماعاتهم ، ويبذلون تحت رايته كل غال ونفيس لخدمة الوطن العزيز واعلاء شأنه : والاخلاص للملك معناه الاخلاص للامة والوطن . ولكي تنهض الامة وتصل الى اهدافها عليها اطاعة قائدها الأعلى والاخلاص له والتفاني في سبيله .

ويعتبر القانون الاساسي العراقي الملك مصونا وغير مسئول وذلك

لانه يستعمل حقرقه وصلاحياته بواسطة وزرائه فهو يستعمل سلطته بإرادات ملكية يصدرها بناء على اقتراح الوزراء المسئولين وبموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم . فهو والحالة هذه لا يتحمل مسئولية أي عمل أو أمر يصدر منه ، لأن هذا العمل أو الأمر لا ينسب اليه وإنما الى وزرائه ، لذلك يجب عدم توجيه أي نقد أو اعتراض أو مسئولية اليه وإنما الوزراء هم المسئولون .

وجلالة الملك عدا كونه رئيس الدولة الاعلى فهو يشترك في كافة سلطاتها ويتمتع بحقوق نص عليها الدستور العراقي . ونستطيع ان نصنف هذه الحقوق أو الاختصاصات كما يلي :

اولا — الاختصاصات التنفيذية : يعتبر الملك رئيساً أعلى للسلطة

التنفيذية . وهو يتمتع بالاختصاصات التنفيذية التالية : —

أ — قسم يتعلق بالامور الداخلية ، فالملك يختار رئيس الوزراء وبناء على ترشيح الرئيس يعين الوزراء أو يقبل استقالتهم ، وله حق اقالة رئيس الوزراء اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . وهو الذي يعين جميع الممثلين السياسيين والموظفين الملكيين بناء على اقتراح الوزير المسئول . كما ان له القيادة العامة لجميع القوات المسلحة في البلاد ، وله حق منح الاوسمة والالقاء ، وتضرب العملة باسمه . ويوافق على اصدار الانظمة لأجل تطبيق أحكام القوانين ، كما انه يصادق على المراسيم التي يصدرها مجلس

الوزراء في أثناء عطلة البرلمان .

ب- قسم يتعلق بالامور الخارجية ، فالملك يعقد المعاهدات ولكنه لا يصدقها إلا بعد موافقة البرلمان عليها ، وهو يعان الحرب ويعقد الهدنة بموافقة مجلس الوزراء ، أما معاهدة الصلح فيجب ان يصادق عليها البرلمان .

ثانياً - الاختصاصات التشريعية : ان موافقة الملك جزء من عملية التشريع ، فاللائحة القانونية التي يبرمها البرلمان لا تصبح قانوناً واجب التنفيذ ما لم يصادق عليها الملك وله حق الاعتراض على اللوائح لمدة ثلاثة اشهر بعد تصديقها من قبل البرلمان ، ما لم يطلب البرلمان الاستئصال في ذلك . وهو الذي يصدر أوامره بإجراء الانتخابات لمجلس النواب ، أو لدعوة البرلمان الى الاجتماع ، أو لتمديد أجل اجتماعه ، أو حله ، أو دعوته بصورة غير اعتيادية (أي خلال عطلته) .

ثالثاً - الاختصاصات القضائية : للملك بصفته الرئيس الاعلى

للدولة بعض الاختصاصات القضائية فهو يعين ويمزل الحكام والقضاة بناء على اقتراح الوزير المسؤول ، ويصادق على الحكم بالاعدام . وله ان يخفف العقوبات أو يافقها بمفهوم خاص ، كاله ان يعلن العفو العام على شرط موافقة مجلس الامة على ذلك .

٥ - - - - - توزيع السلطات

ادى تنوع وظائف الدولة وكثرة أعمالها ، الى اختلاف السلطات

التي تقوم بها وتعاون في سبيلها ، فوظيفة النائب مثلاً تختلف من حيث أساسها عن وظيفة القاضي ، وكل من هاتين الوظيفتين يختلف عن الوظيفة الادارية .

ولاختلاف هذه الوظائف في طبيعتها ، فهي تتطلب من القائمين بكل منها صفات وكفاءات خاصة تتلائم وطبيعتها . فممثل النائب يتطلب منه معرفة حاجات البلاد العامة والوقوف على مختلف ظروفها وأحوالها . بينما وظيفة الحاكم تتطلب منه الاطلاع بالاحكام القانونية ، وتغليب القانون وروح العدالة على ميوله وعواطفه ، والوظيفة الادارية تتطلب الحزم والمرونة وحسن تصريف الأمور . ولما كانت هذه الصفات لا يمكن اجتماعها في هيئة واحدة فقد وجب توزيع أعمال الحكومة على هيئات مختلفة تختص كل منها بقسط من هذه الاعمال ، وتعاون مع الهيئات الأخرى لانجازها على أحسن وجه يكفل مصلحة المجموع ويضمن استمرار تقدم المجتمع وازدهار أحواله .

وبهذا تنوعت أعمال الدولة وأوسع مداها ، فهي تنحصر من حيث الأساس في ثلاثة أنواع : تشريع وتنفيذ وقضاء . ولذلك نرى ان أعمال الدولة موزعة على ثلاث سلطات تقوم كل منها بإحدى هذه الانواع ، وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية .

ولقد رأينا في البحث في الدستور العراقي انه يوزع الاعمال في الدولة الى سلطات حسب الاسس التي ذكرناها آنفاً ، حيث أناط بالسلطة

التشريعية من القوانين وفرض الضرائب والاشراف على أعمال السلطة التنفيذية . كما أوكل كافة ما يتعلق بتنفيذ القوانين وإدارة الشؤون العامة في البلاد الى السلطة التنفيذية . أما ما يتعلق بالأمور القضائية وضمان العدل وحسم الخصومات فقد اودعها الى السلطة القضائية ، ويجب أن لا يغرب عن بالنا ما ذكرناه في حقوق الملك وصلاحياته ، وكيف ان له اختصاصات في كل من هذه السلطات .

وسنحاول في الفصول التالية أن نشير ببعض التفصيل الى كل من السلطات الآتية الذكر والى أعمالها واختصاصاتها المختلفة وكيف انها تعمل متضامنة في سبيل سير أمور الدولة وتوجيه دفتها على أحسن وجه يضمن المصلحة العامة وتقدم البلاد .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١ - اذكر نبذة عن كيفية نشوء الدولة العراقية ؟
- ٢ - ما هو شكل نظام الحكم في العراق وكيف تعين ؟
- ٣ - كيف وضع الدستور العراقي وما هي الخطوات التي مر بها ؟
- ٤ - ما هي خصائص الدستور العراقي وكيف يختلف عن بعض الدساتير الاخرى ؟
- ٥ - ما هي محتويات الدستور العراقي وكيف تقسم ؟
- ٦ - كيف اهتم الدستور العراقي بالحرية ؟
- ٧ - كيف اهتم الدستور العراقي بالمساواة ؟
- ٨ - ما هي حقوق الملك الدستورية ؟
- ٩ - كيف ظهر توزيع السلطات في الدستور العراقي ؟
- ١٠ - كيف يمكن للشعب أن يدافع عن حقوقه الدستورية ؟
- ١١ - اذكر أنواع الحرية التي نص عليها الدستور وبين أهميتها ؟
- ١٢ - اشرح أنواع المساواة التي ورد ذكرها في الدستور العراقي ؟

السلطة التشريعية

١ - مجلس الامّة « امبراطور »

ينص القانون الاساسي العراقي على ان السلطة التشريعية تتكون من مجلس الامّة مع الملك ، بحيث ان اللوائح القانونية التي يبرمها مجلس الامّة لا تتم الا بعد مصادقة الملك عليها . ويتألف البرلمان العراقي من مجلسين يدعى احدهما (مجلس النواب) والآخر (مجلس الاعيان) أي انه قائم على اساس نظام المجلسين ^(١) . ولهذا النظام مزايا وفوائد لا يمكن توفرها في نظام المجلس الفردي ، اهمها :

١ - ان اعضاء مجلس الاعيان باعتبارهم اكبر سنًا من النواب ، يكونون من ذوي الخبرة الطويلة عادة فينتبهون الى امور قد غفل عنها النواب او كانوا قد تسرعوا في اقرارها ، وبذلك يساعد هذا النظام على زيادة الروية والحيلة في سن القوانين المختلفة .

٢ - وجود مجلس الاعيان يجعل النواب يهتمون باعمالهم فلا يقررون شيئاً الا بعد استماعه بحثاً وتحقيقاً ، لانهم يتصورون الاعيان كراقبين لأعمالهم ، فيعظم ذلك على الاهتمام ومناقشة الاسود بامان وتدقيق .

٣ - ان وجود المجلسين وسرور اللوائح القانونية من مجلس الى آخر يساعد على طول مدة التشريع ويمنع التسرع في اقرارها ، وبذلك يتسرع

توجد برلمانات تتألف من مجلس واحد مثل تركيا

المجال للصحف والاحزاب المختلفة لابتداء آرائها حول اللائحة التي يراد
تشريها .

شروط العضوية في البرلمان المراقى : ان الشخص الذي يمش اتمه
في البرلمان يجب ان يتصف بمز يوصفات تؤهله لهذا المركز منهم وانتمتع
المسؤوليات الملقاة على عاتقه ، وان يكون اهلاً لاداء اياته المطلوبة
منه وتحقيق الآمال التي عقدتها الامة عليه . ولذلك فقد وضع القانون
الاساسي المراقى شروطاً معينة يجب ان تتوفر في الشخص لكي يحق له
ان يصبح عضواً في البرلمان المراقى ، وهي :

(١) ان يكون عراقياً اكتسب جنسيته المراقية بالولادة او بمزرجب
مماهدة (لوزان) او بالجنس على ان يكون المتجنس متنبياً الى عائلة
عثمانية كانت تسكن عادة في المراقى قبل سنة ١٩١٤ ومز على تجنسه
مشر سنوات .

(٢) ان يكون قد بلغ الثلاثين من عمره في النواب والاربين
سنة في الاعيان .

(٣) ان لا يكون محكوماً عليه بالافلاس ولم يمد آتية اعتباره
بمد .

(٤) ان لا يكون مشهوراً عليه من محكمة ولم يقاتل بحجره بمد .

(٥) ان لا يكون محكوماً عليه بالسجن لمدة لا تقل عن سنة عن

جرمة غير سياسية ، او محكوماً عليه لاية مدء كانت عن جرمة مثله

بالشرف كالسرقة والرشوة والتزوير والاحتيال وخيانة الأمانة وغير ذلك .

(٦) ان لا تكون له وظيفة في الحكومة او المصالح الملحقة بها او منصب او وظيفة او خدمة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة او له منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة مع ذلك العاقد إلا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصاً ويستثنى من ذلك مستأجرو اراضي الحكومة واملاكها والمنتدبون للقيام بمهمة خاصة في خدمة الدولة من اعضاء المجلسين .

(٧) ان لا يكون مجنوناً او مقنوطاً .

(٨) ان لا يكون من اقرباء الملك بالدرجة التي يعينها القانون .

(٩) ان يكون قد رشح نفسه ودفع تأمينات نقدية قدرها (١٠٠)

دينار . ولا يجوز ان تجتمع عضوية المجلسين ، الاعيان والنواب ، في شخص واحد .

دورة البرلمان : يجتمع البرلمان العراقي اربعة اجتماعات سنوية ، لكل نسخة اجتماع واحد مدته ستة اشهر ، يبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الاول . ويجتمع البرلمان بناء على دعوة الملك له ، واذا لم يدعه في الوقت المعين فانه يجتمع بحكم القانون .

ومجوز للملك عند اللزوم ان يعد أجل الاجتماع لاكثر من مدة
الستة الاشهر المذكورة .

انقاد البرلمان : بعد صدور الارادة الملكية بدعوة مجلس الأمة
الى الاجتماع ، يعقد المجلس جلسة مشتركة من المجلسين ، ثم يفتحه الملك
باحتيال يحضره الوزراء وكبار رجال الدولة . وعند تشريف جلالة
قاعة المجلس يلقى خطاب العرش الذي يستمع اليه الاعيان والنواب وهم
وقوف . والفاية من خطاب العرش أن يبين للملك لمجلس الأمة باختصار
سياسة الحكومة الداخلية والخارجية مع بيان الاعمال والمشاريع التي
تنوي القيام بها ، كتوثيق العلاقات مع الدول الاجنبية ، وتعزيز قوة
الدفاع الوطني والقيام بمشاريع عمرانية واقتصادية ونشر العلم ومعالجة
الاحوال الاقتصادية الخ ...

ومجوز للملك أن ينوب عنه رئيس الوزراء أو أحد الوزراء للقيام
بمراسيم الافتتاح والقاء خطاب العرش .
ثم ينفذ المجلسان بعد مغادرة جلالة الملك قاعة المجلس والانتها
من خطاب العرش ، ويجتمع كل منهما في قاعته الخاصة .

عقد الجلسات : لا يباشر أحد المجلسين اعماله ما لم يحضر اكثر من
نصف الاعضاء بواحد على الأقل ^(١) . وتصدر القرارات بأكثرية آراء

(١) ويراد بالاعضاء هنا الاعضاء المميزون فعلا بالنسبة لمجلس الاعيان او المنتخبين
فعلا بالنسبة لمجلس النواب . أما الخواهر فلا تدخل في الحساب .

الحاضرين ، واذا تساوت الآراء فتكون الجهة التي فيها الرئيس هي الراجعة . وفي اول الجلسة يملن الرئيس افتتاحها فيقرأ السكرتير محضر الجلسة السابقة ثم يوقع عليها مع السكرتير . ولكل عضو الحق في الاعتراض على ما يراه من الخطأ في ضبط المحضر . وتكون جلسات المجلسين علنية ، الا في الاحوال التي يطلب فيها احد الوزراء او اربعة من الاعيان او عشرة من النواب ان تجري المداولة سرا .

ولا يجوز لأحد دخول المجلس او التكلم فيه إلا للأعضاء والوزراء وكبار الموظفين الذين ينتدبهم الوزراء عند غيابهم ، او من يدعوهم المجلس الى ذلك . والعضو الذي يريد الكلام في موضوع ما عليه ان يسجل اسمه عند الكاتب او يستأذن الرئيس في أثناء الجلسة . وحينما يتكلم يقف ويوجه كلامه الى الرئيس او الى المجلس ، ولا يجوز له الاطالة والاسهاب في الكلام ، كما لا يجوز مقاطعته من قبل الآخرين . ويتكلم الوزير بترجيح على غيره .

ولكل عضو من أعضاء مجلس الأمة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستيضاحات وعلى الوزير الذي تخص الاسئلة وزارته ان يجيب ، الا اذا رأى ان ذلك ليس من مصلحة الدولة فيمتنع حينئذ عن الاجابة .

ويجدر بنا أن نشير الى الفرق بين السؤال والاستيضاح ، فالسؤال عبارة عن استفسار بسيط يتقدم به عضو مجلس الامة لمجرد الاستفهام عن بعض الامور أو للفت نظر الحكومة اليها ، والسؤال حق شفهني

للسائل له ان يتنازل عنه او عدم تعقيبه ، ولا يحق حيلثذ لنائب آخر ان يناقش فيه . اما الاستيضاح فهو طلب الايضاحات الشافية ومناقشة الحساب عن مسألة هامة تتعلق بمسؤولية الوزير او الحكومة ، وهو اكثر خطورة وأهمية من السؤال ، كما انه ملك لجميع اعضاء المجلس ، فلو تنازل عنه صاحبه فلذلك عضو في المجلس حق الاشتراك في مناقشته .

المزايا التي يتمتع بها اعضاء البرلمان العراقي : لا يعتبر اعضاء مجلس

الامة موظفين وانما هم ممن يشترك في وضع السياسة العامة للبلاد وذلك بالمهم من الصلاحيات التشريعية ومراقبة السلطة التنفيذية . وهم لا يمثلون المنطقة التي انتخبوا عنها فقط وانما يمثلون عموم البلاد العراقية . وبناء على ما لمجلس الامة من خطورة المهمة ، وسمو المنزلة فيجب ان تحفظ له حرمة وكرامته ، وان يضمن له استقلاله وعدم التمرض له او التأثير عليه ، ولذلك فقد نص القانون الاساسي العراقي على انه لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول الى المجلس او المراقبة على مقربة منه الا بطلب من رئيسه .

ولاجل ان يؤدي عضو مجلس الامة واجباته بحرية تامة واخلاص طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة ، فقد وضع القانون الاساسي احكاماً لحماية من مختلف التأثيرات كما منحه بعض الامتيازات ، ومن هذه الامتيازات ما يلي :

٦ — المكافأة المالية : يعطى اعضاء مجلس الامة مخصصات طيلة

مدة العضوية قدرها خمسون ديناراً شهرياً للمعين واربعون ديناراً للنائب،
هذا عدا مخصصات السفر ومخصصات غلاء المعيشة .

٢ — الحصانة البرلمانية : وتتجلى هذه الحصانة في انه لا يجوز

توقيف او محاكمة احد اعضاء مجلس الامة ما لم يصدر من المجلس الذي
ينتسب اليه قرار بالاكثريه بوجود الاسباب الكافية لاتهامه ، ورفع
الحصانة البرلمانية عنه . او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جنائية مشهودة
— كأن يلقى القبض عليه وهو متلبس بجريمة القتل — واذا اوقف احد
الاعضاء لسبب ما في أثناء عطلة البرلمان فعلى الحكومة ان تعلم
المجلس بذلك عند اجتماعه مع تقديم الايضاحات وبيان الاسباب
الموجبة لذلك .

٣ — عدم مسؤولية عضو مجلس الامة عن اقواله وآرائه التي يبدئها

في المجلس : فقد نص القانون الاساسي على ان لكل عضو حرية الكلام
التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي ينتسب اليه ، ولا تتخذ اية اجراءات
قانونية ضده من اجل تصويت او بيان رأي اولقاء خطبة في مداولات
المجلس ومباحثاته .

وهكذا يصبح عضو مجلس الامة العراقي في مأمن من اي ضنط

او تأثير من جانب الحكومة ، وبذلك يتيسر له ان يؤدي واجباته بحرية
تامة دون خوف او وجل .

وظائف مجلس الامة : تتناول اعمال مجلس الامة الامور التالية :-

١ — تشريع القوانين : ينص القانون الاساسي المراقى على ان

السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة والملك ، ولهذه السلطة وحدها
حق وضع القوانين وتمديلها والغاءها .

٢ — الرقابة المالية : بالرغم من ان القانون الاساسي يمنع السلطة

التشريعية من اقتراح القوانين المالية ، فانها لا تكتسب الصفة الشرعية
الا بعد موافقته عليها فالمجلس والحالة هذه يراقب الامور المالية للدولة
ولاجل ان تكون هذه المراقبة فعليه دقة فقد انشئت دائرة مراقب
الحسابات لتدقيق حسابات الدولة وتصرفاتها المالية وتقديم تقرير مفصل
بشأنها الى مجلس الامة .

٣ — رقابة السلطة التنفيذية (الحكومة) : وهذه الوظيفة في الواقع

من اهم وظائف السلطة التشريعية ، فلو لم يكن لمجلس الامة حق مراقبة
اعمال الحكومة ومحاسبة والاشراف على تطبيق القوانين ، لضاعت
الفائدة المتوخاة من التشريع . اذ ان المهم من وجود القوانين ليس
نصوصها فحسب وانما كيفية تطبيقها . فاذا لم تطبق بدقة وراعى احكامها

كما يجب ، لما كانت هناك اية فائدة من وجودها . ومما لا شك فيه انه لولا وجود هذه السلطة بيد مجلس الامة لكان من المحتمل ان تستبد الحكومة باعمالها وتشتط في تصرفاتها ولا تتقيد بالقوانين كما هو المطلوب . وتشمل رقابة مجلس الامة لاعمال السلطة التنفيذية الملك ايضاً باعتبارها جزءاً من هذه السلطة فقد نص القانون الاساسي على انه لا يجوز للملك ان يتولى عرشاً اجنبياً الا بعد موافقة مجلس الامة .

وسائل الرقابة البرلمانية : رأينا في أول هذا الفصل ، عند البحث في جلسات مجلس الامة ان لكل عضو من الاعضاء حق توجيه الاسئلة والاستيضاحات ، الى كل وزير فيما يخص امور وزارته . ان هذا الحق فرع من الرقابة على اعمال الحكومة وتصرفاتها . والى جانب هذا هناك وسائل اخرى يرأب البرلمان بواسطتها السلطة التنفيذية ، ومن هذه الوسائل اللجان التي تتألف في داخل كل من مجلسي الامة ، سواء كانت دائمية او موقته . وهذه اللجان تطلع على كثير من الامور والحقائق في اثناء دراستها اللوائح وتقديمها تقاريرها عنها الى المجلس ، وبذلك يتسنى لها مراقبة ما يجري من الامور في تلك الناحية فتوجه انظار المجلس اليها او تنبه الحكومة الى وجه الخطأ فيها .

ومن الوسائل الاخرى المهمة ، المرائض التي يقدمها افراد الشعب الى البرلمان ، فيتخذ البرلمان هذه المرائض وسيلة لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، حيث يستفسر من الوزارة التي تخصها المريضة ويحقق معها

فما جاء بتلك المريضة حتى يصل الى نتيجة تتفق والقوانين السائدة في البلاد .

ويمجدد بنا ان لا تنسى الاحزاب المعارضة الموجودة في المجالس ، تلك الاحزاب التي تقف لاعمال الحكومة بالمرصاد ، فتكون بذلك خير رقيب على اعمالها وتصرفاتها . ثم مسئولية الوزارة تجاه مجلس الامة ، بحيث انها لا تستطيع البقاء في الحكم الا اذا كانت تتمتع بثقته ، فاذا ما سحب المجلس ثقته من الوزارة بمجموعها او من احد الوزراء ، فعلى الوزير او الوزارة كلها الاستقالة من الحكم .

بهذه الوسائل المتنوعة يستطيع مجلس الامة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية في النواحي المختلفة فيتسنى بذلك مراعاة احكام القوانين وتطبيقها وفق النرض الذي وضعت لاجله .

٢ - مجلس النواب

انتخاب مجلس النواب : تجري الانتخابات في المراق بموجب قانون الانتخاب ، وبموجبه يحق لكل عراقي من الذكور ان يكون ناخباً ومنتخباً (بكسر الخاء)^(١) اذا توفرت فيه الشروط الآتية : -

١ - ان يكون قد بلغ من العمر عشرين سنة ، وقد سجل اسمه

(١) الناخب : هو من له الحق في انتخاب المنتخبين (بكسر الخاء)

المنتخب : هو من له الحق في انتخاب النواب

في سجلات الانتخاب .

٢ - ان لا يكون محكوماً عليه بالأفلاس ، الا اذا اعيد اليه
اعتباره قانوناً .

٣ - ان لا يكون مجبوراً عليه من محكمة ولم يهلك حجره بعد .
٤ - ان لا يكون مجنوناً أو معتوهاً .

٥ - ان لا يكون محكوماً عليه بالسجن لمدة لا تقل عن سنة لجريرة
غير سياسية ، او محكوماً عليه بالسجن لاية مدة كانت عن جريمة مخلة
بالشرف كالسرقة والتزوير والرشوة وخيانة الامالة وغير ذلك .

وقد أشرنا سابقاً الى الشروط التي يجب ان تتوفر في الشخص كي
يحق له ان يصبح نائباً . ان الانتخابات لمجلس النواب تجري على درجتين
ففي الدرجة الاولى ينتخب (الناخبون) وهم الافراد الذين لهم حق
الانتخاب افراداً يقال لهم (المنتخبون) وفي المرحلة الثانية ينتخب هؤلاء
المنتخبون نواباً من المرشحين عن المنطقة ، وهؤلاء هم الذين يصبحون
اعضاء مجلس النواب .

المناطق الانتخابية : يقسم العراق لغرض اجراء الانتخابات الى
مناطق انتخابية ، ويعتبر كل قضاء منطقة انتخابية واحدة أو أكثر
بحسب كثرة نفوسه . فالقضاء الذي يحتوي على عدد من الذكور المسجلين
في دفتر النفوس لا يقل عن خمسة عشر ألفاً ولا يزيد عن السبعين ألفاً
يعتبر منطقة انتخابية واحدة . اما اذا كان عددهم في القضاء اكثر من
سبعين ألفاً فيقسم الى منطقتين انتخابيتين أو أكثر تحتوي كل منهما على

ما لا يقل عن عشرين ألفاً وما لا يزيد عن السبعين ألفاً من الذكور المسجلين . اما اذا كان عددهم في القضاء يقل عن خمسة عشر ألفاً فيضم ذلك القضاء الى قضاء آخر يجاوره او الى قسم منه بحيث تتكون منهما منطقة انتخابية تحتوي على ما لا يقل عن عشرين ألفاً ولا يزيد عن السبعين ألفاً من الذكور المسجلين وتعتبر كل ناحية او محلة شعبية انتخابية . وعند اللزوم يجوز ربط بعض المحلات في شعبة واحدة .

عملية الانتخاب : يمكن تلخيص اجراءات عملية الانتخاب بما يلي :

١ - تنظيم قوائم الناخبين : اذا حل مجلس النواب او انتهت مدته فعلى الموظف الاداري ^(١) أن يعلن فوراً لزوم تنظيم قوائم الناخبين ، وعلى اثر ذلك يقوم الوجهاء في كل محلة أو قرية بانتخاب ثلاثة اشخاص من بينهم يجتمعون مع المختار أو من يحل محله لتنظيم القوائم المطلوبة على أن يدخل فيها كافة المرافقين الذين لهم حق الانتخاب ، أي كل من توفرت فيه الشروط القانونية التي تؤهله لأن يكون ناخباً . وبعد اكمال هذه القوائم ترسل نسختان منها الى رئيس الادارة (المتصرف أو القائم مقام أو مدير الناحية) لتسجيلها في سجل موحد يعود لكل شعبة انتخابية ، ثم ترسل نسختان من هذا السجل الى الموظف الاداري ونسخة

(١) يراد بالموظف الاداري في هذا الباب القائم مقام أو المتصرف أو الموظف المعين من قبل وزير الداخلية لفرض الانتخاب .

واحدة الى لجنة التفتيش^(٢) للنظر فيما اذا كانت السجلات الواردة اليها منظمة وفق القانون والالتزامات الصادرة بشأنها وخالية من الخطأ والسهو والنقص والنزوير، ثم اجراء التصحيحات اللازمة عليها ان كان هناك ما يستوجب ذلك وبعد تصديق هذه السجلات تصحيح قوائم القرى والمحلات بموجبها ثم تعلق السجلات المصححة في مراكز الشعب الانتخابية والقوائم المصححة في الاماكن المناسبة من المحلات والقرى مدة سبعة أيام لاطلاع الجمهور عليها. وخلال هذه المدة يحق لكل شخص توفرت فيه شروط الانتخاب ولم يسجل اسمه، او وجد اسماً مسجلاً لا يحق لصاحبه الانتخاب، ان يمترض لدى لجنة التفتيش تحريراً، وعلى هذه اللجنة ان تدفق الاعتراض خلال ثلاثة أيام وتصدر قرارها فيه وتبلغه للمعترض، وعندئذ اذا قبل بقرارها فتصحح السجلات بموجبها، أما اذا رفض ولم يقتنع به فله ان يستأنفه لدى الحاكم المدين لشؤون الانتخابات خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه به، واذا قرر الحاكم قبول

(٢) لجان التفتيش تؤلف للإشراف على عملية الانتخابات. وبواسطة هذه اللجان والحكام الذين يرافقونها يمكن ضمان حسن سير الانتخابات ونزاهتها.

وهي تشكل في كل منطقة انتخابية من سبعة اعضاء اذا كان لها نائب واحد، ومن أحد عشر عضواً اذا كان لها نائبان، ومن خمسة عشر عضواً اذا كان لها ثلاثة نواب.

ولا انتخاب أعضاء لجنة التفتيش تقوم الهيئة الاختيارية في كل محلة من مراكز المنطقة الانتخابية بانتخاب خمسة أشخاص من سكان المحلة، ثم يجتمع هؤلاء المنتخبون لانتخاب لجنة التفتيش بالتصويت السري، وبعد انتخاب اللجنة يقوم أعضاؤها بانتخاب رئيس من بينهم بالتصويت السري كذلك.

الاعتراض فتصحح السجلات ، وقرار الحاكم في هذا الصدد يكون قطعياً لا يقبل الاستئناف والتبنيز .
وبعد مضي السبعة ايام ترفع القوائم ولا يقبل بمس ذلك أي اعتراض .

٢ — انتخاب المنتخبين : يجري انتخاب المنتخبين في مركز كل شعبة انتخابية في اليوم الذي تميزه لجنة التفتيش تحت مراقبة لجنة تدعى (لجنة الانتخاب) مؤلفة من خمسة اشخاص يختارهم لجنة التفتيش من بين الحائزين على مؤهلات المنتخب في مركز الشعبة وتحت رئاسة عضو من لجنة التفتيش تختاره هذه اللجنة بالاقتراع . ويجب أن يتم انتخاب المنتخبين قبل اليوم المعين لانتخاب النواب بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ويكون عددهم بنسبة منتخب واحد عن كل مائة ناخب . وفي اليوم المعين لانتخاب المنتخبين تجتمع لجنة الانتخاب في المسكن المخصص لها ، ثم يشرع بالانتخاب بطريقة التصويت السري ، وذلك بأن يعطى لكل ناخب ورقة مضمومة بختم اللجنة التفتيشية ليكتب فيها اسماً من يريد انتخابهم بالنسبة المقررة للشعبة الانتخابية التابع لها ، ويستطيع الناخب الذي لا يعرف الكتابة ان يستكتب غيره ، ثم تلقى هذه الأوراق في صناديق مغلقة ومختومة . وتقوم لجنة الانتخاب بمراقبة الناخبين لئلا يلقى أحدهم أكثر من ورقة واحدة .

وبعد الانتهاء من الانتخابات تفتح هذه الصناديق بحضور رئيس

لجنة الانتخاب مع مالا يقل عن ثلاثة من أعضائها ، ونحسب الأوراق ثم تحصى الأصوات التي نالها كل منتخب ، فالذين يحوزون على أغلبية الأصوات يصبحون منتخبين حيث تزودهم لجنة الانتخاب بوثائق (مضابط) تؤيد ذلك ، ثم تنظم هذه اللجنة وثيقة (مضبطة) بنتيجة الانتخاب وبعد توقيعها من قبل الرئيس وجميع الأعضاء تقدم الى اللجنة التنفيذية لتدوين أسماء جميع المنتخبين في سجل خاص لكل شعبة على حدة ، يعمل بموجبه الى أن يحل مجلس النواب أو تنتهي مدته .

٣ — انتخاب النواب : اذا كان عدد المرشحين عن منطقة انتخابية

لا يتجاوز عدد النواب الواجب انتخابهم عن تلك المنطقة فمندئذ لا حاجة لاجراء التصويت وانما يعتبر اولئك المرشحون نواباً بـ (التزكية) ويجب على الموظف الاداري بيان ذلك عند اعلانه اسماء المرشحين^(١) .

اما اذا كان عدد المرشحين عن منطقة انتخابية اكثر من العدد المقرر لها ، فمندئذ لابد من اجراء الانتخابات وذلك بان يجتمع المنتخبون في محل الانتخاب في اليوم المعين^(٢) حيث يعطى لكل منهم ورقة انتخاب مضمومة بختم لجنة التنفيذ وحاوية على عدد النواب الذين يجب انتخابهم

(١) بعين وزير الداخلية اليوم الذي يجب ان يجري فيه الانتخابات العامة لجميع المناطق الانتخابية ويمثل ذلك للجمهور في مدة لا تقل عن أربعين يوماً قبل التاريخ المذكور . وتعين صاهة الانتخاب من ذلك اليوم من قبل لجنة التنفيذ .

(٢) ومن ذلك يظهر ان قانون انتخاب النواب قد قبل بمبدأ الانتخاب بالتركية في حالة عدم وجود منافس ان يشرح نفسه .

واسماء المرشحين ممن توفرت فيهم شروط النيابة . مع تخصيص عدد الاسرائيليين والمسيحيين الواجب انتخابهم ايضاً ، وبحضور الحاكم المخصص لمراقبة سير الانتخابات ولجنة التفتيش يشرع بانتخاب النواب بطريقة التصويت السري ، وذلك بان يكتب كل منتخب اسماً من يريد انتخابهم من بين المرشحين على ورقة الانتخاب ، ثم يلقاها في صندوق الانتخاب المعلق المختوم بعد تدقيق وثيقته من قبل لجنة التفتيش للتأكد من هويته وكونه من المنتخبين . وتقوم هذه اللجنة بمراقبة القاء الاوراق لكيلا ياتي احدهم اكثر من ورقة واحدة . وللمنتخب الذي لا يعرف الكتابة ان يستكتب غيره .

واذا ظهر ان عدد المصوتين من المنتخبين لا يقل عن الستين بالمائة من مجموعهم فعلى لجنة التفتيش ان تمان بان عملية التصويت قد تمت ، أما اذا كان عددهم يقل عن ذلك فعلى اللجنة ان تقرر تأجيل اتمام التصويت الى يوم آخر حيث تتم عملية التصويت في ذلك اليوم مهما كان عدد المصوتين .

وبعد انتهاء عملية التصويت يفتح الصندوق من قبل لجنة التفتيش ولا يجوز بعد فتحه القاء أية ورقة انتخابية فيه . وبعد ان تحسب الاوراق تقرأ علانية ، وتكتب اسماء جميع المرشحين مع عدد الاصوات التي نالها كل منهم مهما كان عددها ، ثم تنظم وثيقة (مضبطة) بمدد الآراء التي نالها كل مرشح وترسل الى الموظف الاداري . ويجب على رئيس لجنة

التفتيش في نفس اليوم أو اليوم الذي يليه أن يمان نتيجة الانتخاب وذلك بحضور الموظف الإداري والحاكم ومن يحضر من المرشحين وغيرهم . ويكون المرشحون الذين يتألفون أكبر عدد من الأصوات في المنطقة نوابا . وإذا صادف أن تساوت الآراء فعلى لجنة التفتيش أن تبت في الأمر بالاقتراع بينهم .

ومن فاز بالنيابة تعطى له وثيقة (مضبطة) موقعة من قبل الحاكم وللوظف الإداري ولجنة التفتيش كما ترسل نسخة منها إلى وزارة الداخلية . وأخرى إلى رئاسة مجلس النواب .

ويتوقف عدد نواب كل منطقة انتخابية على عدد الذكور المسجلين في دتر النفوس ممن لهم حق الانتخاب . وذلك بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف منهم ، إلا أنه إذا كان عددهم في المنطقة الانتخابية الواحدة أقل من عشرين ألفا ولكن لا يقل عن خمسة عشر ألفا ، أو كان عددهم فيها يزيد على العشرين ألفا ولكن لا يزيد على الثلاثين ألفا فينتخب عنها نائب واحد . أما إذا كان عددهم يتجاوز الثلاثين ألفا فينتخب عنها نائبان . وإذا كان عددهم يتجاوز الخمسين ألفا فينتخب عنها ثلاثة نواب . ويضاف إلى ذلك أن يكون لكل من الطائفتين المسيحية والمسيحية عدد من النواب ينتخبون عن الولاية بغداد والبصرة والموصل على أساس الترشيع كما يلي :

مسيحي	اسرائيلي	
٢	٣	في قضاء مركز لواء بغداد
١	٢	في قضاء مركز لواء البصرة
٣	١	في قضاء مركز لواء الموصل

ولا يعتبر المنتخب للنيابة نائباً بصورة نهائية ما لم تصدق مضبطته من قبل مجلس النواب . ولا يجوز لشخص أن يرشح نفسه عن أكثر من ثلاث مناطق انتخابية ^(١) ، وإذا انتخب شخص نائباً عن أكثر من منطقة انتخابية واحدة فعليه أن يختار المنطقة التي يرغب أن يمثلها خلال ثمانية أيام من تاريخ إخباره بانتخابه . وللموظفين الذين يفوزون في الانتخابات حق الخيار بين قبول النيابة ورفضها ، ومن يختار منهم النيابة فعليه أن يستقيل من وظيفته خلال المدة المذكورة ، عدا الوزراء ، حيث يحتفظون بمراكزهم ويجب أن لا يغرب عن باننا ان النائب يعتبر ممثلاً لجميع البلاد المراقبة وليس لمنطقته الانتخابية حسب .

أما المنتخبون الذين لم يفوزوا بالنيابة ، فانهم يحتفظون بمراكزهم طيلة مدة الدورة البرلمانية ، حتى اذا ما شغل كرسي في المجلس اجتمعوا وانتخبوا نائباً لسده .

ضمان حرية الانتخابات : لأجل ان يكون مجلس النواب ممثلاً

(١) عدا الاسرائيليين والمسيحيين حيث لا يجوز لاحدهم ترشيح نفسه في أكثر من وحدة ادارية واحدة . ويراد بالوحدة الادارية أحد الاقضية المذكورة أعلاه .

حقبة قياً للامة ومبراً عن آرائها ورغباتها ، فيجب ان يكون للشخاص الحرية التامة في انتخاب الافراد الذين يثق بهم ويعتمد عليهم ، وان لا يكون هناك أي منعه أو تدخل يحول دون تحقيق هذه الغاية .

ولضمان حرية الانتخابات فقد أوجب قانون الانتخاب أن تكون هذه الانتخابات بالتصويت السري ، ومنع القبض على أحد القادمين للاشتراك في الانتخاب أو المائدين منه أو الحاضرين في محله ، من أجل دين للحكومة عليه . ولم يحز رؤساء الادارة والحكام ومدراء الشرطة والقواد المسكرين أن يرشحوا أنفسهم للانتخاب في المناطق الانتخابية التي هي ضمن اختصاصهم خوفاً من تأثيرهم على سير الانتخابات وحريتها . وفسح أمام الأفراد طرق المراجعة والشكوى عند حصول ما يضر بحقوقهم الانتخابية كما اعتبر التلاعب في شؤون الانتخابات جريمة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة أو بهما معاً . ومن الامور التي تعتبر تلاعباً في شؤون الانتخابات ما يلي :-

١- اذا صوت شخص لاحق له بالانتخاب أو صوت باسم شخص آخر .

٢- اذا استعمل الشدة أو التهديد أو الاحتيال أو النفوذ للتأثير على الانتخاب .

٣- اذا أعطي أو قبل هدية أو رشوة أو منفعة أو وعد بها للتأثير على الانتخاب .

٤- اذا طلب شخص الى شخص آخر أن يسجل اسماً معيناً فسجل غيره .

٥ - إذا افسد معاملات الانتخاب بنشره الاراجيف والاشاعات الكاذبة عن أحد المرشحين للانتخاب .

اجتماعات مجلس النواب : يجتمع مجلس النواب في قاعته الخاصة بعد الانتهاء من سماع خطاب العرش ، فيترأس الجلسة اكبر النواب سناء ويقوم بالكتابة أصغرهم . وإذا كان اجتماع المجلس هو الاجتماع الاول بعد اجراء الانتخابات ، فلا بد من قيامه بتدقيق مضابط النواب والتصديق عليها ، لكي يكتسب الأعضاء بذلك صفة النيابة . ثم يقسم كل نائب اليمين التالية .

« اقسم بالله انني أخلص للملك - مع ذكر اسمه - واحافظ على القانون الأساسي وأخدم الامة والوطن واحسن القيام بواجباتي النيابية » . وبعد ذلك يشرع المجلس بانتخاب ديوان الرئاسة المؤلف من الرئيس ونائبيه وكاتيين ، وعلى المجلس أن يقدم نتيجة هذا الانتخاب الى الملك ليصدقها . وتدوم وظيفة ديوان الرئاسة سنة واحدة تبدأ بالاجتماع الذي جرى فيه الانتخاب وتنتهي بيوم افتتاح المجلس للاجتماع الذي يليه . ولذلك يحدد هذا الديوان في أول كل اجتماع عادي .

ثم يشرع المجلس في انتخاب اللجان ، وعددها تسع وهي :

- ١- لجنة المراجعات والمرائض
- ٢- لجنة الشؤون الداخلية
- ٣- لجنة الشؤون الخارجية
- ٤- لجنة الشؤون الحقوقية
- ٥- لجنة الشؤون العسكرية
- ٦- لجنة الشؤون الاقتصادية

٧- لجنة الشؤون المالية ٨- لجنة شؤون المعارف

٩- لجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية

وهذه اللجان دئمية ، ولا يجوز للنائب ان يكون عضواً في اكثر من لجنتين دائمتين . وهناك لجان تؤلف بصورة وقتية لدرس قضية ما ثم تحل بعد اتمام مهمتها . ومثال ذلك لجنة الجواب على خطاب العرش ولجنة تدقيق مضابط الانتخابات .

انتهاء الحياة النيابية للنائب : تنتهي حياة النائب النيابية في الحالات

التالية :

- ١ - اذا انتهت الدورة البرلمانية ، أو اذا حل المجلس قبل انتهاء الدورة المذكورة . ولكن هذا لا يمنع من انتخابه نائباً للمجلس القادم .
- ٢ - اذا استقال من مركزه ووافق المجلس على استقالته . والذي يريد ان يستقيل من النواب عليه ان يقدم استقالته الى الرئيس تحريراً .
- ٣ - اذا تغيب مدة اكثر من شهر من غير اذن أو عذر مشروع مع موافقة المجلس على اعتباره مستقيلاً .

٣ - مجلس الاعيان

تأليف مجلس الاعيان : يتألف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز

ربع مجموع النواب يمينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده باعمالهم ، ومن لهم ماض مجيد في خدمة الدولة والوطن . ومدة العضوية في هذا

المجلس ثمانى سنوات تبدأ من تاريخ التعيين ، ويجوز إعادة تعيين الاعضاء السابقين .

وقد اشترط القانون الاساسي العراقي ان تتوفر في المين نفس الشروط التي يجب توفرها في اعضاء مجلس النواب ، عدا السن حيث لا يجوز ان يقل عمر المين عن اربعين سنة .

جلسات مجلس الاعيان : يجتمع مجلس الاعيان ويمطل عند اجتماع وتمطيل مجلس النواب . وهم يجتمعون في قاعتهم بعد الانتهاء من سماع خطاب العرش ، ورأس الجلسة اكبرهم سناً ، ويقسم كل منهم بين الاخلاص للملك والدستور كما هي الحالة في المين التي يقسمها اعضاء مجلس النواب . ثم ينتخب المجلس الرئيس ونائبه وعضوين آخرين فيتألف من ذلك ديوان الرئاسة ، وتدوم وظيفة هذا الديوان سنة واحدة كما هي الحالة في المجلس النيابي .

أما اللجان فتنتخب من بين الاعضاء كلما مست الحاجة ، فتنتخب ، مثلاً في ابتداء كل اجتماع اعتيادي لجنة ، وقتة للجواب على خطاب العرش .

٤ - - عملية تشريع القوانين

ان المراحل التي تمر بها اللائحة لكي تصبح قانوناً واجب التنفيذ هي :

١ — اقتراح اللائحة القانونية .

٢ — تحضيرها .

٣ — تشريعها .

٤ — اصدارها وتنفيذها .

وسنحاول فيما يلي ان نشرح كلا من هذه الخطوات بشيء من

التفصيل :

اقتراح اللوائح القانونية : تقترح اللوائح القانونية من قبل الوزارة

أو مجلس النواب ، إذ أنه للوزارة الحق باقتراح اي لائحة قانونية ، كما

ان لها وحدها حق اقتراح القوانين التي تتعلق بالامور المالية . وكذلك

لكل عضو من أعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة قانونية

هذا ما يتعلق بالامور المالية ، على شرط ان يؤيده عشرة من زملائه ،

فاذا قبل المجلس هذا الاقتراح يودعه الى مجلس الوزراء لتحضير اللائحة

واما اذا رفض الاقتراح فلا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه . اما

اعضاء مجلس الاعيان فليس لهم حق اقتراح القوانين مهما كان نوعها .

تحضير اللائحة : تعد كل وزارة اللائحة القانونية التي تخصها . فاذا

لويده من قانون لمساخة الامية مثلا ، فوزارة المعارف باعتبارها الوزارة

المتخصصة بشئون التعليم ، تكون ادرى من غيرها بكيفية مساخة الامية

وما هي الطرق الواجب اتباعها والتدابير اللازمة اتخاذها لتحقيق هذه الغاية

ولذلك فانها هي التي تحضر اللائحة القانونية (اي مسودة القانون)

لهذا الغرض . واذا أريد سن قانون للاستهلاك ، فوزارة المالية هي التي تضع اللائحة بصفتها الوزارة المختصة بقضايا البلاد المالية . وهكذا فكل وزارة تمد اللائحة لكل قانون يقترح وله علاقة باختصاصها . ثم تقدم تلك اللائحة الى مجلس الوزراء فيطلع عليها ويناقشها وبعد ان يوافق عليها يرسلها الى دائرة التدوين القانوني التي تضع اللائحة بصيغتها القانونية . فتنبه مجلس الوزراء الى ما في اللائحة من المواد المتناقضة ، او الى ما فيها مما يناقض القوانين الاخرى التي سبق ان صدرت في البلاد كما انها هي التي تتولى تهذيب لغة اللائحة وتعيد سبكها بقالب عربي فصيح . وبعد ذلك تردها الى مجلس الوزراء الذي يقرها نهائيا بمد المذاكرة فيها ، ثم يحيلها الى احد مجلسي الامة مرفقة بتقرير مسهب يبين الاسباب الموجبة لوضعها . وينص الدستور العراقي على وجوب عرض اللوائح الى مجلس النواب اولا ، فاذا قبلها يرفعها الى مجلس الاعيان .

تشريع اللائحة : بعد أن تتسلم رئاسة مجلس النواب اللائحة يوزعها الرئيس على أعضاء المجلس ويمين يوماً لقراءتها للمرة الاولى ، فاذا وافق عليها المجلس مبدئياً فانها تحال الى اللجنة المختصة لدرسها وتقديم تقرير بشأنها الى المجلس تضمنه مقترحاتها وما تراه من التعديل فيها ، ثم ترفعه باقتراحها بقبول اللائحة أو عدم قبولها . فتضع اللائحة بشكل جديد . نتذكر كل مادة من موادها كما جاءت بها الحكومة ، وتضع بجانبها المادة

بالشكل الذي تقترحه . وبعد ان تنجز اللجنة هذا التقرير تقدمه إلى رئيس المجلس الذي يوزعه على النواب ويمين يوماً للمذاكرة فيه . وتدور المذاكرة في تقرير اللجنة حول اللائحة من حيث أسسها ، ثم يسأل الرئيس المجلس إذا كان يرغب في المباشرة بمذاكرة المواد ومناقشتها ، فإذا رفض المجلس ذلك تمد اللائحة مرفوضة . أما إذا أبدى الموافقة فإنه يبادر بمذاكرة اللائحة ومناقشتها مادة فمادة ويصوت عليها . ولكل نائب الحق في اقتراح تعديلات جديدة أثناء مذاكرة المواد ، وهكذا تنتهي القراءة الثانية . ثم يعين الرئيس يوماً للقراءة الثالثة (على أن لا تقل للمدة بين القراءتين الثانية والثالثة عن ثلاثة أيام ، عدا اللوائح المستعجلة ، فإن التصويت عليها يكون عند انتهاء القراءة الثانية) فنقرأ اللائحة بأكملها ويصوت عليها جملة . وهنا يتم عمل مجلس النواب ، فيرسل الرئيس نسختين من اللائحة بعد أن يوقعها بامضائه ويختتمها بمختم المجلس ، الواحدة إلى ديوان رئاسة مجلس الأعيان ، والأخرى إلى ديوان مجلس الوزراء .

وتمر اللائحة في مجلس الأعيان بنفس الأدوار التي مرت بها في مجلس النواب ، فإذا وافق عليها هذا المجلس رفع إلى الملك لتتقنن بالإرادة الملكية . أما إذا رفضها مجلس الأعيان أو قرر تعديلها ، فإنه يعيدها إلى مجلس النواب مع ما يقترحه من التعديل فيها ، فإذا رفض مجلس النواب هذا التعديل الذي أقره مجلس الأعيان وأصر هذا المجلس على ذلك ،

فتمتد جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان للمفاوضة في المواد المختلف عليها فقط ، فاذا قبلت اللائحة اكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلس المشترك تعتبر مصدقة من قبل المجلسين . أما اذا رفضها المجلس المشترك فلا يجوز ان ترفع ثانية الى أحد المجلسين طيلة مدة الاجتماع نفسه .

وفي حالة قبول اللائحة ترسل الى الملك ، فاما ان يصدقها او يعيدها مع بيان الاسباب الموجبة ، خلال ثلاثة اشهر ، إلا اذا قرر أحد المجلسين تعجيلها ، فيقتضي حينئذ تصديقها أو اعادتها خلال خمسة عشر يوما مع بيان الاسباب الموجبة ، لامادة النظر فيها ، واذا لم تعد خلال المدة المأمينة فانها تعتبر مصدقة .

اصدار القانون وتنفيذه : بعد ان تقرن اللائحة التي أعدها مجلس الوزراء واقرها مجلس الامة ، بالارادة الملكية تصبح قانونا ، ولكنه لا ينفذ إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية . وعند نشر القانون يتسنى للوزارة التي يهمها أمره ان تنفذه ، ويصبح الافراد ملزمين بوجوب مراعاة أحكامه .

٥ - القوانين والقرارات والهيئات في المجتمع

لقد سبق ان اشرنا في مناسبات عديدة الى ان الانسان يميل بفطرته الى الاجتماع مع الآخرين من أبناء جنسه ، وانه محتاج الى ميوتهم ،

فهو لا يستطيع ان يعيش منفرداً بل لم يوجد الإنسان يوماً الا وهو عضو في مجتمع ، مهما كان هذا المجتمع صغيراً او كبيراً . ولكي يسير هذا المجتمع سيراً حسناً وتستقيم اموره بشكل يؤدي به الى تحقيق اهدافه ، ويكفل له الرقي والتقدم ، فان هناك حدوداً بين افراده في تصرفاتهم وعلاقاتهم ببعضهم . فلكل منهم حقوق معينة وعليه واجبات معينة . وهذه العلاقات بين الافراد تحددها الانظمة والقوانين التي تسود ذلك المجتمع . وعلى ذلك يصبح وجود القوانين والانظمة امراً ضرورياً لتنظيم الروابط الاجتماعية ، وليبين ما لكل فرد من الحقوق في مجتمعه وما عليه من الواجبات تجاه الآخرين .

وحينما بحثنا في المدرسة كمجتمع صغير ، رأينا انها لا تستطيع تحقيق غاياتها التي اسست من اجلها ما لم تنتظم علاقات افرادها ببعضهم ، وتحدد حرياتهم وتصرفاتهم فتبين حقوق كل منهم وواجباته . ولذلك قلنا ان على كل فرد فيها ان يطيع تلك القوانين والانظمة الموضوعة لمصلحته باعتبارها عضواً في المجتمع المدرسي ، وان ذلك وحده كافي لتقديم المدرسة ووصولها الى اهدافها .

ان هذا ما نراه في المجتمع ايضاً ، فالفرد باعتباره عضواً فيه فهو لا يستطيع ان يتمتع بحرية طبيعية مطلقة ، لان ذلك يؤدي الى تعارض حريته مع حريات الآخرين . فلا بد اذن من تحديد حريات الفرد وجعلها ضمن نطاق حريات الآخرين . وفي الواقع ان حريات الفرد

لا تظهر وتنمو إلا بين حريات أفراد مجتمعه . على أن تحديد الحريات بالشكل الذي يضمن مصالح المجتمع وتعاون أفراده ويكفل تقدمه ، لا يمكن أن يتم إلا بواسطة القوانين والأنظمة . والذي يظهر لنا من هذا انه لولا وجود القوانين والأنظمة في المجتمع لعمت الفوضى فيه وسادته الظلم والظلميان والتجاوز على حقوق وحريات الآخرين . فالقوانين بهذا الاعتبار ضرورية لمحافظة حقوق الافراد وصيانة حرياتهم وتطمين نفوسهم .

وأطاعة القوانين والأنظمة في المجتمع ضرورية كضرورتها للمدرسة وكما طلبنا الى الطالب أن يطيع قوانين وأنظمة مدرسته بدافع ذاتي ، لا رغبة في ثواب ولا خوفا من عقاب ، فكذلك يطلب الى جميع أفراد المجتمع ان يحترموا قوانين مجتمعتهم وأنظمتهم ، ليس لأن هناك سلطة تهيئها وتجبر الناس على سراطها ، وانما لأنهم يمتدنون انفسا موضوعة لضمان مصالحهم وتنظيم علاقاتهم ببعضهم ، فيطيعونها بصورة ذاتية ومحترمون .

لقد أصبح اليوم من مقاييس درجة الحضارة في أي مجتمع من المجتمعات . درجة مساهمة الافراد ورأيهم في تشريع القوانين والأنظمة وأطاعة أفراد ذلك المجتمع لما فيه من أنظمة وقوانين . فالمجتمع الراق هو الذي يسوده النظام في كافة شؤون حياته . وهذا النظام ناتج من روح الطاعة لقوانينه من قبل أفراده وعدم خروجهم عليها لتقديرهم لها وفهمهم

الغاية التي وضعت من اجلها . اما الأمم المتأخرة فتسودها الفوضى الناتجة
عن خروج ابناءها على انظمتها وقوانينها فيؤدي ذلك الى تفكك هراها
وضيف علاقات افرادها ببعضهم وعدم التعاون فيما بينهم لعدم تحديد
حقوق كل منهم وواجباته .

والذي نستخلصه من هذا ان على كل فرد ، باعتباره عضواً في
مجتمع ، ان يطيع أنظمة وقوانين مجتمعه ويتعاون مع اولى الامر في
تطبيقها وعدم الخروج عليها . لا يحدوه الى ذلك الخوف من العقاب وإنما
شعوره بالمسؤولية وتقديره للمصلحة العامة التي وضعت تلك القوانين
والأنظمة من اجلها .

ولا بد من التنويه هنا الى ان القوانين يصدرها مجلس الامة
بالاشتراك مع الملك اما الأنظمة فيصدرها مجلس الوزراء مع الملك وتوضع
لتفصيل احكام القوانين وتعتبر اقل قوة منها .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١ — مم تتألف السلطة التشريعية في العراق ؟
- ٢ — ما هي مزايا تكون السلطة التشريعية من مجلسين ؟
- ٣ — ما هي شروط العضوية في البرلمان العراقي ؟
- ٤ — ما هو مقدار الدورة البرلمانية وكيف يعقد البرلمان دورته ؟
- ٥ — كيف تعقد الجلسات البرلمانية وكيف تجري المناقشات فيها ؟
- ٦ — ما هي للزايا التي يتمتع بها أعضاء البرلمان العراقي ؟
- ٧ — ما هي وظائف مجلس الامة ؟
- ٨ — ما العلاقة بين البرلمان وبين السلطة التنفيذية في العراق ؟
- ٩ — ما هي الشروط التي يجب توفرها في عضو مجلس النواب ؟
- ١٠ — اذكر الخطوات التي يلزم اتباعها لانتخاب مجلس النواب ؟
- ١١ — كيف يجتمع مجلس النواب وما هي اللجان التي تؤلف فيه ؟
- ١٢ — كيف تنتهي الحياة النيابية للنائب العراقي ؟
- ١٣ — ما هي مؤهلات المين وكيف يعين ؟
- ١٤ — كيف تسن القوانين في العراق ؟
- ١٥ — كيف يشترك الملك في سن القوانين ؟
- ١٦ — ما الفرق بين القوانين والأنظمة وما هي أهميتها للمجتمع ؟

السلطة التنفيذية

١ - السلطة التنفيذية وانحصارها

تتألف السلطة التنفيذية في العراق من الملك والوزارة ويطلق على الوزارة أحياناً اسم (الحكومة) . وتقوم الوزارة بإدارة السلطة التنفيذية وهي مسؤولة عن جميع أعمالها تجاه مجلس الأمة ؟

ان الملك هو الذي يختار رئيس الوزراء ويعهد اليه بتأليف الوزارة والرئيس يرشح أعضاء وزارته ويمرض أسماءهم على الملك لإصدار الارادة الملكية بتميينهم . وكما ان الملك يعين الوزراء فهو الذي يقبل استقالتهم من مناصبهم . وشروط المضوية في الوزارة هي نفس شروط عضوية البرلمان . ويشترط في الوزير أن يكون عضواً في أحد المجلسين ، النواب أو الأعيان ، ولا يبقى في الوزارة اكثر من ستة أشهر اذا لم يعين عضواً في مجلس الاعيان او ينتخب لمجلس النواب .

وحيثما يصبح الوزير عضواً في مجلس الأمة لا يتقاضى مخصصات المضوية وإنما يكتفى براتب الوزارة فقط . وللوزير حق الكلام في المجلسين إلا انه لا حق له بالتصويت على القوانين إلا في المجلس الذي ينتسب اليه . وحذراً من ان يستغل الوزير مركزه وتفوضه في شراء اموال الدولة بأثمان بخسة ، فقد منع القانون الاساسي العراقي شراء

الوزير واستتجاره لأموال الدولة وأملأها بها كان نوعها علما هو في دست الوزارة .

مجلس الوزراء : يجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات التي تتعلق بأكثر من وزارة واحدة ، او لبحث في جميع الامور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات المختلفة . ثم يعرض رئيس الوزراء مقررات المجلس على الملك لتلقي اوامره بشأنها .

مسئولية الوزارة : يظهر لنا من بحثنا هذا ان الوزراء هم الذين يباشرون اعمال السلطة التنفيذية فعلا ، ولذلك فانهم يتحملون مسؤولية اعمالهم . وتصدر الارادات الملكية في مختلف شئون الدولة بتوقيع رئيس الوزراء والوزير المختص ، الى جانب توقيع صاحب الجلالة الملك . والوزراء مسئولون بالتضامن امام مجلس النواب عن كافة الشئون التي تقوم بها الوزارات ، اي عن السياسة العامة التي يتبعونها في ادارة امور الدولة . كما ان كل وزير مسئول على انفراد عن اعمال وزارته وما يرتبط بها من الدوائر . فاذا ما وجد المجلس انحرافا في سياسة الوزير او الوزارة كلها عن المصلحة العامة ، فله ان يسحب ثقته من ذلك الوزير او الوزارة كلها . وعلى الوزارة ان تستقيل من الحكم اذا قرر المجلس عدم الثقة بها بأكثرية الاعضاء الحاضرين . اما اذا كان القرار المذكور يمس احد الوزراء فقط فعلى ذلك الوزير ان يستقيل . وعلى المجلس ان

يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة الى مدة لا تتجاوز ثمانية ايام اذا طلب ذلك رئيس الوزراء او الوزير الذي يهيمه الموضوع ، على شرط أن لا يحل المجلس خلال هذه المدة .

اما اذا ارتكب احد الوزراء جرما يتعلق بوظيفته فانه يحاكم امام المحكمة العليا التي تتشكل لهذه الغاية ، وذلك بناء على قرار اتهاوي يصدر من مجلس النواب بحقه .

٢ - الوزارات المختلفة ورؤسائها الرئيسية:

ينص القانون الاساسي العراقي على ان عدد الوزراء يجب ان لا يقل عن السبعة بعضهم رئيس الوزراء ، وهذا معناه امكان زيادة عدد الوزراء على حسب حاجة المملكة . وتوجد الآن تسع وزارات ، نحاول ان نلقي نظرة سريعة على واجبات كل منها واهم مؤسساتها :-

١ - وزارة المعارف :

تتولى هذه الوزارة شئون التربية والتعليم ورفع مستوى البلاد الثقافي ، بمحاربة الجهل ونشر العلم وبث الروح الوطنية . ولذلك فهي تؤسس المدارس على اختلاف انواعها ودرجاتها ، وتراقب المدارس الاهلية والاجنبية ، وتشجع الحركة العلمية في البلاد من تأليف وترجمة وتعنى بالآثار القديمة وتنشئ المتاحف لصيانتها ، كما تنشئ المكتبات العامة ، وتعمل على بث الروح الرياضية في النفوس ، وغايتها من ذلك

إعداد جيل متقف قوي الجسم متين الاخلاق .

ويعتبر وزير المعارف المرجع الاعلى في الوزارة ، وهو المسئول عن ادارة شئونها وحسن قيام جميع موظفيها بواجباتهم .

وتتألف هذه الوزارة من المديريات والدوائر الرئيسية التالية :

(١) - المديرية العامة للتعليم العالي : وهي مكلفة بإدارة شؤون المعاهد

للغاية المرتبطة بوزارة المعارف ، كما تتولى شؤون البعثات العلمية وتبادل الشهادات ، وتشرف على حركة الترجمة والتأليف وتشجيعها .

(٢) - المديرية العامة للتعليم الثانوي والمني : لإدارة شؤون المدارس

المتوسطة والاعدادية ومدارس الزراعة والتجارة والصناعة والفنون
البيئية ودور المعلمين للمدارس الابتدائية والريفية .

(٣) - المديرية العامة للتعليم الابتدائي : وهي مسؤولة عن ادارة

شؤون المدارس الابتدائية ، ومكافحة الامية واعداد مناهج للاذاعة
الشمسية ، وعرض رقوق سينمائية ثقافية على الشعب .

(٤) - سكرتيرية الوزارة : وترتبط بها دوائر ذاتية والحسابات

والنجهيزات وشعبة الادارة والاوراق ومديريات المعارف في الالوية .

(٥) - للفتشية العامة : وهي مكلفة بتفتيش وارشاد المدارس

والمعلمين والطلاب في المدارس الرسمية والأهلية والاجنبية ، وذلك من
النواحي التعليمية والأخلاقية ، وتأمين الاتجاهات الوطنية والقومية .

وملاحظة الاقسام الداخلية، وكذلك مراقبة سلوك الموظفين والمدرسين والطلاب.

(٦) - مديرية الآثار القديمة العامة : وتنى بالمحافظة على الآثار القديمة في البلاد بما تؤسسه من المتاحف وما تقوم به من أعمال لصيانة الآثار والمحافظة عليها. كما تقوم بالبحث عن الاماكن الأثرية غير المعروفة وتتبع الاكتشافات الأثرية التي تحدث في أثناء الحفريات والتنقيبات.

(٧) - مديرية صحة المعارف : ومهمتها تنظيم الخدمات الصحية في المدارس.

(٨) - مديرية التربية البدنية : وهي مسؤولة عن تنظيم وإدارة الألعاب الرياضية والكشافية والمخيمات والسفرات ونوادي الطلاب وجميع ما يتعلق بالنشاط المدرسي.

(٩) - مديرية المباني : وهي مسؤولة عن انشاء الأبنية المائدة للمعارف وترميمها وصيانتها.

أما إدارة المعارف في الأولوية ، فإن العراق يقسم الى اربع عشرة (مديرية معارف لواء) ومركز كل منها في مركز اللواء ، ويرأس كلا منها مدير مسئول عن حسن ادارة وسير جميع المدارس في لوائه .

٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية :

وتنى بقضايا البلاد الاجتماعية ، فتتم باحوال البلاد الصحية والأخلاقية وشئون العمال ، وتحسين النسل وتكثيره ، والعناية بالأطفال

واصلاح المجرمين . كما انها تعمل على مقاومة البطالة بين الطبقات العاملة وتقوم بتنظيم القرى وتشجيع الحركة الرياضية في البلاد . وأهم الدوائر التي تتألف منها هذه الوزارة هي :

(١) مديرية الشؤون الصحية والاجتماعية العامة : وهي التي تقوم بالناية بشئون البلاد الصحية من حيث الوقاية والعلاج بما تؤسسه من المستشفيات والمستوصفات ، وتدير شئون الاطباء والصيادلة وتشرف على اعمالهم ، هذا بالاضافة الى الواجبات الاجتماعية الاخرى التي تقوم بها . وتتألف هذه المديرية من عدة شعب اهمها : شعبة الصحة المكلفة بتسيير شئون البلاد الصحية ، وشعبة المال التي تتولى ادارة المال ومراقبة المصانع ومكافحة البطالة والعمل على تنظيم حياة الطبقة العاملة في البلاد . وكذلك الاهتمام بشئون الفلاحين واتخاذ ما يلزم لتحسين احوالهم ورفع مستوى معيشتهم . ثم شعبة الامور الاجتماعية ومهمتها الاشراف على الجمعيات المختلفة والاهتمام بالنوادي والمؤسسات الرياضية ، ومراقبة المسارح والملاهي والمحلات العامة الاخرى . ثم درس المشاكل الاجتماعية والعمل على حلها .

(٢) مديرية الوقاية العامة : تقوم هذه المديرية بمكافحة الامراض المختلفة ووقاية الشعب منها بما تؤسسه من المختبرات وما تقوم به من التجارب المختلفة لمكافحة هذه الأمراض .

(٣) مديرية السجون العامة : وهي تدير امور السجون والمواقف

والمعتقلات والمدرسة الإصلاحية . وتعمل على ازالة روح الاجرام من المسجونين بتهديبهم وتدريبهم على مختلف الفنون والصناعات لكي يصبحوا اعضاء صالحين في المجتمع بعد مغادرتهم السجن . وهي تعني بصورة خاصة باصلاحات الاحداث (وهم المسجونون الذين دون سن البلوغ) وسجون النساء .

(٤) مديرية النفوس العامة : وهي مكلفة باحصاء وتسجيل نفوس السكان وتثبيت هوياتهم .

٣ - وزارة الداخلية :

هي الوزارة التي تقوم بشئون الدولة الداخلية وحفظ الامن العام في البلاد وتقوم كذلك بالاشراف على اعمال البلديات وادارة شئون الانتخابات وشئون العشائر ، وما يتعلق بامور الدعاية . واول واجباتها الادارة العامة للمملكة حيث يقسم العراق اداريا الى اربعة عشر لواء يقسم كل منها الى اقصية ، ويقسم كل قضاء الى عدد من النواحي ويرأس ادارة اللواء متصرف مسئول تجاه وزير الداخلية . اما القضاء فيرأسه قائمقام مسئول تجاه المتصرف الذي هو تابع له ، وكذلك مدير الناحية مسئول تجاه القائمقام .

ان اهم مؤسسات هذه الوزارة هي :

(١) مديرية الداخلية العامة : ورأسها مدير عام يعاون وزير الداخلية في ادارة شئون البلاد الداخلية .

(٢) مديرية الشرطة العامة : وتقوم بواجب محافظة الامن الداخلي في كافة أنحاء البلاد ، فتعاون المحاكم في تعقيب المجرمين والتحقيق معهم ، تقطع دابر المفسدين واستتباب الامن . وكذلك هي التي تتولى شئون التحقيقات الجنائية والاقامة والسفر والجنسية .

(٣) مديرية البلديات : وتقوم بالشئون المتعلقة بإدارة البلديات وتساعد على القيام بالشاريع التي تتطلبها كمشاريع اسالة الماء ، والكهرباء وفتح الشوارع . وكذلك بتنظيم المسكن والقرى . وانشاء دور للمال والفقراء .

(٤) مديرية العشائر : وتدير الامور المتعلقة بالعشائر كالنظر في قضايا نزاعهم حول الاراضي ، ومراقبة تنقلاتهم والبحث عن الاماكن الصالحة لسكنهم والسعي لتوطينهم . وكذلك تنظر في دعاويهم المدنية والجزائية .

(٥) مديرية الدعاية العامة : وأهم واجبات هذه المديرية منح الاجازات للمصحف والمجلات بالصدور ، ومراقبة المطبوعات ولا سيما ما يدخل منها الى البلاد من الخارج فتمنع ما تراه مضرّاً او لا يتلاءم مع وجهة نظر الدولة . وتقوم بهذه المؤسسة بنشر الجريدة الرسمية للحكومة . وتزويد المصحف بالمعلومات اللازمة . ثم الاهتمام ببث الدعاية الحسنة للمراق في الخارج ، وكذلك تنظيم المحاضرات لتقوية الشعور الوطني وتوجيه

الشعب توجبها صالحا، وبث ما يفيد من هذه المحاضرات بالاذاعة
اللاسلكية .

(٦) مديرية المنتوجات المحلية العامة : ومهمتها السيطرة على شئون
تكوين الجيوب من حيث ادخالها وتوزيعها وتحديد أسعارها^(١).

٤ — وزارة المدلية :

تشرف هذه الوزارة على شئون البلاد القضائية . وهي المسئولة عن
تأسيس المحاكم في مختلف أنحاء البلاد وادارتها ، لضمان العدل بين الناس
وأهم الدوائر النابعة لها هي :

(١) دائرة التفتيش المدني : التي تفتش معاملات المحاكم وتحقق في
أعمال الحكام ، لترى مدى تطبيق القوانين بصورة تؤمن الفرض الذي
وضعت من أجله .

(٢) ديوان التدوين القانوني : ويقوم بدرس لوائح القوانين
والأنظمة التي تريد الحكومة أن تسنها ، وذلك للتأكد من متانة صياغتها
وسلامتها من الأغلط اللغوية ، وعدم تضاربها مع أحكام القانون الأساسي
أو القوانين الأخرى المرعية في البلاد . كما أن من وظائف هذا الديوان
توضيح وتفسير الأحكام القانونية وإبداء المشورة في المقالات

(١) وقد فصلت أعمال هذه المديرية من مديرية التكوين العامة التي كانت تابعة لوزارة
المالية .

والمعاملات التي تمقدها الحكومة وفي الواضع والمعاملات القانونية المختلفة فيها بين الوزارات ، وتوضيح الاحكام القانونية عند الاستيضاح عنها من قبل احدى الوزارات او الدوائر الرسمية .

(٣) مديرية الطابو العامة : وهي المكلفة بتسجيل المعاملات الخاصة بالاموال غير المنقولة . كالبيم والرهن ونحو ذلك : وكل معاملة تجري على مثل هذه الاملاك خارج دوائر الطابو لا يعترف بها رسمياً .

(٤) مديرية التسوية العامة : وتقوم بالاشراف على اعمال لجان التسوية التي مهمتها تثبيت نوع الاراضي وملكيته ثم تسجيلها لحسم النزاعات القائمة حولها .

(٥) دوائر اموال القاصرين : يصادف ان يتوفى شخص ويترك بين ورثته من لم يصل سن البلوغ ، فتضع هذه الدوائر يدها على حصة الصغير وتقوم بادارتها وتنميته حفاظاً لحقوقه وامواله من الضياع . وهكذا الحال بالنسبة للقاصرين الآخرين كالأجنون والمعتوه وبالنسبة للغائب المفقود .

(٦) دوائر الاجراء : وهي الدوائر التي تنفذ الاحكام التي تصدرها المحاكم الحقوقية والشرعية كتحويل دين أو نفقة ، وكذلك تنفذ السندات والاوراق التجارية فتستحصل حقوق الدائنين من المدينين .

• — وزارة المالية :

تتولى هذه الوزارة شئون الدولة المالية من ايرادات ومصروفات

فهي التي تحضر الميزانية العامة ، ولها حق الاشراف المالي على جميع
الوزارات فتلاحظ مصروفاتها ومدخلاتها وتحاسبها على ذلك .
ودوائرها الرئيسية هي :

(١) مديرية المالية العامة : وهي التي تمني بتنظيم كافة الشؤون المتعلقة
بموظفي وزارة المالية ، وعقود الموظفين الأجانب ، وكذلك اعداد الميزانية
كما تشرف على ادارة مطبعة الحكومة .

(٢) مديرية الواردات العامة : وتشرف على جباية واردات الدولة
واستغلال مرافقها المختلفة .

(٣) مديرية المحاسبات العامة : وهي التي تقوم بالاشراف على اعمال
الخزائن من قبض ومصرف . وتتولى معاملة موظفي الدولة كافة ، من
الناحية المالية كرواتبهم واجازاتهم . كما تقوم بتوحيد حسابات دوائر
الدولة المختلفة في نهاية كل سنة مالية .

(٤) مديرية الاملاك والاراضي الاميرية العامة : وتقوم هذه
المديرية بادارة الاراضي الاميرية غير المقوضة والمرصات والمباني المائدة
للحكومة ، وهي التي تتولى بيعها وايجارها وسائر الشؤون المتعلقة بها .

وهناك مديرية ملحقة بوزارة المالية وهي مديرية السكر
والمكوس العامة ، تقوم بجباية رسوم السكر على البضائع الصادرة
والواردة وكذلك عوائد الترانسيت ، ثم جباية رسوم المكوس على
البضائع الداخلية . كما انها تتولى مكافحة التهريب بقوات من الشرطة

خاصة بها .

٦ — وزارة الدفاع :

مهمة هذه الوزارة اعداد للكلفين من أبناء الامة للدفاع عن الوطن عند الاعتداء الخارجي . وهي تعمد بموجب قانون الدفاع الوطني باستخدامهم في وحدات الجيش وصنوفه المختلفة ، البرية والبحرية والجوية وبذلك يتسنى للبلاد ان تحافظ على كيانها وتضمن حريتها واستقلالها . ان الجيش الذي تعده هذه الوزارة عدا عن كونه قوة للامة ، فهو بنفس الوقت مدرسة للشعب ، حيث يتعلم الجندي ، بالإضافة الى التدريب العسكري وفنون القتال ، القراءة والكتابة ويتزود بمبادئ المعلومات الصحية والاخلاقية .

وأهم مؤسسات هذه الوزارة هي :

(١) شعبة الحركات : وتقوم بتوزيع الوحدات العسكرية وقت السلم ثم وضع الخطط العسكرية والقيام بالاستخبارات التي يحتاجها الجيش ، وتفتيش المؤسسات العسكرية المختلفة .

(٢) مديرية الادارة : ومهمتها استخدام الضباط والنظر في رقيتهم وتقاعدتهم ، والقيام بالامور الادارية المتعلقة بالتجنيد والتسريح والتفكير ، وادارة شئون امري الحرب ، وشئون الضبط والمجالس العسكرية ، وما يتعلق بمنح الاوسمة والانواط والمكافآت العسكرية .

(٣) مديرية الميرة والتموين : وتنظر في الاشغال العسكرية وادارة

اموال الوحدات والحوائث والمباني المختصة بوزارة الدفاع . كما تشرف على شئون الركائب والنقلية الآلية ، وكذلك مواد الاطاشة والارزاق والملابس والتجهيزات والمواد الحربية والاسلحة والمتاد ووسائل النقل التي يحتاجها الجيش . وترتبط بهذه المديرية ، مديرية المينة التي تقوم بادخار وخزن الملابس والتجهيزات والمواد الحربية والاسلحة والمتاد وصيانتها .

(٤) شعبة الحسابات العسكرية : ويتولى شئونها موظف مدني هو مدير الحسابات العسكرية العام ، وتقوم هذه الشعبة بتقديم المشورة المالية الى مجلس الدفاع ، كما انها بكافة ادارة مالية قررات الدفاع ومراقبة صحة تنفيذها ، وتحضير ميزانية وزارة الدفاع وتدقيق كافة حساباتها .

٧ — وزارة الاشغال والمواصلات :

هي الوزارة التي تهتم على عمران البلاد وتنظيم طرق المواصلات فيها ، كمد السكك الحديدية وفتح الطرق وتعميدها وانشاء الجسور . وتمني بمرافق البلاد الزراعية وشئون الري . وتشتمل على المؤسسات التالية :

(١) مديرية البرق والبريد العامة : تقوم هذه المديرية بنقل الرسائل والطرود والبرقيات وكذلك الحوالات داخل البلاد ، وتوزع ما يرد منها من الخارج كما تتوسط بنقل ما يراد ارساله منها الى البلدان الاجنبية .

(٢) مديرية الري العامة : وتتولى القيام بمشاريع الري المختلفة كشق الترع واقامة السدود وانشاء القناطر وتنظيم توزيع المياه على الاراضي الزراعية ومراقبة ذلك . وكذلك القيام باعمال الوقاية عند الفيضانات .

(٣) مديرية الاشغال العامة : وهي التي يوكل اليها القيام بتأسيس الابنية التي تحتاجها الحكومة كالمستشفيات والمدارس والحدائق الاخرى ثم العمل على حفظها وصيانتها . وتقوم بفتح الطرق وتعميدها وانشاء الجسور والمخابر .

(٤) مديرية اسوار الساحة : تبنى هذه المديرية بمسح اراضي البلاد واعداد الخرائط والمخططات لها .

(٥) مديرية الموانئ العامة : ومهمتها القيام بمراقبة حركة البواخر البحرية وادارة مختلف المصالح لتسيير شرن موانئ البصرة والراف على نقل الاموال الصادرة والواردة الى العراق ، وعادة تهر البصرة من تسرب الامراض السارية والقيام بمشروع سدة الفاو .

(٦) مديرية الملاحة العامة : وتقوم بمراقبة حركة البواخر النهرية وتسجيل السفن والكشف عليها .

وترتبط بهذه الوزارة مديرية السكك الحديدية في العراق لنقل الركاب والبضائع بين اجزاء البلاد المختلفة . وتمتع هذه المديرية بشيء من الاستقلال في ادارة شؤونها .

٨ - وزارة الاقتصاد :

تهيمن هذه الوزارة على مرافق البلاد الاقتصادية فيما يتعلق بالمعادن وامتيازات النفط ومشاريع الماء والكهرباء والصناعات المحلية ، وكذلك الامور الزراعية . وترتبط بهذه الوزارة المديرية التالية :

(١) مديرية الزراعة العامة : وتقوم باجراء التجارب والاختبارات بنية تكثير الموارد الزراعية في البلاد وتحسينها . ثم ادخال الاساليب الفنية الحديثة في الزراعة ، ومكافحة الآفات الزراعية ووقاية النباتات منها ثم ارشاد المزارعين والعناية بالبساتين والغابات . وكذلك الاهتمام بالدواجن من حيث تكثيرها وتحسين انواعها .

(٢) مديرية المباحث الصناعية : وهذه تجري التجارب الفنية على مختلف منتجات البلاد لمعرفة امكان الاستفادة منها والسمي لتعميمها واشتغالها . وكذلك تقدم الارشادات للمؤسسات الصناعية في البلاد .

(٣) مديرية التجارة والاحصاء : وتقوم بإدارة الشؤون التجارية كتسجيل الشركات والعلامات الفارقة وشهادات الاختراع وتشجيع المشاريع الصناعية . وهي التي تنظم جداول الاحصائيات عن التجارة الداخلية والخارجية . ثم جمع الاحصائيات المختلفة للنواحي التجارية والممرانية والاجتماعية والصناعية والزراعية وغيرها . وعلى اساس هذه الاحصائيات تستطيع الحكومة ان تنظم اعمالها الاقتصادية .

(٤) مديرية امور النفط : ينحصر عمل هذه المديرية بإدارة كل ما يتعلق بشئون النفط وشركات استثماره . وكذلك النظر في معادن البلاء الأخرى والعمل على استثمارها .

(٥) مديرية البيطرة : وتقوم بمكافحة امراض الحيوانات على اختلاف انواعها . ثم العناية بالحيوانات واصلاح اجناسها ، ولذلك تقوم بإرشاد الفلاحين والقرويين حول كيفية العناية بحيواناتهم ووقايتها من الأمراض .

(٦) مديرية التبغ العامة : ومهمتها الاشراف على منتج التبغ المراقبة . والعمل على تحسين انواعها . وقد استت بعد صدور قانون انحصار التبغ ، حيث اخذت الحكومة ذلك على عاتقها رغبة في توسيع تجارة التبغ وتحسين انواعها .

وترتبط بهذه الوزارة ، بالإضافة الى الدوائر المذكورة ، لجنة الثمر المراقبة التي تنحصر مهمتها في تحسين انواع الثمر وتنظيم كبسها وتحديد اسمائها والتوسط في شحنها وبث الدعاية لها في الخارج .

وترتبط بها أيضاً الغرف التجارية التي تعني بشئون التجارة ومعاملاتها وتقديم ما يتعلق بها من التوصيات والارشادات الى الحكومة والاهلين .

٩ - وزارة الخارجية :

تقوم هذه الوزارة بمهام الامور الخارجية ذات الصلة بمصالح الدول الأجنبية في العراق ، وتحسين العلاقات بينها وبين العراق . ثم معالجة

القضايا المتعلقة بمصبة الاسم . وتمثيل الدولة العراقية في البلاد الاجنبية بواسطة الوزراء المفوضين والقناصل . وكذلك عقد الاتفاقيات والماهدات مع الدول المختلفة .

ومن اهم واجبات الممثلين السياسيين العمل على ترطيب العلاقات الودية مع الدول الاجنبية التي يقيمون فيها ، والناية بمصالح العراقيين الموجودين هناك . ثم موافاة الحكومة العراقية بكل ما يهملها العلم به من الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة التي يقيم في بلادها ، لكي تكون حكومته على بينة من امرها في سياستها الخارجية .

اما واجبات القناصل فهي ابداء المساعدة لاءاء وطنهم الموجودين في البلدان الاجنبية وموافاة حقوقهم التجارية ورعاية مصالحهم .

١٠ - وزارة التمرين :

احدثت هذه الوزارة في زمن الحرب الاخيرة لتأمين حاجات الشعب الحنية والمستوردة ، ومنع احتكارها والتلاعب باسمارها ، وتنظيم استيرادها من الخارج . وهي آخذة بالتقلص الى ان يتم الفاؤها بعد حين .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١ — مم تتألف السلطة التنفيذية في العراق ؟
- ٢ — ما هو مجلس الوزراء وكيف يجتمع ؟
- ٣ — كيف تكون مسئولية الوزارة أمام البرلمان ؟
- ٤ — اذكر عدد الوزارات العراقية واسماءها ؟
- ٥ — ما هي الدوائر الرئيسية التي تتكون منها وزارة المعارف وما هي واجباتها ؟
- ٦ — هل وزارة المعارف مسئولة وحدها عن نشر العلم في البلاد ولماذا ؟
- ٧ — ما هي تشكيلات وزارة الشؤون الاجتماعية ووظائفها ؟
- ٨ — بين أهمية وزارة الشؤون الاجتماعية لتقدم العراق ؟
- ٩ — ما هي الدوائر التي تتألف منها وزارة الداخلية ؟
- ١٠ — ما هي الوظائف الرئيسية لوزارة الداخلية ؟
- ١١ — اذكر ما تعرف عن تشكيلات وزارة المدلية ؟
- ١٢ — ما هي الدوائر الرئيسية لوزارة المالية وما هي وظائفها ؟
- ١٣ — ما هي الوظائف الجديدة التي وجدت بمناسبة ظروف الحرب ولاي الوزارات تتبع ؟

١٤ — مم تتألف وزارة الاشغال والمواصلات وما هي الاعمال التي تقوم بها ؟

١٥ — مم تتألف وزارة الاقتصاد وما هي أهم أعمالها ؟

١٦ — لماذا وجدت وزارة الخارجية وكيف تقوم بأعمالها ؟

١٧ — هل هناك علاقة وثيقة بين أعمال الوزارات المختلفة وكيف ؟

١٨ — كيف يستطيع التلميذ أن يتعاون مع هذه الدوائر في أداء

واجباتها ؟

١٩ — متى أسست وزارة التموين ولماذا ؟

السلطة القضائية

وتقوم هذه السلطة بتطبيق القوانين على الدعوى المقامة لديها ،
وتصدر حكماً فيها ، ومهمتها جليلة الشأن فهي التي تقيم المدل في الناس
وتحسم النزاع الواقع بينهم .

والسلطة القضائية تتولاها المحاكم . وأعضاؤها أساساً هم القضاة
والحكام الذين يتولون الحكم باسم الملك .

ويشترط في القضاة والحكام الالمام بالاحكام القانونية والفقهية . وان
يتصف كل منهم بالنزاهة والاستقامة ، وأن يكون ضابطاً لنفسه وإبط
الجأش صبوراً حليماً حاكماً على عواطفه فينظر الى المتداعيين بنظر واحد
ويستمع الشكوى دون كلل ويصني الى أقوالهم ضمن حدود القانون ،
ومن واجبه أن يكتشف الحقيقة ويظهر الحق من الباطل ، ويطبق المداللة
ثم يصدر حكمه حسبما يرتاح اليه ضميره دون أن يتأثر بأي مؤثر كان .
وهذه المناسبة نذكر قوله تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات
الى أهلها ، واذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالمدل) .

ولأجل أن يؤدي القضاة والحكام واجباتهم على هذه الصورة
يجب أن يضمن لهم الاستقلال في العمل بحيث يكونون في "حرر" من
تأثير أو ضغط الحكومة (السلطة التنفيذية) ولذلك فقد وضع القانون

احكاما خاصة بتعيينهم ونقلهم وعزلهم وعلاقتهم بالسلطات الادارية
تكفل لهم ذلك الاستقلال القضائي .

وقد نص القانون الاساسي على ان المحاكم مصونة من التدخل في
شئونها . أما اختيار القضاة والحكام فتقوم به لجنة خاصة تدعى (لجنة
الحكام والقضاة) وهى التى تنظر في تعيينهم وترفيصهم ونقلهم وعزلهم كما
تنظر في القضايا الانضباطية المتعلقة بهم .

وبعد ترشيحهم من قبل اللجنة وموافقة وزارة العدلية على هذا
الترشيح يمينون بارادة ملكية .

ويتصل بالسلطة القضائية حكام التحقيق والمدعى العام ونوابه وكتاب
المدل ودوائر الاجراء .

ومن المبادئ العامة أن الاصل براءة الذمة ، وان البينة على من
ادعى واليمين على من انكر ، وان الانسان يعتبر بريئا من التهمة حتى
تثبت اداته .

ويجب ان تكون جميع المحاكمات علنية إلا اذا وجد سبب من
الاسباب القانونية التى تستوجب جعل المحاكمات سرية .

المحاكم

انواع المحاكم : تقسم المحاكم الى ثلاثة أصناف :-

١ - المحاكم المدنية : وهى المحاكم المختصة بالنظر في الدعاوي

الحقوقية والتجارية والجزائية التي يقيمها الافراد على بعضهم البعض أو التي تقيمها الحكومة أو تمام عليها . ولها سلطة القضاء على جميع الاشخاص الساكنين في العراق .

وتقسم هذه المحاكم الى الانواع التالية :-

(١) المحاكم الحقوقية : وتنظر في القضايا الحقوقية والتجارية .

كقضايا البيع والشراء والاجارة والرهن والامانة والشركة والحالة والكميالة وغيرها .

(٢) المحاكم الجزائية : وتنظر في القضايا الجزائية على اختلاف أنواعها

من مخالفات وجنح وجنايات ، طبقاً لاحكام قانون العقوبات والقوانين الاخرى . المخالفة هي الجريمة المعاقب عليها بالسجن لمدة أقل من ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز مقدارها عشر ليرات .

والجنحة هي الجريمة المعاقب عليها بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات ، أو الغرامة .

والجناية هي الجريمة المعاقب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاشغال الشاقة المؤقتة او الحبس من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة .

٢ — المحاكم الدينية : وهذه تقسم الى ما يلي : —

(١) المحاكم الشرعية : وتنظر في القضايا الشرعية المائدة للمسلمين

كمسائل الزواج والطلاق والمهر والنفقة والوصاية والولاية وتحرير التركات وغيرها من مسائل الاحوال الشخصية، وكذلك الدعاوي المتعلقة باوقافهم وفلك طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية . وتميز احكام هذه المحاكم لدى مجلس التمييز الشرعي .

(٦) المجالس الروحانية الطائفية : وهي عبارة عن محاكم شرعية

للطوائف غير المسلمة . وتوجد من هذه المجالس للموسويين والمسيحيين ، وتنظر كل منها في مسائل الاحوال الشخصية المائدة لطائفتها كالتقضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والمهر والنفقة الزوجية وغيرها .

المحاكم الخاصة (الخصوصية) : وهي التي تؤلف عند مسيس الحاجة

لتنظر في قضايا معينة . ومن هذه المحاكم العليا والمحكمة العسكرية ومحكمة استئناف تسوية حقوق الاراضي وغيرها .

فالمحكمة العليا تؤلف لمحاكمة الوزراء واعضاء مجلس الامة عن الجرائم السياسية او الجرائم المتعلقة بوظائفهم العامة ، ولمحاكمة حكام التمييز عن الجرائم المتعلقة بوظائفهم .

والمحاكم العسكرية هي المحاكم التي يحاكم امامها رجال الجيش عن الجرائم التي لها علاقة بوظائفهم .

ومحكمة استئناف تسوية حقوق الاراضي هي المحكمة التي تستأنف لديها مقررات لجان التسوية .

اقسام المحاكم من حيث الدرجة :

ولصيانة الأحكام من الخطأ بقدر الاستطاعة فقد جعل المشرع المحاكم على درجتين : الدرجة الأولى - المحاكم الابتدائية والمحاكم الصلحية والدرجة الثانية - محكمة الاستئناف .

أما محكمة التمييز فهي لا تعتبر في الأصل درجة من درجات المحاكم وإنما هي هيئة وظيفتها تدقيق الأحكام المبرزة لديها ، فإن رأتها موافقة للقانون والاصول صدقتها والا نقضتها وأعادتها للمحكمة التي أصدرتها لأصلاحها ، وهي لا تنظر في أساس الدعوى بحضور الخصم كما تفعل محاكم البداية والاستئناف . وأنها تجري التدقيقات التمييزية على أوراق الدعوى .

تأليف المحاكم الحقوقية وأختصاصاتها :

١ - محاكم البداية : تشكل محاكم البداية من حاكم واحد وتكون على نوعين :

(أ) محاكم البداية المحدودة : ولها صلاحية النظر في الدعاوي التي لا تتجاوز قيمتها الخمائة دينار .

(ب) محاكم البداية غير المحدودة : ولها صلاحية النظر في جميع الدعاوي مهما كانت قيمتها ، بما في ذلك الدعاوي الدالة ضمن اختصاص محاكم البداية المحدودة .

٢ — محاكم الصلح : وتتألف من حاكم صلح واحد ، وله صلاحية

النظر في بعض الدعاوي الحقوقية المقيمة في قانون المحاكم الصلحية كالدعاوي التي لا تتجاوز قيمتها المائة دينار ، ودعاوي ازالة الشيوخ وتخلية الأجرور ورفع اليد الموضوعة تجاوزاً على ملك الغير ، وغير ذلك من الدعاوي التي ترأى في انجازها السرعة والسهولة . وفي الأماكن التي لا يوجد بها حاكم صلح بنظر حاكم محكمة البداة في الدعاوي الصلحية ؛ ويدبر حكام الصلح حكام جزاء من الدرجة الثانية .

وأحكام المحاكم الصلحية لا تقبل الاستئناف وإنما هي تابعة للتمييز فقط .

٣ — محاكم الاستئناف : يمين لكل محكمة استئناف رئيس

ونائب رئيس وعضوان ، وتنفقد محكمة الاستئناف من ثلاثة منهم ، أي من الرئيس أو نائب الرئيس وعضوين آخرين .

محاكم الجزاء ودرجاتها :

محاكم الجزاء على أربع درجات وهي : —

١ — المحكمة الكبرى : تؤلف من ثلاثة حكام ، ولها سلطة النظر

في جميع الجرائم . وباستطاعتها أن تحكم بآية عقوبة يجيزها القانون ، أي حق الأشغال الشاقة المؤبدة والاعدام .

ولهذه المحكمة سلطة استئنافية بالنسبة لبعض الجرائم ، كما أنها

تتمتع بصفة تمييزية لتدقق بعض الاحكام والقرارات .

٢ - محاكم حكام الدرجة الاولى : ولها أن تحكم بالحبس لمدة لا

تزيد عن سنتين ، أو افرامه التي لا تتجاوز الـ ١٥٠ ديناراً .

٣ - محاكم حكام الدرجة الثانية : ولها أن تصدر الحكم بالحبس

لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بافرامه التي لا تتجاوز الخمسة عشر ديناراً .

٤ - محاكم حكام الدرجة الثالثة : ولها أن تحكم بالحبس لمدة لا

تزيد على الشهر أو بافرامه التي لا تتجاوز ٧٥٠-٣ دنانير .

ثم أضيفت إلى هذه المحاكم محكمة التمييز وجهات لها الرقابة على جميع المحاكم الجزائية التي دونها درجة .

ومما يلاحظ انه قد تتمتع المحكمة الواحدة او المحاكم المنفرد

بسلطات حقوقية وجزائية بنفس الوقت .

حكام التحقيق والمحققون :

يقوم حاكم التحقيق بوظيفة التحقيق عن الجرائم أي البحث

عنها وأثبات وقرعها ومعرفة فاعلها وما يلبسها من ظروف وما يؤذيها .

أو ينفذها من أدلة ورايين ، ثم يقرر إجراء محاكمة الفاعل إذا ظهر لديه

ادلة تكفي لسوقه على المحاكمة ، أو الافراج عنه وغلق الدعوى عند عدم

كفاية الادلة لذلك .

ويتمتع حكام التحقيق بحكام جزاء من الدرجة الثانية لفرض

اصدار قرارات الأمر بالقبض والتفتيش والتوقيف ومديد التوقيف والتكليف بالحضور وأخلاء السبيل بكفالة أو بدونها ، وإحالة المتهم على محكمة الجراء ، أو الافراج عنه . وذلك أثناء التحقيقات التي تجري من قبلهم أو من قبل المحققين تحت إشرافهم .

وقد كانت التحقيقات في ماضي الأمر تجري من قبل الشرطة ، ولكن المحاكم وجدت أن كثيراً ما كانت الدعاوي ترفع إليها وهي مستندة إلى تحقيقات ناقصة ، وكثيراً ما كان المتهمون ينكرون أقرارهم وأعترافهم وأقوالهم التي ضبطتها الشرطة ، وحتى أنهم قد يدعون بأنهم قد أخذت منهم بالتهديد والخراب ، ولذلك فقد أوجد المشرع وظيفة حاكم التحقيق لتلافي تلك العيوب والنقائص التي كانت ترافق التحقيق . وعلى هذا فقد أصبح التحقيق يجري من قبل أشخاص لهم صفة قضائية ويكون للاعترافات التي تؤدي أمامهم بعد أداء ليمين قيمتها القانونية ، بحيث لا يجوز لهم الرجوع عنها فيما بعد .

أما المحققون فهم عبارة عن ضباط شرطة يعينهم وزير المدلية كمحققين لأقيام بأجراء التحقيق عن الجرائم تحت إشراف ورقابة حكام التحقيق أو حكام الجراء ، على أنه ليس للمحقق أن يقوم بأي عمل يتعلق بقضية هامة ما لم يسترشد بحاكم التحقيق أو حاكم الجراء .

المرعى العام

يُعتبر ارتكاب الجريمة اعتداء على الهيئة الاجتماعية ، وعلى ذلك .

متهقيب المجرم وإقامة الدعوى العامة عليه. يكون من حق الهيئة الاجتماعية أي من الحق العام، ويمثل الحق العام ويقوم بالدفاع عنه موظف عدلي يقال له المدعى العام، وينوب عن المدعي العام في مختلف أنحاء العراق ضباط من الشرطة يخولهم وزير المدلية سلطة نائب المدعي العام.

وللمدعي العام أو نائبه أن يحضر في الدعوى ويناقش المتهم والشهود ويبقى عليهم الأسئلة بواسطة الحاكم أو رئيس المحكمة، وليس الفرض من مناقشته توريط الشهود ولا الصاق الجريمة بالمتهم وإنما المقصود هو التوصل إلى كشف الحقيقة وأظهار معالم الجريمة ومعرفة المجرم بالذات، ولذا فهو أن وجد الأدلة الكافية لإدانة المتهم فمليه أن يطلب إلى المحكمة تجريمه وإلا فمليه أن يطلب براءته أو الافراج عنه، والمحكمة تستمع لأقوال المدعي العام ولكنها غير مقيدة بها، بل هي تحكم حسب قناعتها واجتهادها مراعية في ذلك أحكام القانون وما يظهر لها من الأدلة والبراهين، ويكون للمدعي العام عندئذ استئناف الحكم أو تمييزه إذا لم يقتنع به.

وللمدعي العام بناء على إذن خاص من وزير المدلية أن يطلب توقيف الأجراءات العقابية بصورة مؤقتة أو دائمية أمام أية محكمة كانت قبل صدور الحكم فيها.

السلطان العرل

قد ينكر المدين توقيعه أو ختمه الموجود في سند الدين أو يدعي

تزويره أو مخالفة مضمون السند للحقيقة والواقع ، وقد تقع مثل هذه الادعاءات من بعض المتعاقدين بالنسبة لصكوك العقود أو المقاولات الموقعة من قبلهم .

ولتلافى هذه الادعاءات يستطيع الاشخاص توثيق عقودهم ومقاولاتهم توثيقاً رسمياً بتوقيعها من قبل موظف خاص يدعى الكاتب العدل ، ويكون هذا التوثيق على شكلين : فاما ان ينظم المتعاقدان سند الدين أو المقابلة فيما بينهما ثم يأتيان به الى الكاتب العدل ليصادق على توقيع المدين فقط ، واما ان ينظم السند تنظيمًا داخلياً وذلك بان يحضر المتعاقدون لدى الكاتب العدل فينظم لهم السند على ورقة رسمية خاصة بناء على اقرار المدين واعترافه أمامه بالدين أو التعهد ثم يصادق الكاتب العدل على مضمون السند وعلى توقيع المدين بنفس الوقت .

دوائر الدماء

عند صدور حكم من محكمة حقوقية أو شرعية فان المحكمة تعطي المحكوم له اعلاما يتضمن ما حكم له به من اداء مبلغ عن دين مثلا أو تسليم فرس أو تخلية مأجور أو اداء نفقة أو غير ذلك ، والمحكوم له يستطيع ان يأخذ هذا الاعلام الى دائرة الاجراء لتقوم بتنفيذه اجراءاً ، أي باجبار المحكوم عليه على تنفيذ الحكم لحساب المحكوم له واذا كان بيد شخص سند أو كميالة على شخص آخر ، فيستطيع الدائن مراجعة دائرة الاجراء

طالباً إليها استحصل المبلغ من المدين ، فتقوم تلك الدائرة بتبلغ صورة السند أو الكيالة الى المدين وتطالب أداء الدين خلال مدة ثمانية أيام من تاريخ التبليغ ، فان راجعها خلال هذه المدة وأدى الدين بواسطتها أو أجرى تسوية مع الدائن على تأجيله أو تقسيطه فيها ، وان اعترض خلالها مدعي التسديد أو عدم مشغولية ذمته بالدين فتؤشر على السند وتطلب الى الدائن مراجعة المحكمة ، فاذا ظهر انه محق فالمحكمة أن تضاعف الرسوم على المدين عقاباً له على ذلك الاعتراض وأما اذا لم يراجع أو يعترض خلال المدة الممينة فتقوم دائرة الاجراء عندئذ بالتنفيذ .

ودائرة الاجراء هي التي تضع الحجز على اموال المدين لتأمين دين الدائن وذلك بناء على قرار صادر من المحكمة بعد طلب الدائن .

نائب الحاكم

وقد وجدت هذه الوظيفة حديثاً لتدريب الشبان الحقوقيين على الاعمال القضائية حيث يجوز تعيين خريج الحقوق بهذه الوظيفة بعد تخرجه مباشرة ويبقى تحت التجربة لمدة سنتين يجوز بعدها تعيينه حاكماً وهو يعتبر حاكم جزاء من الدرجة الثالثة وينظر في الدعاوي الصلحية والهدائية التي لا تزيد قيمتها على الخمسين ديناراً .

أسئلة للبحث والمناقشة

- ١ — مم تكون السلطة القضائية في العراق ؟
- ٢ — ما هي وظائف السلطة القضائية ؟
- ٣ — لماذا نص الدستور العراقي على استقلال المحاكم من التدخل في شؤونها ؟
- ٤ — ما الفرق بين المحاكم المدنية والمحاكم غير المدنية ؟
- ٥ — ما هي أقسام المحاكم المدنية ؟
- ٦ — ما هي أقسام المحاكم الدينية ووظائفها ؟
- ٧ — ما هي المحاكم الخاصة ولماذا تؤسس ؟
- ٨ — اذكر درجات المحاكم في العراق ؟
- ٩ — عرف كلا من محكمة البداية ومحكمة المحاكم المنفرد ومحكمة الصلح ؟
- ١٠ — مم تتألف محكمة التمييز وما هي وظائفها ؟
- ١١ — عرف محاكم الجزاء وبين درجاتها ؟
- ١٢ — من هم المحققون وحكام التحقيق وما هي وظائفهم ؟
- ١٣ — ما هي وظيفة المدعي العام وكيف يقوم بها ؟
- ١٤ — من هو الكاتب العدل وما هي واجباته ؟
- ١٥ — ما هي دوائر الاجراء وما هي علاقتها بالمحاكم ؟
- ١٦ — ما هي أهمية المحاكم للبلاد وهل يمكن الاستغناء عنها ؟

التنظيم الإداري

يقسم العراق الى اربع عشرة وحدة ادارية تعرف بالولاية (١) ، وكل لواء يقسم الى عدة أفضية ، وكل قضاء الى عدة نواح (٢) .
وبرأس كل وحدة ادارية موظب اداري يكون ممثلاً للحكومة في وحدته ومسئولاً عن ادارة شئونها وتنظيمها ورفع مستواها الاجتماعي والثقافي والصحي والاقتصادي والمرابي .

والغاية من هذا التقسيم هو تمكين الحكومة من ادارة شئون البلاد على الوجه الاكمل لان رئيس كل وحدة ادارية سيكون ملماً بحاجاتها عالمياً بظروفها واحوالها بحيث تسهل عليه ادارتها ويكون بإمكانه العمل على اصلاحها وتقديمها .

اللواء :

يدبر شؤونه المتصرف وهو ممثل الحكومة في لوائه إذ انه يعتبر نائباً عن كل وزارة من الوزارات وممثلاً لها وعليه تنفيذ او امرها وتعليماتها ولكنه تابع لوزارة الداخلية ومرتبطة بها ارتباطاً ادارياً ومباشراً .
والمتصرف مسئول عن استتباب الامن والنظام في اللواء وعليه المحافظة حقوق الحكومة والاهلين معاً ، كما انه مكلف بالعناية بنشر

(١) وهي الموصل واربيل ، سلماينة ، كركوك ، الديلم ، ديالى ، بغداد ، الحلة ، كربلاء ،

الديوانية ، السكوت ، المتفك ، الهامرة والبصرة .

(٢) جمع ناحية .

التعام بين الافراد والمحافظة على الصحة العامة والسمي لترويج وتقديم
الزراعة والصناعة والتجارة ، وتقديم المساواة والتسهيلات للمزارعين
وتأمين توزيع المياه على مزارعهم . والعمل على تقدم البلديات وادارتها
ادارة حسنة .

وعليه بذل العناية بتحقيق اموال الدولة وفق العدل ، وتقديم
الضرائب وجبايتها وحفظ حقوق الخزينة وصيانة املاكها ومراعاة
الاقتصاد التام في مصروفاتها .

وله حق الاشراف والرقابة على جميع الدوائر الموجودة في اللواء
عدا المحاكم .

ويمارس المتصرف في مركز اللواء مجلس اداري ينفذ تحت
رئاسته .

مجلس ادارة اللواء

ينألف هذا المجلس من اربعة اعضاء من الموظفين واربعة من
الاهلين . اما الاعضاء الموظفون فهم المتصرف وهو رئيس المجلس ،
والمحاسب او اكبر مرظف لوزارة المالية ومدير الطابو ومدير التحريات
وهؤلاء هم الاعضاء الدائمون الذين يحضرون الجلسات ولهم حق التصويت
في المسائل المروضة على المجلس . وهناك طائفة اخرى من الموظفين
تتكون من رؤساء الدوائر المحلية كالمارف والصحة والزراعة والاشغال

والري والبيطرة وغيرها، ولكن هؤلاء لا يحضرون الا الجلسات التي تتعلق بوظائفهم، وليس لهم حق التصويت وإنما لكي يستنير المجلس برأيهم فقط.

اما الاعضاء الاهليون فينتخبون بطريقة خاصة على ان يكون اثنان منهم من غير المسلمين في اللواء الذي تكون فيه طوائف غير مسلمة بنسبة كافية. ويشترط في العضو الاهلي ان يكون عراقي الجنسية وان لا يقل عمره عن الخمس والعشرين سنة وان لا يكون محكوماً عليه بالافلاس او بجناية او بجناية أو جنحة تمس الشرف.

ومن واجبات هذا المجلس الاشراف على كافة الزايدات والمناقصات المتعلقة بامور الحكومة، واعطاء أي قسم من واردات الحكومة أو اموالها بالالتزام أو الايجار، والنظر في القضايا التي يريد المتصرف استشارتها فيها، وتستأنف اديه مقررات مجالس إدارة الاقضية.

القضاء:

يتولى ادارته القاء مقام وهو أيضاً ممثل الحكومة المركزية في اللواء وعليه مراجعة المتصرف في ادارة شئون القضاء والقاء مقام في قضائه خلطة مماثلة لما للمتصرف تقريباً.

ويماون القاء مقام في بعض شئون القضاء مجلس اداري مؤلف من اربعة من الموظفين وهم القاء مقام وهو رئيس المجلس ومدير المال وكاتب

التحريات وأمور الطابو، وأربعة أعضاء من الأهلين ينتخبون بطريقة خاصة. أما اختصاصات هذا المجلس فتشابه اختصاصات مجلس إدارة اللواء عدا السلطة الاستئنافية فهي غير موجودة لمجلس إدارة القضاء.

الناحية :

ويرأسها موظف إداري يعرف بمدير الناحية الذي يكون ممثلاً للحكومة في الناحية وعليه تنفيذ الأوامر والتعليمات التي يصدرها إليه المتصرف والقائمقام، وعليه مراجعة القائمقام في إدارة شئون وحدته إلا إذا كانت ناحيته تابعة لمركز اللواء فإليه مراجعة المتصرف. أما اختصاصات مدير الناحية فتشمل اختصاصات القائمقام إلا القليل. وليس للناحية مجلس إداري، وإنما قد يكون لها مجلس بلدي فقط.

أصايب الإدارة

المركزية واللامركزية الإدارية

يمكن أن تدار شئون الدولة بأحدى طريقتين : طريقة المركزية الإدارية، وطريقة اللامركزية الإدارية.

ففي المراق مثلاً نجد أن الشئون العامة المحلية من مدارس ومستشفيات وملاجيء وسكك حديدية وغيرها تدار في النواحي والقضية والالوية من قبل موظفين معينين من قبل الحكومة المركزية (في العاصمة) وتابدين إليها مباشرة. وهم يؤدون وظائفهم وفقاً لأوامرها وتعليماتها، أي أن هناك تسلسلاً بين الموظفين يبدأ من الوزير في العاصمة.

وينتهي باصغر الموظفين في مختلف أنحاء البلاد .

هذا النوع من النظام الاداري يقال له (النظام المركزي) أو (المركزية الإدارية) .

وفي بعض الدول الاخرى ، كاولايات المتحدة مثلاً ، نجد أن الشئون العامة المحلية في الوحدات الادارية تدار من قبل هيئات محلية ينتخب اعضاؤها كلهم أو بعضهم من أهالي الاقليم ، ولها شيء من الاستقلال إزاء الحكومة المركزية حيث تستطيع البت نهائياً في كثير من المراقق المحلية المتقدم ذكرها دون الرجوع الى الحكومة المركزية على ان تكون خاضعة لها في أعمالها .

وهذا النوع من أساليب الادارة يقال له (النظام اللامركزي) أو (اللامركزية الادارية) .

ومن مزايا النظام المركزي أنه يؤمن الوحدة والانسجام والمهارة في إدارة الشئون العامة ، وبذلك فهو يكمل حسن الادارة .

ومن مزايا النظام اللامركزي انه يمكن أفراد الشعب من الاشتراك في إدارة شئونه المحلية ، فهو أكثر أرضاء للشعور القومي وأميل للديمقراطية ، لانه يستهدف دائماً توسيع الحكم الذاتي أو المحلي ويمكن القول بأن الديمقراطية والنظام اللامركزي يسيران جنباً الى جنب وكل منهما متمم للآخر ، بينما الدول الدكتاتورية والملكية المطلقة تميل الى النظام المركزي .

ومما يلاحظ أن كلا من المركزية واللامركزية قد تكونت شديدة

أو خفيفة ، ففي النظام المركزي مثلاً قد تعطى صلاحيات واسعة لموظفي الأكرية ولكن هذا لا يغير من كون نظام الإدارة مركزياً .

وإذا كان النظام مركزياً من حيث العموم فإنه لا يؤثر على نوعه قيام بعض الهيئات المحلية ببعض الشؤون العامة ، كقيام البلديات بمد المدن بالماء والكهرباء ، أو قيام لجنة إالة الماء في بغداد بمثل هذه الأعمال .

نظام دعاوى العشائر

للعشائر في العراق - وهي تؤلف غالبية السكان - عادات يحترمونها وتقاليد يمتنون بها ويحرصون على مراعاتها ، ولهم في حل منازعاتهم أصول معينة وقواعد مقررة ومعروفة يرتاحون بها وتطمئن اليها نفوسهم ، فإذا قتل أحد أفراد العشيرة ، كان من حق ذويه - بصورة خاصة - ومن حق كافة أفراد عشيرته وفي مقدمتهم رئيسها - بصورة عامة - مطالبة القاتل وذويه وعشيرته بـ (فصل دم القتل) أي دفع تمويض مادي يقال له (دية) يكون مقدارها متناسباً مع ظروف الجريمة ومركز القاتل وأهمية عشيرته وإلى غير ذلك من الاعتبارات ^(١) وقد يترتب على القاتل

(١) فلكل حالة من حالات القتل فروض وأحكام خاصة حسب العرف العشائري كالقتل قديماً ، والقتل خطأ من غير قصد ، أو من وتر أي طلب الثأر ، وقتل السارق . وقتل أحد ذوي القاتل أو أفراد عشيرته بعد إبطائه الواجبات المترتبة عليه بسبب القتل من دية وغيرها ، وقتل الشخص طمناً بزوجه أو ماله ، والقتل بعد النهوض أي بعد زجره عن التزوج بأحدى قريبات القاتل وإلى غير ذلك من الأحوال .

وذويه علاوة على دفع الدية ، وجوب الجلاء عن ارضهم بصورة نهائية
أو لمدة موقتة .

والدية تؤخذ من ذوي القاتل و افراد عشيرته وتوزع على ذوي
القتيل و افراد عشيرته حسب العرف العشائري أي أن هناك تمايزا بين
افراد العشيرة في السراء والضراء .

وإذا لم تدفع هذه الدية يترتبص افراد عشيرة القتيل للقاتل أو ذويه
أو أفراد عشيرته ، ولا يشفي غليلهم إلا بقتل واحد أو أكثر من اولئك
اخذا للنار منهم انتصيرهم في اداء الحقوق العشائرية المترتبة عليهم من
جبراء القتل .

وإذا ما اعتدى رجل على كرامة امرأة ومس بشرفها ، أو اعتدى
علي (متملق) مثلا (أي لاجي . اليه ولائذ به) فيغرض عليه جزاء
يقال له (حشم) ويكون هذا التمويض بالنساء ، كما انه قد يكون بالمال
أو بالعقار في بعض الاحول . وهكذا فلكل قضية جزائية عقوبات
وفروض معينة .

ولا ينفذ الأمر عند الحد المائل الجزئية ، فلا تقضيا الحقوقية
والتجارية في العرف العشائري اصول خاصة واحكام مقرررة يراعونها في
البيع والرهن والارث والديون والخ .

وهم اذا ما ارادوا حل منازعاتهم التباؤا الى محكمين يرتضونهم ممن
عرفوا بالانزامة والاستقامة ولهم خبرة واسعة في عادات العشائر

وفروضها، ويكون هؤلاء عادة ممن لهم سابقة ورثية في التعكيم .
ويقوم المحكمون باجراء التحقيق في القضية المودعة اليهم، ثم
يصدرون حكمهم فيها حيث يقوم رئيس المشيرة أو زعيم القبيلة بتنفيذه .
ولما رأت الحكومة ان الامن العام والاستقرار لا يمكن تحقيقهما
بين المشائر اذا لم يؤخذ بعين الاعتبار العرف المشائري في حل منازعاتهم،
وأن تطبق القوانين العامة على المشائر كقانون "مقبوبات" ولجنة^(١)
لا يفي بالعرض فقد أصدرت (نظام دعاوي المشائر^(٢)) ليكون قانوناً
خاصاً بالمشائر مستنداً على عرستها وعاداتها .

يطبق نظام دعاوي المشائر في الدعاوي التي يكرز طرفاها من افراد
للمشائر فقط، أما إذا كان أحد الطرفين مدنياً (أي من أهل المدن)،
سواء ا كان مدعياً أو مدعى عليه، فمندئذ لا بد من مراجعة المحاكم
حيث تطبق القوانين العامة .

ويقرر بتطبيق هذا النظام الموظفون الاداريون لا المحاكم .
ونلني بالموظفين الاداريين هنا المتصرف والقائم مقام ومدير الناحية .
ويرجع الى (نظام دعاوي المشائر) في حل المنازعات المشائرية
جزائية كانت أو حقوقية .

(١) قانون العقوبات يطبق في المسائل الجنائية (الجزائية)، وتطبق لجهة (وهي قانون

مدني) في القضايا الحقوقية .

(٢) وهو وأن سمي نظاماً فهو بقوة القانون .

وان أقصى العقوبات التي جاء بها هذا النظام هي الحبس لمدة لا تزيد عن ١٤ سنة مع الفرامة أو بدونها ، كما انه اجاز النفي داخل العراق ، واخذ تعهد بحسن السلوك أو حفظ السلام من أي فرد عشائري إذا كانت ضرورة المحافظة على الأمن تقضي بذلك .

أما كيفية حسم الدعاوي بموجب نظام دعاوي العشائر فتكون اما بطريقة تحليف الخصم المين لدى المشيرة ، كأن يطالب المدعي تحليف المدعى عليه بأنه غير مدين له أو لم يسرق بقرته مثلاً . أو أن تكون بطريقة التحكيم ، وذلك بأن تحال القضية على مجلس تحكيم ، أي هيئة من ذوي الخبرة بعرف العشائر وعاداتها ، لكي يعطي قراره وتوصيته بشأنها ، ثم يبت الموظف الاداري فيها بالا - تناد إلى قرار مجلس التحكيم وتوصيته . والاحكام التي يصدرها الموظفون الإداريون لا تقبل الاستئناف وانما تكون تامة للتمييز لدى وزارة الداخلية .

وهنا لا بد من القول أن المدنية الحديثة وان كانت تأتي بوجود قانونين أحدهما يطبق على أفراد العشائر والآخر على أهل المدن ، فان ضرورة حفظ الأمن العام هي التي أدت بالحكومة إلى إيجاد قانون خاص بالعشائر يؤمن حل منازعاتهم وفق الاصول والعادات العشائرية ، ولكن (نظام دعاوي العشائر) في وضعه الحالي لا يخلو من عيوب كثيرة لا تأتلف مع تقدم البلاد ، ولا بد من إصلاحه والسير به على قاعدة التقدم والتطور التدريجي ، حتى يتسنى للحكومة المأثورة في المستقبل تحقيقاً لوحدة القوانين .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١ — ما هي أقسام العراق الادارية ؟ أذكر اسماءها فقط .
- ٢ — ما الغاية من تقسيم العراق إلى هذه الاقسام الادارية ؟
- ٣ — من يرأس اللواء اداليا وما هي وظيفة ذلك الرئيس ؟
- ٤ — مم يتألف مجلس ادارة اللواء وما هي وظائفه ؟
- ٥ — ماهي واجبات القائم مقام ومن يماونه في ادارة شئون القضاء ؟
- ٦ — كيف تدار الناحية ومن يقوم بإدارتها ؟
- ٧ — ما الفرق بين المركزية واللامركزية الادارية ؟
- ٨ — قارن بين مزايا كل من المركزية واللامركزية الادارية ؟
- ٩ — لماذا وضع لأفراد المشائر قانون يختلف عن القانون العام الذي يطبق على أهل المدن ؟
- ١٠ — إننا نكال لك دين على أحد أفراد المشائر فأين نستطيع ان نقبض عليه الدعوى ولماذا ؟
- ١١ — ما هو رأيك في نظام دعاوي المشائر وهل يمكن ان يهمل في الوقت الحاضر .

البلديات

البلدية المحلية وأهليتها :

تبذل الحكومات الحية في الوقت الحاضر جهوداً كبيرة في سبيل تنظيم المدن والقرى وتجهيلها وتقوم بخدمات كثيرة متنوعة لتطمين حاجتها المختلفة ، ولكن السلطات المركزية لا تقوم دائماً بتلك الاعمال بصورة مباشرة بل نرى أن بعضها يكون ادؤه أتم وأسهل إذا عهد به إلى هيئة محلية تستطيع أن ترعى الظروف والخصائص لكل بلدة وأن تدرس حاجاتها واحوالها عن كثب ، ولذلك نعهد الحكومات إلى تأسيس دوائر حكومية محبة تدعى بالبلديات بسام اهالي كل لدة في ادارتها بمقياس واسع ويناط بها القيام قسم من تلك الاعمال والخدمات ويترك لها اختيار الوسائل والطرق التي تراها مناسبة لتحقيق غاياتها على شرط ان لا تتعارض مع قوانين الدولة وسياساتها العامة . وهكذا يستطيع الاهلون ان يخدموا أنفسهم بأنفسهم بالطرق التي يرضونها ويفضلونها على غيرها . ويتمكنون من أن يكتسوا إلى جانب ذلك شيئاً من الخبرة الادارية والنضوج السياسي وأن يتعودوا على أساليب الحكم الذاتي فتتوفر فيهم المؤهلات اللازمة للخدمة العامة ويمكن استخدامهم في مهام الدولة الاخرى . ولكي ينهياً للبلديات مقدار من الحرية اللازمة

لمراعاة الظروف المحلية ويكون لها من الاستقلال الذاتي القائم على رعاية مصالحها المستمرة نوعاً ما فقد اعترفت لها السلطات المركزية بالشخصية المعنوية والكيان القانوني المستقل ، أي أنها أصبحت في نظر القانون أهلاً لأن تتمتع بالحقوق وأن تلتزم بالقيام بالواجبات ، ففي استطاعتها مثلاً أن تمتلك الأملاك وأن تسجلها باسمها كما يفعل الأشخاص العاديون وأن تقيم الدعوى على خصومها وأن تدخل في غير ذلك من الممارات القانونية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن للأشخاص الآخرين مثلاً أن يقيموا عليها الدعوى لاستيفاء ما لهم بذمتها من الديون والمطالبات بالمعويض عما تسببه لهم من الأضرار . ولكن السلطات المركزية لا تنفرض يدها تعضاً تاماً من الأمور التي تراولها دوائر البلديات بل تقف من هذه لدوائر موقف المراقب المرشد وتحتفظ لنفسها بحق البت النهائي في كثير من المسائل التي لها أهمية خاصة ، فهي تقدم لها المشورة الفنية وتقرح عليها القيام ببعض الأعمال والشاريع وتلفت نظرها إلى مواطن الضعف والخطأ في إدارتها وتصادق على بعض الأمور التي تتعلق بها كالميزانيات السنوية وانتخابات المجالس البلدية ، وقد يقتضي الأمر أن تتدخل فملاً لحل بعض المشاكل أو لإصلاح بعض الأخطاء .

تشكيلات البلدية في العراق واصنافها :

تتألف البلدية في العراق من الرئيس والمجلس البلدي والموظفين

الفنيين والكتاب وسائر الموظفين والمستخدمين الذين يحتاج اليهم الدائرة لانجاز اعمالها . ويعتبر رئيس البلدية مسئولاً عن إدارة شئون البلدية وهو الذي يرأس المجلس البلدي ويمثل المصالح البلدية وعليه اتخاذ التدابير السريعة لتنفيذ مقررات المجلس البلدي الصادرة باكثرية الآراء ، وعند غياب الرئيس ينوب عنه أحد أعضاء المجلس البلدي أو أحد رؤساء شعب البلدية ويعين رئيس البلدية لبلديات الصنف الاول بأرادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية على أن يكون من خريجي الدراسة المتوسطة على الأقل ، وأما رؤساء البلديات من الصنف الثانية والثالثة والرابعة فيعينهم وزير الداخلية .

ويشترط في كل رئيس بلدية أن يكون ممثلاً يحسنون القراءة والكتابة وأن يكون حائزاً على الجنسية العراقية ومتولداً من أبوين عراقيين وأن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة وأن يكون حائزاً لجميع الحقوق المدنية وسالماً من الامراض المعدية والمهات والامراض الجسمية والعقلية التي تحول دون قيامه بوظيفته وأن لا يكون محكوماً عليه بالافلاس أو بجنائية غير سياسية أو بجنحة مخلة بالشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال وأمثالها وأن لا يكون من متعاهدي البلدية وماتزمي رسومها أو من كفلائهم ويجب عند تعيين رؤساء البلديات ترجيح من توفرت فيه الشروط القانونية للتعين من أهالي منطقة البلدية . ولوزير الداخلية الحق في اناطة وظائف رئاسة بلديات الصنف

الرابع والثالث بالسلطة الادارية . أما رئيس بلدية بغداد فيسمى « أمين العاصمة » ويعين بأرادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء .

وتعتبر البلدية من الدوائر العامة المؤسسة قانوناً ولها الحق في أن تطلب من كل فرد الاذعان لأوامرها الصادرة والبلدية له بصورة منتظمة . ولها أن تطلب الطاعة لموظفيها القائمين بأعمالها والمزودين بالسلطات اللازمة لذلك وكل مخافة لسلطة البلدية يعاقب عليها بمقتضى القانون . وللبلدية صلاحية فرض الضرائب وتطبيق القوانين والانظمة لجبايتها وتتألف واردات البلدية من الخوصصات والاعانات التي تمنحها الحكومة لإياها ومن التبرعات التي تقررنها البلدية في لدعاوى الجزائية ومن الإبراد الذي تحصل عليه من الخدمات العامة والمشاريع التي تقوم بها ومن بدلات لايجار وغيرها من الواردات التي تحصل عليها من أملاكها وتكون وارداتها كذلك من التبرعات التي تقدم اليها ومن الرسوم التي يحق لها أن تقررنها على الاهلين . ونشتمل تلك الرسوم على رسوم الطرق للنقل الميكانيكي وغير الميكانيكي ورسوم اجازات النقل النهرية ورسوم حيوانات النقل ورسوم فحص للسيارات ورسوم الجسور والمعابر ورسوم تخزين الأموال القابلة للاشتعال ورسوم اجازات البناء ورسوم الاعلانات ورسوم الحرف ورسوم المجازر والدلاية وسميرة الحيوانات ورسوم الحراسة والأرضية واليانصيب والموازين والمكييل وغيرها من الرسوم

التي تخصصها لها الحكومة .

وتقوم البلدية في كل سنة باعداد ميزانية تحتوي على تخمين الواردات والمصروفات وعلى بيان الموجودات والطلبات وتقديمها إلى السلطات الادارية لكي ترسل من هناك إلى وزير الداخلية للمصادقة . ولوزير الداخلية حق المراقبة على حسن تنفيذ ميزانيات البلديات وله أن يوفد مفتشاً مالياً تأمياً لتلك الغاية بإرادة مسكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء .

وتقسم البلديات في العراق بحسب وارداتها إلى أربعة أصناف وهي :

(١) بلديات الصنف الاول : وهي التي تكون وارداتها السنوية خمسة عشر ألف دينار أو أكثر من ذلك .

(٢) بلديات الصنف الثاني : وهي التي تراوح وارداتها السنوية بين خمسة عشر ألف وبين ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين ديناراً :

(٣) بلديات الصنف الثالث : وهي التي تكون وارداتها السنوية بين ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين ديناراً وبين سبعمائة وخمسين ديناراً .

(٤) بلديات الصنف الرابع : وهي التي تقل وارداتها السنوية عن سبعمائة وخمسين ديناراً .

المجالس البلدية :

المجلس البلدي هيئة تنتخب بالاقتراع السري من جانب مجموع

الناخبين في البلدية، وهو يتألف من عشرة أعضاء في بلديات الصنف الاول ومن ثمانية أعضاء في بلديات الصنف الثاني ومن ستة أعضاء في بلديات الصنف الثالث ومن أربعة أعضاء في بلديات الصنف الرابع. ومدة العضوية في المجلس البلدي أربع سنوات.

وتبدأ الانتخابات للمجلس البلدي التي يحين فيها موعد الانتخابات بين ١٥ تشرين الاول و ٣١ كانون الاول، وتؤلف للاشراف عليها في مختلف أديارها لجنة قوامها اثني عشر عضواً إذا كانت البلدية من الصنف الاول وثمانية أعضاء إذا كانت البلدية من الصنف الثاني وستة أعضاء إذا كانت البلدية من الصنف الثالث وأربعة أعضاء إذا كانت البلدية من الصنف الرابع. وطريقة انتخاب هذه اللجان الانتخابية هي أن يقدم المختارون قوائم تحتوي كل واحدة منها على خمسة من ناخبي كل محلة مع ترجيح من يحسن القراءة والكتابة منهم ويقوم المجلس البلدي بانتقاء أعضاء اللجان بطريقة الاقتراع السري كما انه يختار بنفس الطريقة أيضاً عدداً من الاسماء مساوياً لعدد أعضاء اللجان ويسجل هؤلاء الأشخاص حسب الترتيب الذي يظهر في القرعة ويدعون لأتملاء الشواغر التي قد تحدث في اللجان الانتخابية حسب الترتيب المذكور. ويكون رئيس البلدية رئيساً للجان الانتخابية. ثم تقوم هذه اللجان بتعيين موعد الانتخابات وإعلانه إلى الجمهور وتقديم الايضاحات اللازمة عن الانتخابات لهم والوسائل المناسبة كالنشر في الصحف أو

تطبيق الاعلانات في الاماكن العامة . وبعد ذلك يقوم المختارون باعداد نسختين من قوائم اسماء الاشخاص الذين يحق لهم الاشتراك في الانتخابات البلدية ، وتحتوي هذه القوائم على اسم كل ناخب واسم ابيه وسنه ومذهبه وعمل اقامته ويذكر فيها . إذا كان الناخب ممن يجوز انتخابهم لعضوية المجلس البلدي ، ويوقع على كل قائمة مختار المحلة واربعة أشخاص على الاقل من سكان المحلة المعتبرين .

والشخص الذي يحق له أن يشترك في الانتخابات البلدية يشترط فيه أن يكون من الذكور العراقيين المقيمين في منطقة البلدية وله من العمر عشرون عاماً أو أكثر وأن يكون ممن يتمتعون بكافة الحقوق المدنية والشخصية وأن يدفع للحكومة أو للبلدية ضريبة مهما كان مقدارها .

وبعد أن ينتهي المختارون من اعداد القوائم باسماء الناخبين تقوم اللجنة الانتخابية بتدقيقها وتستنسج منها العدد المناسب وتعلقه في منطقة البلدية لمدة سبعة أيام لكي يطلع عليها الجمهور ، ويحق لكل شخص في خلال تلك المدة أن يمترض على ذكر أي اسم أو على اغفاله بدون حق وذلك يطلب تحريري يوجهه إلى اللجنة الانتخابية وتنتظر هذه في الاعتراض ثم تبلغ قرارها إلى المترض في خلال اسبوع يبدأ من تاريخ تقديم الطلب ، فإذا لم يبلغ المترض فيمكنه أن يستأنف اعتراضه لدى المحكمة المدنية المختصة في تلك الجهة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ حصوله

على جواب اللجنة الانتخابية ، وتقوم تلك المحكمة بإعطاء قرار نهائي غير قابل للتمييز في خلال اسبوع واحد .

فإذا اكتسبت الكشوف أو القوائم الحاوية على أسماء الناخبين شكها النهائي وجب على اللجنة الانتخابية أن تملن موعداً للشروع بالانتخابات وأن تعد صناديق خاصة في أماكن مقرر لها لهذا الغرض على أن تكون تلك الصناديق مختومة ومقفلة بمفتاحين لا يفتح أحدهما بمفتاح الآخر ويحتفظ رئيس البلدية بأحد المفتاحين ويودع الآخر عند أكبر أعضاء اللجنة سناً وتتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الصناديق حتى انتهاء الانتخابات . وفي الوقت المين يذهب الناخبون إلى الأماكن المقررة للتصويت ويكتبون على أوراق الانتخاب عدداً من الأسماء بقدر عدد الأشخاص المراد انتخابهم ثم يرمون أوراقهم في صناديق الانتخاب ويفادرون المحل من دون تأخير ، ومن كان منهم أمياً يستطيع أن يستكتب كاتباً نيابة اللجنة الانتخابية لهذا الغرض . وعندما تنتهي مدة الانتخاب تفتح الصناديق بحضور اللجنة الانتخابية وتسجل الأصوات إزاء أسماء الأشخاص الذين حازوا عليها ، وإن وجد في إحدى الأوراق من الأسماء ما يزيد على العدد المطلوب للانتخاب يؤخذ العدد المطلوب فقط ابتداء من أعلى الورقة وتهمل الزيادة ، وكذلك تهمل كل ورقة غامضة أو محتوية على إشارات صريحة ، ثم تنظم مضبطة بأسماء الأشخاص الفائزين مع بيان عدد الأصوات التي حازوها وبوقع أعضاء اللجنة الانتخابية

على المضبطة ونرسل الى المجلس البلدي الذي عليه ان يمان الاسماء في منطقة البلدية وان يقدم صورة منها الى السلطة الادارية في الوقت ذاته . وتوكل السلطة الادارية مصادقتها على المضبطة لمدة اربع ايام فان لم يقدم في خلالها اعتراض او شكوى . او اذا قدم شيء من ذلك وبت فيه ، صادقت عليها واخبرت المجلس البلدي بذلك لكي يقوم باعلام المنتخبين بنتيجة الانتخابات بصورة رسمية .

أما في البلديات التي تحتوي على ملل تختلف عن أكتية الاهلين فتشمل تلك الملل مباشرة على شرط ان لا يقل عددها عن خمسة بالمائة من مجموع اهالي المنطقة للبلدية . ووزير الداخلية هو الذي يقرر تطبيق هذه القاعدة ويعين عدد الاعضاء الذين ينتخبون لتمثيل الملل .

وترفع جميع الشكايات والاعتراضات من أي شخص كان في خلال مدة الانتخابات الى السلطة الادارية ، فان كان الاعتراض على تعداد الأصوات أو على اهلية الشخص الذي اعلن انتخابه او الشذوذ عن الاصول الواجب اتباعها فالسلطات الادارية هي التي تبث في الامر ، وان كان الاعتراض على التأثير على نتيجة الانتخاب بصورة غير مشروعة كالرشوة والتهديد والتلفيق فيعرض الامر على محكمة الجزاء التي يحق لها ان تقرر بطلان انتخاب الشخص الذي اعترض عليه .

ويشترط فيمن ينتخب لعضوية المجلس البلدي أن يكون من

المراقبين المذكور ومن يحسنون القراءة والكتابة إذا كان انتخابه لمجلس بلدية من الصنف الاول او الثاني او الثالث ، وأن يكون مقيماً عادة في منطقة البلدية وان يدفع للحكومة أو للبلدية رسوماً سنوية لا تقل عن دينار وثلاثة ارباع الدينار في بلديات الصنف الاول وعن دينار وربع في بلديات الصنف الثاني وعن سبعمائة وخمسين فلساً في بلديات الصنف الثالث وعن ثلاثمائة وخمسة وسبعين فلساً في بلديات الصنف الرابع . وان يكون قد اكمل السنة الخامسة والعشرين من عمره كما يكون حائزاً لجميع الحقوق الشخصية والمدنية وليس فيه خلل عقلي ولا عكوما عليه بالافلاس أو بجنائية أو بجنحة مخلة بالشرف وأن لا يكون موظفاً براتب في دوائر الحكومة او البلدية وإذا وجدت قرابة من الدرجة الاولى أو الثانية بين أعضاء المجلس البلدي فيسقط من العضوية من اكتسبها مؤخراً ، وان كان اكتسبها في وقت واحد فيسقط منهم من حاز على عدد أقل من الاصوات ، وان تساوي عدد الاصوات فيسقط منهم من تصيبه القرعة . وإذا وجدت هذه القرابة بين رئيس البلدية وبين أحد الأعضاء فيسقط العضو .

واجبات البلدية :

واجبات البلدية كثيرة ومتنوعة جداً ، فمنها ما يتعلق بتقدم البلدة من حيث العمران وهي تشتمل على تهيئة البلدة إلى مناطق بالنسبة

لقابليتها العمرانية وتعيين الخطط التي يجب السير عليها لتنظيم الطرق والميادين العامة والمباني في تلك المناطق وعلى وضع التصاميم التي تميز فيها سعة الطرق والميادين واستقامتها والقيام بفتح الشوارع وتوسيعها وتعيين طراز تشييد الجهة الامامية من المباني ووضع الميازيب فيها مراعاة لتنسيق البلدة وتزيينها، كما انها تشتمل على منع التجاوز على استقامات الطرق والميادين العامة المقررة وعلى هدم المباني المائلة للانهدم والطوق والنتوءات التي تعيق مرور وسائل النقل وعلى تعيين المواد الانشائية التي لا يجوز استعمالها في بعض المباني حفظاً للارواح وبيان الشروط التي تلزم مراعاتها عند تشييد تلك المباني. وبشتمل هذا النوع من الواجبات ايضاً على فحص البنائين قبل اعطائهم اجارة الاشتغال في البناء وعلى تسوية الطرق وتبليطها وتجهيزها بالمجاري والارصفة الجانبية وصيانة الجسور والمبار والقناطر عدا ما تعود ملكيته منها الى الدولة، وعلى تهيئة المراسي واماكن الاستسقاء والحمامات ومحلات الغسل وصيانتها، وعلى تنوير البلدة ورش طرقها وصيانة المقابر ومراقبتها والاشراف على جميع الابنية الجديدة وتعميرات الابنية الموجودة ومنع تشييد الابنية الخطرة او التي تضر بالمنزهات العامة، وعلى تفتيش جميع اماكن اللهو ومحلات الاجتماعات العامة والزام اصحابها بالخذما يقتضي من التدابير التي تكفل راحة الجمهور وسلامته واستفادته منها، وتعيين الاماكن التي لا يجوز لبعض ارباب الحرف والصنائع ان يزاولوا اعمالهم

فيها وغير ذلك من الامور، ومن تلك الواجبات ما يتعلق بالصحة العامة وتنظيف البلدة كضبط احصاء المواليد والوفيات وتهيئة المياه الصالحة للشرب واعداد لمجازر ومعاملات السالخ وتفتيشها وتهيئة اسواق خاصة للأسماك ونحوه. وتفتيشها بصورة مستمرة واتلاف ما كان خطراً على الصحة العامة من الاطعمة المروضة للبيع الى الجمهور، وكتنظيف الشوارع والمحلات العامة ورفع كافة الاوساخ ولاقذار بالصورة المناسبة واعداد مراحيض ومبرلات عمومية والنمهد بدارتها، ومراقبة الصنائع والحرف اضراراً بالصحة العامة وتمييز شروط الاشتغال فيها وردم المستنقعات والاماكن المنخفضة او غير الصحية. ومنها ما يتعلق بالاخلاق العامة او باسلاف الفقراء او بغير ذلك من نواحي الخدمة الاجتماعية كمرقابة البغاء ومكافحته ومنع بيع الصور والاسطوانات والنشرات الخلاعية أو تداولها، ومراقبة المراسح ودور السينما والتمثيل ومنع ما يكون فيهام ناراً للاخلاق والآداب العامة وكمنع التسول في الاماكن العمومية ودفع الموفى الفقراء واسعاف الموزين من وقت الى آخر ومنع مضايقة الطرق العامة بالدكات وسرر المقاهي (التخوت) وما شاكلها ومراقبة الموازين والمقاييس والمياريات وتسمير الاشياء الضرورية عند الحاجة الى ما هنالك من الواجبات المتنوعة. ويجوز للبلدية أن توسع نطاق خدماتها باتخاذ تدابير احتياطية ضد انتشار الامراض السارية او بمعالجة المرضى في المستشفيات والمراكز الصحية او بالقيام بمراقفة عمومية كتهيئة قوة

كهربائية للبلدة أو بالقيام بخدمات ذات صبغة تجارية كإدارة بعض المطابع أو معامل الثلج ، وكذلك يمكن للحكومة أن تطلب من البلديات القيام ببعض الاعمال كإقامة الحفلات والمهرجانات وإدارة دوائر النفوس على شرط أن لا يؤدي ذلك إلى استياء الجمهور وأن لا يكبد البلدية أى ضرر مالي .

ولا شك في أن نظرة واحدة إلى هذه الواجبات تكفي للدلالة على أهمية الخدمات التي تقدمها الدوائر البلدية للقرية أو للمدينة كما تكفي لجعل كل فرد يشعر بأن من واجبه أن يتعاون مع السلطات البلدية في أداء أعمالها وأن يمثل أوامرها وأن يحافظ على كل ما تؤسسه من المنشآت والمرافق العامة . ومادامت البلدية قد أسست لخدمة البلدة بكاملها ومنفعتها فإن تعاون كل فرد معها ليس إلا جزءاً من القيام بواجبه نحو بلده وهو واجب عزيز يتمنى كل فرد أن يؤديه على أحسن وجه



أسئلة للبحث والمناقشة

- ١- ما معنى الإدارة المحلية وما هي علاقتها بالدوائر البلدية ؟
- ٢- اذكر بعض مزايا الإدارة المحلية وبين الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها البلدة منها ؟
- ٣- مم تتألف الدوائر البلدية في العراق ؟
- ٤- ماهي وظائف رئيس البلدية وما هي الشروط التي يجب أن تتوفر فيه ؟

- ٥- كيف يمين رؤساء البلديات بما فيهم أمين العاصمة ؟
- ٦- مم تكون واردات البلدية ؟
- ٧- كيف تصنف البلديات في العراق وما هي أصنافها ؟
- ٨- كم هو عدد أعضاء المجلس البلدية وما هي مدتها ؟
- ٩- ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في عضو المجلس البلدي ؟
- ١٠- ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في الناخب البلدي ؟
- ١١- كيف ينتخب المجلس البلدي ومن الذي يشرف على انتخابه ؟
- ١٢- اذكر بعض واجبات البلدية التي تتعلق بتقديم البلدة من الناحية العمرانية ؟
- ١٣- ما هي بعض واجبات البلدية التي تتعلق بالصحة العامة ؟
- ١٤- كيف تستطيع البلدية أن تحافظ على الاخلاق والآداب العامة ؟
- ١٥- كيف تقوم البلدية بمساعدة الطبقة الفقيرة ؟
- ١٦- ما هي علاقة البلدية بتزيين البلد وكيف يتم ذلك ؟
- ١٧- هل للبلدية سلطة الامر والنهي على الاهلين ولماذا ؟
- ١٨- ماذا يجب على الفرد أزاء البلدية ؟
- ١٩- ما هي العلاقة بين واجبات الطالب نحو بلده وبين واجبات البلدية ؟

الصحة العامة

١ - المؤسسات الصحية في العراق

لقد رأينا في فصل سابق ان العراق حينما كان جزءاً من الدولة العثمانية ، كان نصيبه الاهمال وعدم الاعتناء بشئونه المختلفة . ومن النواحي المهمة التي لم يكن يعني بها حينذاك الصحة العامة في البلاد ، حيث كانت مهمة مثل غيرها من الامور الحيوية الاخرى كالمرافق الاقتصادية والحالة العمرانية . فلم تكن في البلاد مؤسسات صحية تستحق الذكر ، تستطيع ان تعني بصحة الاهلين وتكفل سلامتهم من الامراض المختلفة الا انه حينما تأسس الحكم الوطني أخذت الحكومة المراقبة تبنى بهذه الناحية الخطيرة وتوليها اهتماماً كبيراً فعملت على تأسيس بعض المستشفيات والمستوصفات وتدريب الموظفين الصحيين كما فتحت مدارس خاصة للطب والصيدلة والتريض للحصول على عدد كاف من الاطباء والصيدلة والمرضين . كما أخذت تستعين بعدد غير قليل من الاطباء الاجانب في معالجة بعض الامراض المتوطنة في البلاد .

ومديرية الصحة العامة ، احدى المديريات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ، هي التي تعني بشئون البلاد الصحية ، ويرأسها مدير عام عليه ان يقدم الاقتراحات التي يراها ضرورية لتسيير دفة الامور الصحية في البلاد ، كما ان له صلاحيات تساعد على تحقيق ذلك . وتقوم هذه المديرية بكافة الشئون الصحية من حيث الوقاية والعلاج ، وهي تحقق غاياتها

بما تؤتسه من المستشفيات والمستوصفات ، وما تقوم به من العناية الصحية في البلاد .

والمديرية المذكورة عدا التشكيلات الداخلية تشكيلات اخرى خارجية في الالوية من مستشفيات ومستوصفات ومختبرات وصيديايات يديرها مدراء صحة واطباء وموظفون صحيون . ويدير امور صحة اللواء رئيس يمثل مديرية الصحة العامة . أما الافضية والنواحي فيرأسها أطباء تابعون لرئاسة صحة لوائهم في جميع الامور الصحية الا في الحالات الاضطرابية كظهور مرض وبائي حيث يكون لهم الاتصال بالمديرية العامة مباشرة .

ويقوم بتفتيش دوائر الصحة ومؤسساتها مفتش الصحة العام الذي يرتبط بوزير الداخلية مباشرة ويرفع اليه تقاريره عن الاحوال الصحية العامة في البلاد .

ولما كانت الحالة الصحية العامة في العراق متأخرة ، فان مهمة مدير الصحة العامة تزداد صعوبة ، لان هذه الحالة تتطلب جهوداً كبيرة متواصلة ونفقات طائلة في سبيل حفظ صحة الاهلين الذين ما زالت تغتلبهم بعض الامراض الخطرة كاللاريا والسل والتيفوئيد وغيرها من الامراض . وقد قامت مديرية الصحة العامة بجهود غير قليلة في هذا الباب ، فقد كافت هذه الامراض كفاحاً شديداً وذلك باتخاذ الطرق الفعالة في معالجة المصابين وتلقيح المرضين للمدوى ، والسيطرة على هذه

الامراض بالمرافقة الصحية للمسافرين، والقيام بمشاريع صحية كتناسيل المستشفيات والمستوصفات والمعاهد الصحية . وان هذه المستشفيات والمستوصفات بازدياد مستمر . كما أنشأت مديرية الصحة العامة الى جانب ذلك بعض المستوصفات للسيارة لمعالجة سكان الارياف والبدو المتنقلين الذين لا توجد لديهم مؤسسات صحية مستقرة .

ومن المنهج الذي دبرته الحكومة للاقضاء على الاوبئة والامراض الفتاكة ورفع المستوى الصحي في البلاد مشروع الخمس سنوات الصحي الذي بدأته سنة ١٩٣٥ . وكان هذا المشروع يستهدف رفع مستوى التهذيب الطبي وذلك بالاعتناء بكلياتي الطب والصيدلة والاهتمام بمدرسة الموظفين الصحيين ومدرسة القابلات والمرضات . ثم نشر الاسعاف الصحي في البلاد بتوسيع المستشفيات والمستوصفات وزيادة عددها واحداث مصحات خاصة لمرض السل ، وتأسيس مجذم ، وتحصين الحدود صحياً بإقامة مخافر صحية عند أهم الطرق الواقعة على الحدود . ومن الامور المهمة الاخرى التي قام عليها هذا المشروع مكافحة الملاريا والامراض الزهرية ، والامراض المموية كالمليضة والزحار والنيفوئيد ، ومكافحة الطاعون ، ثم العناية بشئون الاطفال وكذلك العناية بامراض العميون ومكافحة التراخوما بصورة خاصة .

ولكن كانت هناك عوامل عديدة حالت دون تحقيق هذا المشروع الخطير والوصول الى كل ما كانت تبتغيه مديرية الصحة من ورائته .

وسنرى فيما من هذه العوامل في الفصل القادم حين البحث في عوامل تأخر الحالة الصحية في العراق .

٢ — الحالة الصحية العامة وعوامل تأخرها

أن الظروف التاريخية التي مر بها العراق منذ زوال شمس حضارتها بعد سقوط الدولة العباسية كانت ذات أثر سيء على حياة سكانه في نواحيها المختلفة . فقد كان الإهمال المطلق نصيب أكثر أموره الحيوية ولذلك لا غرابة إذا ما رأينا مستوى صحة أفراد اليوم متأخراً بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة منذ تأسيس الحكم الوطني . وقد مر بنا في الفصل السابق شيء من تلك الجهود والخطط التي وضعت لمقاومة مختلف الأمراض ورفع المستوى الصحي في البلاد ، وكيف أن ذلك يتطلب جهوداً متواصلة وثققات طائلة .

وبالإضافة إلى الإهمال الذي أصاب البلاد على عهد العثمانيين في الناحية الصحية ، هناك عوامل عديدة أخرى أثرت ولا تزال تؤثر في صحة أفراد الشعب بحيث أن رفع المستوى الصحي للبلاد يتطلب الاهتمام بها ومعالجتها بل انه يتوقف إلى حد بعيد على درجة تأثير هذه العوامل في حياة الشعب العامة . فالجهل والفقر لها الأثر الكبير في هذا الموضوع ولهما علاقة وثيقة بانتشار بعض الأمراض في العراق وتوطنها . فالأمهات الجاهلات تسود بين أفرادها الخرافات فلا يشقون بالأساليب العلمية في مكافحة الأمراض ومعالجة المرضى وإنما يكونون ضحايا للدجالين

والمشعوذين". وكذلك الأمة الفقيرة لا يتسنى لها الاهتمام بصحة أفرادها إذ يتطلب ذلك أموالاً طائلة لا قدرة لها عليها. إن تأثير هذين العاملين واضح في العراق، فلا تزال كثرة الشعب لا تنق بالطب الحديث ولا تطمئن إلى المماثلة في المستشفيات والمستوصفات الحكومية، بل يلجأون في معالجة أمراضهم المختلفة إلى الأساليب القديمة من الشيوخ والدجالين وغيرهم. وليس هذا بغريب لأن السواد الأعظم من الشعب لا يزال أمياً تستحوذ عليه الخرافات. أضف إلى ذلك وجود كثير من العادات غير الصحية التي تؤثر في صحة المجموع كعدم الاهتمام بنظافة الجسم والبصاق على الأرض ورمي القاذورات والأوساخ في الشوارع وإثارة النار أثناء الكس وأكل الفاكهة والخضرات بغير أن تغسل، وغير ذلك. على أن هذه الأمور بدأ تأثيرها يقل تدريجياً بفضل انتشار التعليم وشمور الناس بأهمية الصحة. ونرى تأثير ذلك بوضوح في المدن الكبيرة، أما في الأرياف فلا تزال هذه المؤثرات تعمل عملها ولذلك نرى مستوى صحة الناس هناك أكثر انحطاطاً من صحة أهل المدن.

ومن العوامل الأخرى المهمة التي تؤثر في المستوى الصحي للشعب العراقي المياه غير المصفاة والمأكولات غير الصحية. فلا تزال أكثر أنحاء العراق محرومة من الماء الصحي المعقم، فيضطر الناس إلى استعمال الماء من الأنهر والاقنية والآبار مباشرة سواء أكان لشربهم أو لطبخ غذائهم فيكون الماء بذلك وسيلة لنقل بعض الأمراض إليهم كالتحار-

والبلهارزيا والتيفوئيد ، بما ينقله من المكروبات . ونلاحظ نفس الامر في المأكولات التي لا تزال تمرض في أكثر انحاء البلاد مكشوفة غير معتنى بنظافتها وبمضها غير صالح بتاتا . كما أن الشعب لا يزال يهتم بكمية ما يتناوله من الاطعمة بصرف النظر عن أنواعها ، بينما نحن نعلم أن أنواع الاطعمة وما تحويه من المواد الغذائية الضرورية لجسم الانسان كالزلاقيات والنشويات وغيرها وأنواع الفيتامينات ، كل ذلك له تأثير كبير على صحة الفرد . وانه يجب الموازنة بين هذه المواد للحصول على غذاء كاف للجسم . ولا ننسى أثر العوامل الطبيعية في الصحة العامة من التقلبات الجوية وتراكم مياه الفيضانات وخاصة في الاقسام الجنوبية من العراق وكيف ان ذلك يساعد على تكاثر جراثيم بعض الامراض الفتاكة كالمالاريا التي تهدد صحة السكان هناك .

على ان العامل الآخر المهم الذي يظهر تأثيره واضحا في انحطاط المستوى الصحي هو قلة المؤسسات الصحية في البلاد بحيث انها لا تفي بحاجة السكان . هذا بالإضافة الى عدم وجود مستشفيات خاصة للمعالجة بعض الامراض الممينة كالجدام والسل وغيرها .

هذه ام العوامل التي نستطيع ان نتلمس تأثيرها بوضوح في الناحية الصحية وكيف انها تؤثر تأثيرا بالغا في انخفاض المستوى الصحي في البلاد . على اننا سنعرض في الفصل القادم الوسائل التي يتيسر لنا اتخاذها لتقليل تأثير هذه العوامل ، عند البحث في الاسس التي تقوم عليها صحة الشعب العامة .

٣ — الأساس التي تقوم عليها الصحة العامة

هناك عوامل عديدة تؤثر في الصحة العامة ، وبوسمتنا ان نقسمها الى قسمين رئيسيين : اولهما العوامل الطبيعية وتشمل اقليم البلاد من حيث الحر والبرد ودرجة الرطوبة وتقلب الجو ونوع الرياح وغير ذلك. وثانيهما العوامل الاجتماعية وهي التي تشمل احوال المدن من حيث موقعها بالنسبة للمستشفيات وموارد المياه والمباني والحقول ، ونوع مساكنها ومياهها ومؤسساتها الصحية المختلفة . على ان هناك اساسين مهمين تقوم عليهما الصحة العامة هما الوقاية والملاج . ففي الوقاية تتخذ انواع التدابير لمقاومة العوامل التي تساعد على انتشار الامراض واضعاف الصحة العامة . وأهم الامور التي يجب ان تأخذها المؤسسات الصحية بنظر الاعتبار خلق محيط صحي لا يتعرض فيه الافراد لآفات الامراض ، هي : —

١ — تصفية مياه الشرب : نحن نعلم ان الماء مادة ضرورية للحياة ، الا انه قد يكون رسولا لبعض الامراض الخطيرة كالتحار والبلهارزيا والتيفويد بما ينقله من الميكروبات . ولذلك يجب العناية به فلا يسمح للسكان باستعمال مياه النهر مباشرة سواء أكان لشربهم او لطبخ غذائهم او لأية خدمة بيتية اخرى ، وانما توزع عليهم بالانابيب بعد تصفيتها وترشيحها وتلقيحها . كما يجب عدم استعمال مياه الآبار لئلا تكون قد تسربت اليها مياه البوالع والمراحيض المجاورة .

٢ — مراقبة المأكولات : ان الاهتمام بالصحة العامة يتطلب مراقبة

كافة المأكولات التي تعرض للبيع . فتفتش من قبل المؤسسات الصحية من حيث نوعها وطريقة عرضها ، ويتلف غير الصالح منها . ويشترط ان تعرض المأكولات بشكل لا يترك مجالاً للذباب لان يتجمع عليها ، ولا يتسرب النبار اليها بما يحمله من المكروبات .

ومما له علاقة بالمأكولات المجازر التي يجب ان تنال اهتمام المؤسسات الصحية أيضاً فنكون هناك مراقبة شديدة على جثث الحيوانات التي تذبح فلا يسمح ببيع لحومها ما لم تكن سليمة من أي مرض كان .

٣- التخلص من الاوساخ : ان ترك الاوساخ منتشرة ومكشوفة في أنحاء المدينة مما يخلق بيئة صالحة لنمو المكروبات ونكاثر الذباب الذي يساعد في نقل هذه المكروبات . حيث أن المواد العضوية في الفضلات التي يرميها الناس عندما تتعفن وتتحلل تتولد فيها مكروبات متنوعة . ولذلك يجب التخلص من هذه الفضلات قبل أن تصل درجة التعفن . ان البيئة الوسخة من أعظم مسببات الامراض التي تنفشي في السكان وخاصة في الأطفال الذين يقضون أكثر أوقاتهم في اللعب في الشوارع والطرق . ولذلك يجب ان تجمع كافة الفضلات والاوزاخ (الزباله) في أوقات معينة وفي عجلات مغلقة بحيث لا تترك مجالاً لانتشار الروائح الكريهة والمكروبات منها ، ثم جمعها ورميها في محلات خاصة بعيدة عن المدينة . وقد يستفاد من هذه الفضلات المتجمعة في التسميد وردم المستنقعات ، وهكذا تصبح ذات فائدة بعد أن كانت مصدراً خطراً للأمراض .

٤ — تصريف المياه القذرة : ان الطريقة المتبعة في بلادنا للتخلص من المياه القذرة هي أن تجمع في بالوعات تكون في وسط اليت عادة ، وكذلك الامر في المراحيض . وهذا من شأنه أن يكون رائحة كريهة في البيوت وخاصة عند امتلاء البالوعات والمراحيض ، أوحين اشتداد الحر وخروج الغازات منها . كما انها تكون بنفس الوقت وسطاً صالحاً لتكاثر البعوض وأنواع المكروبات . ولهذا يصبح من الضروري جداً التخلص من المياه القذرة بوسيلة أخرى ضمن للصحة العامة . وذلك بعمل مجاري رئيسية تحت سطح أرض الشوارع ويتفرع منها مجاري فرعية تمر في طرقات المدينة وتصب فيها كل المياه القذرة من البالوعات والمراحيض ، وهذه المجاري تنقلها بدورها إلى محلات منخفضة بعيدة عن المدينة . وبهذه الوسيلة تتخلص المدينة من المياه التي تتسرب إلى أسس الدور والابنية المختلفة ، وكذلك تتخلص من الروائح الكريهة والفضلات التي تكون مأوى الذباب والبعوض . وقد يستفاد من ترسبات هذه المياه للتجعة في التسميد أيضاً .

٥ — ردم المستنقعات : أن المستنقعات والمحلات المنخفضة تكون بيئة صالحة لتكاثر البعوض الذي يكون عاملاً في نقل مكروب الملاريا الى الانسان . كما انها تكون مصدراً لمرض الامراض الاخرى كالبلهارزيا والانكاستوما ، هذا بالإضافة الى ما ينتشر منها من الروائح الكريهة . ولذلك يجب التخلص منها وخاصة تلك التي بقرب المدن ، وذلك بدمها بالتراب أو بزرعها بأشجار اليوكالبتوس .

٦ — إقامة مخافر صحية عند الحدود : وتعتبر هذه الوسيلة من أولى التقديرات الفعالة التي تنوّل بها الأمم لحماية بلادها من الأمراض السارية التي قد تأتيها من الخارج . فتقيم على حدودها محاجر صحية ، فلا تسمح بدخول المسافرين الى بلادها إلا بعد أن تتأكد من سلامتهم من كافة الأمراض المعدية . ومما يتعلق بهذا الموضوع مراقبة الجنازات التي يؤتى بها من خارج البلاد لدفنها فيها ، كما هي الحالة في العراق حيث يؤتى ببعض الجنازات من البلدان الأخرى لدفنها في الأماكن المقدسة . ان هذه الجنازات قد تكون سبباً في انتشار بعض الأمراض ، فيجب عدم السماح بمرورها ودفنها إلا بعد فحصها والتأكد من سلامتها من الأمراض السارية .

٧ — الاهتمام بنظافة المحلات العامة ومراقبتها : ان المحلات العامة التي يرتادها كثير من الناس قد تكون واسطة لنقل الأمراض من بعضهم الى البعض الآخر . ومثال ذلك المقاهي والمطاعم والفنادق والحمامات وصالونات الحلاقة وغيرها من المحلات التي يزورها عدد كبير من الناس يومياً ويستعملون نفس الأدوات . فاذا صادف ان كان احدهم مصاباً بمرض معد فإن هذا المرض ينتقل بسهولة الى الآخرين الذين قد يستعملون نفس الأدوات التي استعملها كالأواني في المقاهي والمطاعم ، والمناشف في الحمامات ، والامواس وغيرها في صالات الحلاقة . ودرءاً لتلك الاضرار يجب مراقبة هذه المحلات واجبار اصحابها على الاعتناء بنظافتها وان يعقموا أدواتها دائماً .

ومما يشبه المحلات العامة الآفة الذكر في المساعدة على المدى ونقل الامراض سيارات الأجرة (الباصات) والقطارات وغيرها، حيث تستقر فيها المكروبات لبعض الامراض التي تصيب ركبها. فيجب الاهتمام بنظافة هذه الوسائط وتعيمها بين حين وآخر.

هذه أم الامور التي يجب الاهتمام بها في سبيل خلق بيئة صحية لا تدع مجالاً لا تشار أي مرض من الامراض، فتكفل الدولة بذلك صحة افرادها. والى جانب هذه الامور هناك تدابير وقائية اخرى ممتدة لما تأثيرها في الموضوع أيضاً. وأم هذه التدابير القضاء على الكلاب النائمة وعلى الفيران، ومنع التبول والتغوط في الشوارع والطرق أو على شواطئ الانهار. وكذلك ضرورة ابعاد الاصطبلات ومحلات دبح الجلود عن المدينة، لان هذه تنتشر منها الروائح الكريهة وتكون مصدراً للذباب. ثم عدم اثاره للفيار أثناء الكنس، وغير ذلك.

ان كافة الامور التي ذكرناها آنفاً هي أساليب وقائية، ولكن اذا صادف وانها لم تستطع منع حدوث مرض ما فانتشر هذا المرض واصاب بعض الافراد، فعلى الدولة ان تعالجه وتسمي لحصره في منطقة ضيقة، وذلك بعزل المرضى ومعالجتهم. وهي لهذه الغاية تؤسس المستشفيات وغيرها من المؤسسات المختلفة. فتؤسس مثلاً مستشفيات لبعض الامراض الخاصة. كما تؤسس بعض المستعمرات للامراض المعدية كالجدام والبرص ومصحات للمرضى بالسل، ومستشفيات اعترال تعالج

فيها الأمراض السارية بمختلف أنواعها .

على أن واجب الدولة في وقاية افرادها وحفظ صحتهم لا يقتصر على مقاومة الامراض السارية ومعالجتها فقط ، وانما يترتب عليها أيضاً ان تقاوم الامراض التي تنتاب الافراد من جراء اشتغالهم بأعمال تسبب ضرراً في صحتهم ، كالمال الذين يشتغلون بالمناجم ، أو الذين يشتغلون ببعض المواد المضرة كالرصاص والسمنت والبارود وغيرها من المواد . وذلك بسن قوانين تحتم بها توفير وسائل وقائية كافية لهم ، تقيهم شر التعرض لتلك الامراض التي قد تصيبهم كاللسم والاختناق . كما عليها ان تحدد ساعات العمل التي يشتغلها العمال وان لا تترك مجالاً لاشتغالهم مدة أكثر من طاقتهم . وفي المدن الصناعية يترتب على الدولة واجب آخر هو وقاية الناس من موضاه المامل وما ينتشر منها من غازات قد تؤثر في الصحة العامة أيضاً .

وهناك امر آخر جدير بالاهتمام تأخذ به الامم الناهضة وتمتبره من أهم أسس الصحة العامة ، هو العناية باطفال الامة . ولما كان اطفال اليوم هم رجال الغد وامهاته ، كانت العناية بهم واجبة ، ومن شأنها ان تؤدي إلى تكوين شعب قوي صحيح يستطيع القيام بأعباء الواجبات المترتبة عليه كموطن صحيح يعمل لخير نفسه وبلاده .

ومن وسائل العناية بالاطفال تأسيس دور الحضانه ومؤسسات الحماية ، والمستشفيات الخاصة بهم ، وتوزيع الحليب على المحتاجين منهم

وبهذه الوسائل تسعى الأمم في تعاقيل نسبة الوفيات بين أطفالها وتحقيقاً لهذه الغاية لا يكتفى بالعناية بالأطفال انفسهم فحسب ، بل بالأمهات أيضاً فتعنى بشئونهن الصحية منذ الحمل حتى الولادة وبعدها ، وذلك برعايتهن في مؤسسات خاصة بالولادة .

٤ - أهمية الصحة في حياة المجتمع

لا يستطيع أي فرد أن ينعم بالحياة ما لم يملك صحة جيدة وجسماً قوياً وهو يحصل على هذه الصحة بعنايته الخاصة بنفسه فيتجنب الاقذار وكل ما من شأنه أن يجلب اليه الجراثيم ، ويدي بنظافة جسمه ، ويبادر إلى استشارة الطبيب عندما يشعر بمرض أو نصيبه علة . ثم من الوسط الصحي الذي يعيش فيه والذي تهيوه الدولة لافرادها بالوسائل المختلفة التي سبق أن اشرنا اليها .

وقد رأينا أن الدولة لا تستطيع أن تخلق لابنائها وسطاً صحياً إلا إذا هي وفرت لهم الماء النقي الصالح للشرب والطعام الجيد السليم والمساكن التي تنفذ أشعة الشمس إلى كل جزء من أجزائها وتخلطها الهواء النقي ، وهذبتهم تهذيباً صحياً يجعلهم يقدرون أهمية العناية بصحتهم واثراً ذلك في حياتهم كمجموع يحتاج بعضهم بعضاً .

ولا جدال في أن الشخص الصحيح الجسم والقوي البنية أفدر على العمل من الشخص المليل واكثر انتاجاً منه . فكما كثر عدد المرضى والممولين في المجتمع كلما قل انتاج ذلك المجتمع ، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشته . ومن هنا يتضح لنا ان أهمية اعتناء الفرد بصحته

وضمان سلامتها من أمراض لا تؤثر في الفرد نفسه فحسب ، بل إنما لها تأثير شديد أيضاً في إنتاج المجتمع ورفاهه . كما أننا لا نحتاج الى بيان تأثير الصحة على قوة الامة ، فالأفراد الأقرباء الجسم والسليمي البنية أقوى على النضال في معترك الحياة وأقدر من غيرهم على مقاومة الأمراض . وهذا مما يبين أن الامة التي تتألف من افراد اصحاء أقوياء تكون أقدر من غيرها على الكفاح في سبيل خيانتها وضمان سيادتها والحصول على المكانة التي تبغونها بين الامم الاخرى في النواحي المختلفة .

ثم لا تنسى أن الشخص الصحيح المماق يشمر بلذة الحياة ومتعتها ويقدر قيمتها وتزداد اطماحه فيها فيعمل مبهجاً لتحقيقها ، بعكس المريض الخامل اليأس .

وبتبيين لنا من بحثنا هذا أن للصحة ثيراً عظيماً في مجموع الامة ، بالإضافة الى تأثيرها على الافراد . وان المؤسسات الصحية في المجتمع لا يتسنى لها ان تؤدي واجبها في رفع المستوى الصحي ومكافحة الأمراض المختلفة على الوجه المطلوب بحيث تخلق لهم وسطاً صحياً ، ما لم يعاونها الافراد في ذلك . فمثلاً لا يستطيع ادارة الصحة العامة ان تقوم بتنظيف الأزقة والشوارع بصورة مرضية إذا لم يتمتع الافراد انفسهم عن رمي الاوساخ والاقدار الا في محلاتها الخاصة .

ان ما نتعلمه في المدرسة من وجوب الاهتمام بالنظافة ومراعاة الشروط الصحية ومقاومة الخرافات والجهل والعادات غير الصحية -

يجب أن لا يقتصر أثره على داخل المدرسة فحسب ، وإنما علينا أن ننقل ذلك إلى خارجها . فملينا أن نبذل جهودنا في تطبيق ذلك في مجتمعنا الذي نميش فيه مبتدئين بيتنا و افراد عائلتنا ثم اصدقاءنا ومعارفنا . وإذا ما سار كل فرد منا على هذه الطريقة بحيث يكون داعية للصحة ومكافحة للأمراض واسبابها ، ويعمل على نشر ذلك بين أفراد مجتمعه ، فإنا سنحصل بلا شك على مجتمع صحي يسوده النشاط والقوة ويرفرف عليه ملاك الصحة والطمانينة .

وهناك واجبات أخرى تترتب على كل فرد منا تجاه الصحة العامة ، ولعل أهمها التقيد بقوانين الصحة وعدم الخروج عليها ، كعدم رمي الاوساخ والافذار في الطرقات ، أو تركها مكشوفة بحيث تشكل منطقة موبوءة بالمكروبات وتخرج منها الروائح الكريهة التي تؤثر تأثيراً سيئاً مباشراً على الصحة العامة . ثم مقاومة المواد غير الصحية التي أشرنا إلى قسم قليل منها . تلك المواد المنتشرة بين طبقات الناس المختلفة ، وأولها عادة البصق والخط على الأرض ، وإثارة الغبار عند الكنس ، واستعمال المياه الراكدة ، والحرب من التطعيم ضد الأمراض المختلفة وغيرها من المواد السيئة التي تعود على الصحة العامة بالضرر البالغ . فيجب دور بكل فرد مخلص يشمر بمسؤوليته تجاه أمته أن لا يسيء إليها ، وإنما يحارب هذه المواد جهده طاقته .

وكذلك من الواجبات المهمة التي يطلب إلى المواطن الصحيح

القيام بها ، مراجعة الطبيب حالما يشعر بمرض يصيبه واخبار المؤسسات الصحية عندما يشاهد حوادث مرضية ، وذلك خوفا من انتشار العدوى بين الناس فيصعب حينئذ مقاومة ذلك المرض ويكلف الامة كثيرا من الاموال والارواح . وعلى كل فرد أيضا أن لا يقصر في مد يد المساعدة إلى المؤسسات الصحية ومعاونتها في كل ما يحقق اهدافها لحفظ صحة المجموع . هذه واجبات يجدر بكل فرد يحمل روح الاخلاص لوطنه وامته أن يقوم بها كما نحصل على امة صحيحة قوية تستطيع ان تنال حقه في الحياة وتحتل مكانتها اللائقة بها بين الامم الأخرى .

اسئلة للبحث والمناقشة

- ١ - ما هي التشكيلات الصحية في العراق ؟
- ٢ - هل الصحة العامة متأخرة في العراق ولماذا ؟
- ٣ - ما هي العوامل التي أدت إلى تأخر الحالة الصحية في العراق ؟
- ٤ - اذكر بعض الاسس المهمة التي تقوم عليها الصحة العامة ؟
- ٥ - ما معنى الرقابة الصحية وكيف تؤثر على رفع مستوى الصحة العامة ؟
- ٦ - ما هي أهمية الصحة في حياة المجتمع ؟
- ٧ - ما هو واجب الفرد تجاه صحته ؟
- ٨ - كيف يمكن للتلميذ أن يساهم في رفع مستوى الصحة العامة ؟
- ٩ - هل للتسلية علاقة بالصحة العامة ولماذا ؟
- ١٠ - ما هي المشاريع التي تعتقد أنها تؤدي الى رفع مستوى الصحة العامة في العراق ؟

فهرس

الموضوع	صفحة
المقدمة	٣
الطالب والمدرسة	٥
العائلة والحياة البيتية	٤٤
المجتمع	٧٢
الحقوق والواجبات	٨٩
الخير والشر وقياسهما	١٠٢
الرأي العام والعرف والقانون	١٠٧
الدولة والحكومة	١١٤
الدستور العراقي	١٣٥
السلطة التشريعية	١٥٦
السلطة التنفيذية	١٨٦
السلطة القضائية	١٠٥
التنظيم الاداري	٢١٧
البلديات	٢٢٧
الصحة العامة	٢٤١

9128 LYTTON LIBRARY, ALIGARH.

DATE SLIP

۳۰/۵/۱

This book may be kept

FOURTEEN DAYS

A fine of one anna will be charged for
each day the book is kept over time.

۱۰/۸/۶

حرف

14

10/15

١٠٤٤
 تاريخ التوقيع
 No. Date

1510
104
ع 129
المجلد الثاني
Date No. Date No.